الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
تخصص: إقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

صغير فـؤاد

لعسكري خالد

تحت عنوان:

أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر: 2022/2012

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حـواس أمين	(أستاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسـا
أ. بن الحاج جلول ياسين	(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. حـري خليفة	(أستاذ محاضر ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة (الآية 105)

شكر و تقدير وعرفان

الحمد لله الذي بفضله ومنه تتم الصالحات ونشكره على توفيقة
لانجاز هذا العمل المتواضع
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير
للأستاذ الفاضل الدكتور : " بن الحاج جلول ياسين " الذي رافقنا بتوجيهاته
ونصحه طيلةالمدة التي استغرقناها لإتمام هذه المذكرة.
جزاه الله عنا خير جزاء
كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد
لإنجاز هذا العمل المتواضع .
اللى جميع طلبة سنة ثانية ماستر تخصص " إقتصاديات العمل "
بجامعة ابن خادون تيارت
كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام
الذين سوف يتفضلون
ويشرفوننا بعضويتهم للجنة المناقشة.

الاهـــــــداء

إلى أعذب كلمة نقشت بذاكرتي ونطق بها لساني

إلى أمي الغالية.

إلى من زرعني بذرة ... واعتنى بي على أن قطفني ثمرة

بعطفه وحنانه

إلى أبي الغالي.

إلى عائلتي الصغيرة.

إلى إخوتي و اخواتي.

الى كل اساتذتي بدون استثناء.

لكم كل الحب والوفاء.

صغير فؤاد

إهـــداء

إلى من اخص الله الجنة تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان
وأشعرتني بالسعادة والأمان والدتي العزيزة.... أمي
إلى النور الذي انار دربي والسراج الذي
لا يختفي نوره ابدا، والدي العزيز. أبي
وإلى سندي في شدتي عائلتي الكريمة ابنائي .اسراء . العربي محمّد امين . فاروق
الى اخوتي و أخواتي وحزام ظهري أدامكم الله لي.

لعسكري خالد

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	-
شكر وتقدير	-
مقدمة عامة.....	أ-هـ
الفصل الأول : الإنفتاح التجاري و سوق العمل (مدخل نظري).....	1-39
مقدمة الفصل لأول.....	1
المبحث الأول: الإنفتاح التجاري.....	2
المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفتاح التجاري	2
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للإنفتاح التجاري	6
المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس و تقيم الانفتاح التجاري.....	12
المبحث الثاني: سوق العمل.....	17
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل.....	17
المطلب الثاني: محددات و مؤشرات سوق العمل.....	20
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل.....	22
المبحث الثالث: إنعكاسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل.....	33
المطلب الأول: الانفتاح التجاري والإنتاجية والنمو.....	33
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري واللامساواة في الدخل.....	34
المطلب الثالث: الإنفتاح التجاري و التغير التكنولوجي.....	35
خاتمة الفصل الأول.....	38
الفصل الثاني: سوق العمل في ظل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.....	39-79
مقدمة الفصل الثاني.....	40
المبحث الأول: واقع الإنفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر2012-2022.....	41
المطلب الاول: واقع الإنفتاح التجاري في الجزائر 2012-2022	41
المطلب الثاني: واقع تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022	54
المبحث الثاني: تقييم سياسات الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.....	62
المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.....	62
المطلب الثاني: تقيم أداء التجارة الخارجية في الجزائر.....	64

المبحث الثالث: تقيم سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 67
المطلب الأول: تطور عرض العمل في الجزائر..... 68
المطلب الثاني: تطور الطلب على العمل في الجزائر..... 69
المطلب الثالث: واقع البطالة و التشغيل في ظل الانفتاح التجاري في الجزائر..... 70
خاتمة الفصل الثاني..... 80
خاتمة 81
قائمة المراجع..... 85

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	قائمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبرمة من طرف الجزائر	45
2-2	يوضح حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2012 الى غاية 2022 (الوحدة مليار دولار).	49
2-3	تطور الصادرات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)	51
2-4	تطور الواردات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)	53
2-5	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والواردات والصادرات بالدولار الأمريكي.	65
2-6	التطور الديمغرافي لعدد السكان وعدد السكان في سن العمل خلال الفترة 2012-2021	67
2-7	السكان النشطون، الشغل والبطالة (بالألف)	68
2-8	تطور سوق العمل في الجزائر من 2012 إلى2018.	69
2-9	تطور حجم المشتغلين و معدل التشغيل خلال الفترة (2012-2019)	70
2-10	تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس في الجزائر من 2012 إلى2019.	73
2-11	تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في الجزائر من 2012 إلى2019	75
2-12	تطور الوضعية في المهنة للمشتغلين في الجزائر للفترة من2012 إلى2019	76
2-13	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022	77
2-14	تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة في الجزائر للفترة من 2012 إلى 2019	78

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	منحنى عرض العمل حسب النظرية الكلاسيكية	23
2-1	منحنى الطلب على العمل حسب النظرية الكلاسيكية	23
3-1	منحنى توازن سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية	24
4-1	منحنى عرض على العمل حسب النظرية الكينزية	26
5-1	منحن الطلب على العمل حسب النظرية الكينزية	26
6-1	منحى توازن سوق العمل حسب النظرية الكينزية	28
1-2	تطور الصادرات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)	53
2-2	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية سنة 2020	62

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

لقد أدى الانفتاح التجاري إلى تحقيق الترابط وتعزيز التكامل الإقتصادي الدولي بشكل كبير، وظهر ذلك جليا من خلال الخروج من السياسات التجارية التقييدية (الحماية الجمركية ، القيود الكمية) التي حالت دون التدفق الحر للسلع و الخدمات إلى سياسات أكثر حرية و تشمل الحد من الحواجز التجارية و فتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي المتسارع وتشكيل التكتلات الاقتصادية ، فقد أثرت هذه التغييرات بشكل كبيرا على هيكل العديد من اقتصادات الدول بشكل عام و على وسوق العمل بشكل خاص (خلق فرص العمل ومستويات الأجور و التفاوت في الدخول وتحسين إنتاجية العاملين)؛ مما دفع بالعديد من الخبراء الاقتصاديين بدراسة علاقة الانفتاح التجاري بسوق العمل و محاولة إيجاد أسس وقواعد في النماذج الكلاسيكية والحديثة، وتعد نظرية هيكشر–أولين–ساموبلسون أول نظرية تناقش تأثير الانفتاح التجاري على سوق العمل، فهي تقدم شرحا لربط تأثير التجارة الخارجية على الوظائف والأجور وكمية ونوعية العوامل الإنتاجية المتاحة.

لقد شهدت الجزائر في منذ الإستقلال لعديد من التجارب والتحولات الاقتصادية الهامة لتكييف سياسة التجارة الخاصة بها استنادا إلى أركان النظام الاقتصادي العالمي ، بداية من التحول من النظام الإشتراكي إلى التوجه الرأس مالي للإقتصاد وتحرير إقتصادها والدخول في إقتصاد السوق، حيث تهدف الحكومة إلى تحقيق الانفتاح التجاري لتعزيز موقعها الاقتصادي إقليميا و دوليا، وقد وقعت الجزائر العديد من اتفاقيات التجارة الحرة (مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية و الصين)؛ ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأساسي، لذا اتخذت الجزائر إجراءات لدعم إنفتاح اقتصادها، مثل التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على الواردات. ومع ذلك، فإن تحرير السوق ينجم عنه تحديات جديدة تؤثر على ظروف سوق العمل، سواء فيما يتعلق بمستوى التوظيف أو تحسين ظروف العمل وتأهيل اليد العاملة ،

في ضوء ما سبق، وبناء على العلاقة النظرية الموجودة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل والتي تضمنتها العديد من الأدبيات الاقتصادية، فإننا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

"ما هو أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، و على واقع سياسة التشغيل خلال الفترة 2012-2022؟

وللإلمام بكل جوانب الموضوع نجزأ هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهو واقع الإنفتاح التجاري و سوق العمل في الجزائر؟
- ✓ ماهي مكاسب سوق العمل من تحرير التجارة في الجزائر؟
- ✓ ماهي الظروف التي عرقلت سياسات الإنفتاح التجاري للقيام بدورها في تحقيق التوازن في سوق العمل في الجزائر؟

الفرضيات البحث.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة سننطلق من الفرضيات التالية :

1. إن للانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا بارزا وذلك بالتأثير على العرض والطلب على العمل وعلى زيادة في الأجور و على مختلف المتغيرات التي تعبر عن التحديات التي تواجه سوق العمل كالبطالة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا والعمالة غير المؤهلة وانعدام فرص العمل والعمالة ذات الدخل المحدود ؛

2. هناك تأثير إيجابي لأنشطة التصدير والاستيراد في زيادة الطلب على العمالة، وزيادة الطلب على العمال المهرة في زيادة الأجور؛

3. يرتبط تحسين وضع سوق العمل في الجزائر بسياسات الإنفتاح التجاري التي تدعم خلق فرص العمل وتشجع المكاسب في سوق التشغيل ؛

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع سبب إختيارنا للموضوع لعديد من الأسباب :

1. أسباب ذاتية:

- ✓ رغبتنا الكبيرة في تناول هذا الموضوع لانه يتعلق بالتخصص.
- ✓ شعورنا بأهمية و قيمة الموضوع في المجال الإقتصادي.

2. أسباب موضوعية:

- ✓ يتمثل في الأهمية التي يكتسيها الموضوع، بإعتبار سوق العمل من أهم المواضيع المطروحة في الجزائر، و ربط سياسات الانفتاح التجاري بشكل كبير بسوق العمل عند تصميم السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية.
- ✓ محاولة معرفة إنعاسات سياسات التحرير التجاري على سوق التشغيل في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر في ظل مقومات و مميزات إقتصاد السوق ، والتحديات المفروضة عليها نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية، فالإنفتاح التجاري يعد صلب أبعاد السياسة الإقتصادية للبرامج التنموية وأحد العوامل الهامة التي تؤثر على اقتصاد البلد، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سوق العمل، سواء عن طريق زيادة فرص العمل أو الحد منها و نوعية العمل ومستوى الأجور، وهو ما يتطلب القيام بدراسة شاملة وتحليلية لتحديد التأثيرات الإيجابية والسلبية على الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر، ومعرفة التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين حالة العمال.

أهداف الدراسة: تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- ✓ تحديد تأثير سياسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر،
- ✓ تسليط الضوء على أهم النظريات التجارة التي لها انعكاسات على سوق العمل؛
- ✓ عرض وتحليل واقع التجارة الخارجية وسوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- ✓ تحليل لواقع و خصائص سوق العمل؛
- ✓ تقييم السياسات التجارية للجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ تقييم سوق العمل في ظل الإنفتاح التجاري في الجزائر و تحليل سياسات التشغيل خلال فترة الدراسة ؛

حدود الدراسة:

يعالج البحث أثر تحرير التجارة الخارجية على سوق العمل

1. **الإطار الزمني:** إن دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر تتحدد في تحليل أثر سياسات سوق العمل في الجزائر في ظل الإنفتاح التجاري و ما مدى تلبيتها لمتطلبات سوق العمل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2021.
2. **الإطار المكاني:** اشتملت الدراسة على دولة الجزائر، وهذا كونها محل الدراسة.

منهج البحث و أدوات الدراسة المستخدمة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي و الوصفي في الجانب النظري لهذه الدراسة خاصة فيما يتعلق باستعراض مختلف نظريات التجارة الخارجية و سوق العمل، التي فسرت العلاقة بين الانفتاح التجاري و سوق العمل؛ كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي خاصة في دراسة بيانات الإحصائية لمؤشرات مختلفة،

وقد إستعنا في دراستنا بالأدوات التالية :

- ✓ المسح المكتبي للكتب و المجلات العلمية المتخصصة و منشورات الهيئات الحكومية و البحوث الجامعية ومواقع الأنترنت من أجل الوقوف على آخر المستجدات و التطورات في موضوع الدراسة.
- ✓ الإحصائيات البيانية المتعلقة بوضعية الإنفتاح التجاري و سوق العمل .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري ومتغيرات سوق العمل في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة، و سنعرض بعض الدراسات التي حاولت تفسير هذه العلاقة في الدولة التي هي محل الدراسة.

1. أطروحة دكتوراه لـ سداوي نورة بعنوان: أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980- 2014 حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2019 ، جامعة وهران ،

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التجارة الدولية ،السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق؛ بالإضافة إلى البحث عن دور التحرير التجاري في تحقيق المكاسب الساكنة أو الديناميكية ومحاولة اسقاط ذلك على وضع الاقتصاد الجزائري، إضافة الى البحث عن مدى تأثير العلاقات التجارية التي تقوم بها الجزائر من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، كما تحاول هذه الدراسة معرفة تأثير

الإيرادات الجمركية كأداة لاستراتيجية الانفتاح على النمو الداخلي للبلاد ومساهمة ذلك في زيادة درجة الانفتاح.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن زيادة درجة الانفتاح لا تؤدي إلى زيادة نمو اقتصادي في الجزائر على المدى طويل، و تؤثر الإيرادات الجمركية على السلع المستوردة سلبًا على الإنتاج المحلي وتسمح بزيادة الإنفاق غير الإنتاجي ؛ و تظهر تأثيرات التحليل الساكن وإستراتيجياته لا تختلف عن التحليلات الديناميكية ، خاصة في القصير الأجل.

2. أطروحة دكتوراه لـ قصاب سعدية بعنوان: إختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر،1990-2004 ، جامعة الجزائر ، 2006 ،

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم إختلالات سوق العمل في الجزائر، و معالجة متغيرات هامة كالبطالة و الأجور و الإقتصاد الغير رسمي، وقد أكدت هذه الدراسة عدم ملائمة نظام الأجور وعدم مواكبته للتطورات التي لحقت العمل بالجزائر، كما أن إنخفاض الأجور الحقيقية أحد الأسباب المباشرة في تغيير ذهنية طالبي لأول مرة و إستعداد المشتغلين للإنتقال من فئة الأجراء إلى فئة الأعمال الحرة،

كما توصلت أيضا إلى إعتبار العمل الغير رسمي ذا أهمية إقتصادية و إجتماعية يساهم في تحقيق الثروة و القيمة المضافة للإقتصاد ، كما يعتبر التراجع في الأجور عاملا مغذيا للقطاع الغير رسمي الذي زاد إنتشاره أكثر مع عمق الإصلاحات .

3. أطروحة دكتوراه لـ عبدوس عبد العزيز بعنوان: سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، جامعة تلمسان ،2011 ؛

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر من أجل رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية ، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، ومعرفة مدى تأثير تلك السياسة على قدرة الجزائر من احتلال مواقع تنافسية جيدة في الأسواق الدولية،

و خلص الباحث إلى إرتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي إعتمادا على هيكل الصادرات (الغاز والنفط) ، وإن الدرجة العالية من الإنفتاح التجاري هي من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في زيادة الكفاءة التنافسية للدول ، وما تمارسه آثار هذه السياسة في تعظيم مؤشرات التنافسية المستخدمة كمؤشر النمو الاقتصادي و العمالة و توزيع الدخل، هذه المؤشرات تدفع بالدول النامية و خاصة الجزائر إلى احتلال مواقع جيدة في الاقتصاديات العالمية ، و توصلت أيضا إلى أن الإنفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الإقتصادي ومستويات التشغيل ولكن يسير في الإتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.

4. أطروحة دكتورة لـ قديد عبد القادر تحت عنوان: أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل ، دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي ، الجزائر، 2015 ؛

تهدف هذه الأطروحة لدراسة أثر الانفتاح التجارة على سوق العمل في الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقدير أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل باستخدام عدد من مقاييس الانفتاح التجاري مثل كثافة الصادرات وكثافة الواردات ،

وتوصلت هذه الدراسة الى أن الصادرات لها تأثير إيجابي على الطلب على العمالة ، في حين أن الواردات فلها تأثير سلبي على الطلب الكلي على العمالة، كما توصلت الى أن التغير التكنولوجي المقاس بمجموع المعدات والآلات المستوردة، يحدث تأثير سلبي على الطلب على العمل، ويرجع السبب في ذلك الى إحلال العمل برأس المال المادي (المعدات والآلات) في الاقتصاد الجزائر، حيث توجد علاقة عكسية بين الأجور والطلب على العمل، خاصة في الصناعات الناشئة .

فجوة بحثية:

من خلال استعراض الدراسات و الأبحاث السابقة وتحديد محتواها ونطاقها الزمني وأهم نتائجها، سنحاول من خلال هذا البحث دعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة تأثير الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2021، تشمل هذه الفترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهده البلد سنة2012، وكذلك الأزمة التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في عام 2014، وأخيرًا إحدى أهم أزمات العمل التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة متمثلة جائحة كورونا سنة 2020؛ لذا سنحاول تسليط الضوء على أهم النتائج من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام مصادر مختلفة ذات صلة بالتجارة الخارجية والتوظيف في الجزائر، وتحليل إنعكاسات سياسات الإنفتاح التجاري على سوق التشغيل.

صعوبة الدراسة:

إعترضتنا في إجراء هذه الدراسة عدة صعوبات نوجزها في نوعين من المشاكل أولها متعلق بنقص المراجع التي تتناول إقتصاديات سوق العمل و الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة خلال الفترة ما بين 2019 و 2021،

أما ثانيها فهو متعلق بمصادر المعلومات الإحصائية خاصة المقطعية منها التي كانت غير متشابهة أحيانا و غير متوفرة بالشكل الكافي أحيانا أخرى خصوصا في الفترة ما بعد سنة 2019 وذلك للأزمة الصحية التي مست العالم بسبب جائحة كورونا و سياسات الغلق المنتهجة من طرف الدول .

هيكل الدراسة:

تناولنا هذه الدراسة في فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإنفتاح التجاري و سوق العمل من خلال إبراز بعض المفاهيم العامة للإنفتاح التجاري و أهم نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية والحديثة ؛ ثم التطرق في إلى الإطار المفاهيمي لسوق العمل و أهم النظريات الكلاسيكية و الكينزية و الحديثة المفسرة لسوق العمل ، والاهتمام بإنعكاسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل من خلال

إرتباط الإنفتاح التجاري بنمو الإنتاجية و تأثيره على تفاوت الأجور وإسهام استيراد التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في زيادة نمو إنتاجية العمالة الماهرة ؛

في حين تم تسليط الضوء في الفصل الثاني الجانب التحليلي حيث تطرقنا من خلاله الى واقع الإنفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر2012-2021، بداية بسياسات تحرير التجارة الخارجية التي عمدت إليها الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و 2021، و العمل على تقيم هذه السياسات من خلال تحليل نمو الصادرات والواردات في هذه الدول، إضافة الى التطرق الى هيكل الجغرافي لصادرات والواردات من أجل معرفة الشركاء التجاريين للجزائر، وتحليل التركيبة الصادرات والواردات من السلع حسب القطاع، ثم عرض واقع سوق العمل وواقع البطالة و التشغيل في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري في الجزائر من أجل تحليل طبيعة ونوع العمالة، ومعرفة أهم القطاعات التي تسهم في خلق العمالة، كما نعرض ما مدي مساهمة هذه العمالة في خلق القيمة المضافة، بمعنى معرفة مدى مساهمة التوظيف في خلق القيمة المضافة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

لقد شهدت العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل تطورًا ملحوظًا، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الإنفتاح التجاري و الدور الذي يلعبه في إقتصاديات دول العالم، فلا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما بلغت مواردها وإمكانياتها؛ وقد تحولت نظريات التجارة من الأطر المبسطة القائمة على إفتراضات غير واقعية، إلى نماذج أكثر تعقيدًا ولكنها أكثر واقعية؛ كما تعكس هذه النماذج التطورات في التجارة الدولية وتعطي تفسيرات ملائمة لتأثيرات التجارة الدولية على سوق العمل.

لذا فقد شكل الإنفتاح التجاري أداة هامة لتموين سوق العمل من خلال زيادة الطلب على العمل وتحسين مستوى و أجور العمال و تطوير الأداء الإقتصادي للدول وتكثيف المنافسة لديها ، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للإستثمار و الوصول إلى أسواق جديدة مما يؤثر على الطلب على العمالة .

نستعرض في هذا الفصل الإطار النظري للإنفتاح التجاري و سوق العمل بالتطرق إلى بعض المفاهيم العامة و أهم النظريات المفسرة و أهم مؤشرات قياس كل من الإنفتاح التجاري و سوق العمل ثم تبيان إنعكاسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل .

في ضوء ما سبق و بناء على العلاقة النظرية الموجودة بين الإنفتاح التجاري و سوق العمل تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

- المبحث الأول : الإنفتاح التجاري .
- المبحث الثاني : ســـوق العمـل .
- المبحث الثالث : انعكاسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل .

المبحث الأول : الإنفتاح التجاري .

إن الإنفتاح التجاري أو التحرير التجاري هي مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية و التي تعتبر الشريان الأساسي في أي إقتصاد ، فقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الإقتصادية و خاضعة لمبدأ التنافس الحر، و ذلك عن طريق إزالة كافة الحدود و القيود و الحواجز الجمركية، و ما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة بالتجارة الدولية، وقد تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للإنفتاح التجاري؛ لذلك سنتناول بعض المفاهيم المتعلقة بالإنفتاح التجاري وأهم مؤشرات قياسه و أهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول : مفاهيم حول الإنفتاح التجاري .

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري:

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية التي تبني معامل جديدة لقانون التجارة الدولية والقائمة أساسا على حرية المنافسة، وتحديد المبادلات التجارية وذلك من أجل تحقيق الأمن والسلم العالميين.

1. تعريف الانفتاح التجاري:

للانفتاح التجاري العديد من المفاهيم، تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، فنجده يمثل:

هو تلك العملية التي تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الدولية الإقتصادية استثمارات كانت أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل فهو بذلك يتخطى حدود السوق الوطنية إلى حدود السوق الدولية، فهو ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع بل أيضا الخدمات، التكنولوجيا، الإستثمار الأجنبي و رأس المال[1] .

و يعبر عن الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين[2]".

عرف المعهد العربي للتخطيط الإنفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الإستراد ، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية .[3]

---

[1] محمد قابل صفوت، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 39 .

[2] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2011 ، ص 111.

[3] ناجي التواتي ، **السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001، ص 04.

عرف صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية أي تدفقات السلع والخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية، الإدارية والنقدية[1].

إن معظم مفاهيم الانفتاح التجاري تحوصل حول التوجه من السوق المحلي إلى السوق الدولي مع إزالة و خفض الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية و أسعار الصرف للتنقل للسلع والخدمات عبر الحدود، مع حرية تنقل عوامل الإنتاج وفق جملة من الإجراءات و التدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية؛ ومما لاشك فيه أن الدول التي تفرض حماية على أسواقها المحلية من المحتمل أن تجلب بعض الإستثمارات الوافـــدة إليها ، تكون لهدف التغلب على تلك الحواجز ، حيث أنها تنتج داخل الدولة بدل التصدير لها، و بالتالي فإن التكنولوجيا التي تحصل عليها هذه الدولة تكون أقل كفاءة و أقدم نوعية فهدفها منافسة الشركات المحلية المماثلة ، أما الدول ذات النظم التجارية الأكثر إنفتاحا فهي تجتذب إستثمارات أجنبية بهدف الإنتاج من أجل الأسواق الخارجية و بالتالي جلب التكنولوجيا و إدارة أكثر كفاءة[2].

2. أسباب الإنفتاح التجاري:

يمكن توضيح أسباب الإنفتاح التجاري من خلال ما يلي:

- ✓ جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، والتي تعتبر السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية فمهما كانت القدرات الاقتصادية لأي دولة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.
- ✓ المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية؛
- ✓ يرجع رغبة بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع المستوى المعيشي فيها.
- ✓ التطور التكنولوجي والصناعي اللذان خلقا رغبة لدى الدول التي لا تمتلك التقنيات الحديثة في اكتسابها.[3]
- ✓ كون الانفتاح التجاري يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
- ✓ التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر للانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.

---

[1] زعيتري سارة و شويكات محمد ، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 2017/1980** ، **مجلة البحوث والدراسات التجارية** ، الجزائر ، العدد 02 ، 2019 ، ص ص 209-225.

[2] الحويش ياسر، **مبدأ عدم التدخل و إتفاقيات تحرير التجارة العالمية** ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2005، ص187.

[3] برويس منى، خياط هبة، **اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة ، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ، ميلة. 2020، ص 5.

- ✓ تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية من خلال القروض ، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا، والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية .[1]

3. أشكال الانفتاح التجاري:

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى:

أ. التحرير التجاري التام: تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات ، حرية إنتقال عوامل الإنتاج ، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

ب. التحرير التجاري الجزئي: وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها فقط ، أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات ، يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

جـ. التحرير التجاري المتعدد الأطارف: يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة ، في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها خاضعة لمبادئ المنظمة ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة ، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

د. التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الأولى و الأفضلية من الدرجة الثانية: يأخذ الإنفتاح التجاري شكل التجارة الحرة حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع و التدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع تخفيض العراقيل الجمركية أو غري الجمركية أمام التجارة ، هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية .

أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية ، إذا فالانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من

[1] طالب دليلة ، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد– تلمسان 2015 ص187.

خلال الإتفاقيات الثنائية ، الإتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات إحلال الواردات.

وعليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأول هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية، المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا[1].

ثانيا: إيجابيات الانفتاح التجاري:

يوجد عديد من الإيجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، وأهمها:

✓ المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتوفر فرصًا للشركات الكبيرة والصغيرة للاستفادة من زيادة التجارة و إكتساب الميزة تنافسية في التجارة العالمية و الحصول على المزيد من الفوائد من الاستثمار الأجنبي.

✓ خفض التعريفات الجمركية وإلغائها، و معالجة الحواجز الواقعة خلف الحدود التي من شأنها أن تعيق تدفق السلع والخدمات و زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات.

✓ التقليص من التزامات الحكومة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى .

✓ تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتبني مناهج مشتركة تساهم في النمو الاقتصادي للاقتصادات الأقل نموًا. للتجارة والاستثمار، و منح الشركات والمستهلكين وصولاً محسنًا إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات ذات الأسعار à ، والتقنيات الجديدة ، والممارسات المبتكرة .

ثالثا: سلبيات الانفتاح التجاري:

✓ التبعية الاقتصادية وخصوصا في الدول الفقيرة باعتمادها على الدول المتقدمة لتطويرها الاقتصادي، وهو غالبا ما يؤدي إلى الاستغلال الاقتصادي وتحويل تلك الدول إلى مصدر للمواد الخام دون تنمية الصناعات التحويلية، وبالتالي إضعاف الاستقلال الاقتصادي الذي يهدد الاعتماد السياسي.

✓ سوء استخدام الموارد الطبيعية حيث تستنزف الصادرات الزائدة الموارد الطبيعية لبلد ما في فترة زمنية أقصر مما كان يمكن أن يحدث.

✓ زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية، وبحجّة احترام معايير الجودة والصحة، فإن الدول المتقدمة من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من واردات الدول النامية.

✓ لا يمكن للدول النامية الاعتماد عليها كقوة رئيسية دافعة لعملية التنمية، وذلك أن الدول النامية ستعاني من تدهور معدلات تبادلها التجاري عبر الزمن، بسبب تحول زيادة الإنتاجية في الدول المتقدمة إلى زيادة في

[1] سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 2014/1980**، أطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة وهران2، وهران، 2019، ص17.

الأجور، بينما تؤدى زيادة الإنتاجية في الدول النامية إلى إنخفاض الأسعار، وهو ما يعنى استفادة الدول المتقدمة من زيادة الإنتاج لديها، وكذلك حصولها على سلع وخدمات بأسعار منخفضة من الدول النامية، وفي المقابل تعاني الدول النامية من صعوبة توفير الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية بسبب ارتفاع أسعارها في الدول المتقدمة.

✓ يترتب أيضاً على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو؛ وذلك لأن زيادة الواردات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي، وعلى ذلك فأن الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للإنفتاح التجاري .

إتجهت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير ودراسة أسس التبادل الدولي و العوامل الإقتصادية التي تحكمه، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة و ستتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للإنفتاح التجاري.

أولا: النظريات الكلاسيكية:

يجتمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية فهي نقطة الانطلاق في تفسير و تبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل الدولي، ومن أهمها نجد نظرية الميزة المطلقة لـ "أدم سميت" ونظرية الميزة النسبة لـ" دافيد ريكاردو" ونظرية القيم الدولية لـ"جون ستيوارت ميل".

1. نظرية الميزة المطلقة لـ "آدم سميت": يرى أدم سميت أن أساس التبادل يقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل وفق للتكاليف المطلقة التي تتضمن مكاسب كل أطراف التبادل، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى تكلفتها أقل في الدول الأخرى، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى؛[1] وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ، ومن ثم إستغلال الموارد الإقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج، وإتساع نطاق السوق من محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة [2]، فالتجارة الدولية في رأي سميت تقوم على أساس الفرضيات التالية :

✓ إستخدام الموارد الإقتصادية للبلد إستخداما كاملا (وضع التشغيل الكامل للموارد وعوامل الإنتاج)، ودالة الإنتاج هي نفسها في كلتا الدولتان.

✓ إنتاج وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة الكاملة (حرية المبادلات).

✓ خضوع إنتاج السلع لقانون الغلة الثابتة.

✓ قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد ألا وهو العمل.

---

[1] زينب حسين عوض الله ،**الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر،1999، ص 47 .

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقصاد السوق**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 11.

ومن بين الإنتقادات الموجهة لنظرية النفقات المطلقة تذكر مايلي:[1]

- ✓ بعض الدول المختلفة لا تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج أي سلعة، وبالتالي لا تستطيع التصدير، إحتياجها لسلع مستوردة فلا تستطيع دفع قيمتها مما يؤدي إلى إنكماش التجارة الدولية ، بالإضافة إلى صعوبة تنقل عناصر الإنتاج.
- ✓ ركز تحليل سميت على جانب عرض المواد الإنتاجية ولم يهتم بجانب الطلب.
- ✓ لا تغطي هذه النظرية إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية فهي لم تراعي تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطور التكنولوجي التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردوا: نشر دافيد ريكاردو كتابه "مبادئ في الإقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يتبعه التبادل الخارجي بين الدول، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل وتقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل [2]، حتى وإن كانت إحدى الدولتين أقل كفاءة من الأخرى في إنتاج كلتا السلعتين ، فإنه تبقى إمكانية أسس لتجارة مفيدة للطرفين، فعلى الدولة الأقل كفاءة أن تتخصص وتصدر السلع التي تكون فيها نقيصتها المطلقة فيها أقل و تلك هي السلعة التي يكون للدولة ميزة نسبية بشأنها ، وينبغي أن تستورد السلعة التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أكبر، فتلك هي منطقة النقيصة النسبية وهو ما يعرف بـ قانون الميزة النسبية،[3] وتركيز نظريته على :

- ✓ تقاس التكلفة وفقا لنظرية قيمة – عمل.

عوامل الإنتاج ساكنة دوليا و متحركة داخليا، و التبادل الدولي مقتصر على السلع.

- ✓ يشمل النموذج دولتين وسلعتين.[4]

ومن بين الإنتقادات التي وجهت النظرية الميزة النسبية ما يلي:

- ✓ وجود أكثر من عنصر إنتاج واحد محدد لإمكانية التخصص في الإقتصاد لبلد ما.
- ✓ عدم تحديد معدل التبادل للدولتين.
- ✓ تجاهل أثر تغير مستوى المعرفة النسبية والتكنولوجيا.
- ✓ تكليف النقل للسلع والخدمات هي غير محدودة وعناصر معيقة للتبادل الدولي و التخصص.
- ✓ تجاهل الطلب وأذواق المستهلكين، وإشراك البلدين نفس الميزة النسبية في نفس السلعة.

3. نظريـة القيم الدوليـة: ركز" جون سوارت ميل" على إختلاف الكفاءة النسبة للعمل بين الدولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها

---

[1] محمد قابل صفوت، **نظريات و سياسات التجارة الدولية**، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية، 2010، ص 141.

[2] زينب حسن عوض الله ، **الإقتصاد الدولي** مرجع سابق، ص 49.

[3] فاطمة الزهراء عادل و عبدالقادر قندوز، **الاقتصاد الدولي– تطور فكره واشكال تكتلاته**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2021، ص 28.

[4] فاطمة الزهراء عادل و عبد القادر قندوز ، نفس المرجع السابق، ص 28.

نسبة التبادل الدولية وذلك من خلال كتابه" مبادئ الإقتصاد السياسي 1848" وطبقا لهذا فإن معدل التبادل الذي يحقق مكسب التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل التي يجعل قيمة صادرات وواردات لكل دولة متساوية فهناك مكسب ينتج من قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الإقتصادية و السياسية، فكلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي[1]، ومن الإفتراضات التي إرتكزت عليها:

- ✓ عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين فإن القيمة الكلية للطلب لدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مساوية إلى القيمة الكلية للطلب للدولة الثانية على السلعة النتيجة في الدولة الأولى.
- ✓ يعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب إذا كان الطلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية كثيرا.
- ✓ التأثير المزدوج لنفقات النقل على التجارة الدولة، فهي تساهم على أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية أقل منه في الدولة الأولى.

أما الإنتقادات التي وجهة إلى هذه النظرية فتمثل في مايلي:

- ✓ عدم تحديد معدلات التبادل.
- ✓ المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة تعود إلى صاحب الطلب الأصغر والمكاسب الأقل إلى صاحب الطلب الكبير.
- ✓ الإهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج بإسم الكسب الدولي.

ثانيا : النظريات النيوكلاسيكية:

1. نظرية هبات عوامل الإنتاج (النظرية السويدية): هي نظرية ترجع إلى الإقتصاديين السويديين "إيلي هيكشر1919" و تلميذه "برتل أولين 1933" ثم طورت من طرف "ساموبلسون 1948" تقوم هذه النظرية على أساس أن التخصص الدولي يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فقد قام الاقتصادي" أيلي هيكشر" بتحليل القروض التي تقوم عليها النظرية التقليدية مع مايوجه إليها من نقد، وحاول تحليلها في مقال له "أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل القومي 1919" وقد بين أن هبات عوامل الإنتاج " هي الفرق في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين بلد وأخر ، والتي تعتبر شرط ضروري لإختلاف التكاليف النسبية التي تؤدي إلى قيام التبادلات الدولية؛ ثم طورت هذه الأفكار بواسطة تلميذه "برتل أولين" وتفسير أسباب قيام التجارة الدولية في" كتابة التجارة الإقليمية والتجارة الدولية 1933" فرفض أولين فرضية العمل أساس قيمة السلعة[2]، مبينا أن كل بلد يعمل على إستراد سلع التي تحتوي على الكثير من العوامل التي لديها فيها نقص وتصدير المنتجات التي

---

[1] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص91.

[2] برويس منى و خياط هاجر، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية 1990–2018** ، مرجع سابق، ص9.

تحتوي على الكثير من العوامل التي تمتلك فيها وفرة، وعلية بطريقة غير مباشرة تبادل عوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة.

ثم طورت هذه النظرية على يد "ساموبلسون"Samuelson " على أن هبات عوامل الإنتاج النسبية المسببة للتبادل الدولي والمتمثلة في العمل رأس المال تترجم بعوائد متمثلة في الأجور وأسعار الفائدة على التوالى حيث أن الإنتاج التجاري لبلد ما يؤدي إلى تكافىء هذه العوائد أو مايعرف " مهما كانت نسب أسعار العوامل والهيبات الفعلية للموارد في بلد ما مثلي فإن البلد بحاجة إلى إستخدام منتج أكثر نسبيا لرأس المال لكل وحدة عمل مقارنة برأس المال إلى العمل في بلد أخر[1]، ومن أهم الفرضيات المعتمدة من طرف الباحثين.

- ✓ يضم النموذج بلدين ينتجان سلعتين و عاملين للإنتاج أو أكثر متماثلين في البلدين.
- ✓ حرية إنتقال المنتوجين من بلد لأخر مع وجود المنافسة العامة .
- ✓ عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد لأخر وبالتالي يكون لكل بلد حجم ثابت من هذه العوامل.
- ✓ المنتوجان هما إما كثيفان من رأس المال أو كثيفان من العمل.
- ✓ عمليات الإنتاج هي نفسها، مما يفترض نفس التطور التكنولوجي وتأهيل مماثل لليد العاملة بالنسبة للبلدين.
- ✓ المردودية ثابتة، بحيث أن التكاليف و أسعار السلع ليست تابعة لحجم الإنتاج.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- ✓ عوامل الإنتاج ليست ثابتة تختلف في الحجم و الشكل بالإضافة إلى إن تكاليف النقل لست منعدمة.
- ✓ يغلب على النظرية طابع السكون في حيث إن الأوضاع الاقتصادية في تطور مستمر.
- ✓ عدم التفرقة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة ، حيث أنها تعتبر الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكليف، فهي لا تفسر الواقع وما يوجد في العام الحقيقي بالإضافة إلى عدم تساوي عوائد عوامل الإنتاج التي تملك الكفاءة الاقتصادية العالمية.

2. نظرية لغز ليونتيف او مفارقة ليونتيف: شهدت هذه النظرية إختبارا في الواقع العلمي للإقتصادي " واسلي ليونتيف 1947" الذي أراد أن يؤكد نتائج هيكشر أولين ساموبلسون من خلال دراسته الإحصائية التي غطت هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (صادرات ، واردات)، والتي تملك وفرة في رأس المال وندرة في العمل، ويعني هذا أنه يجب تحتوي الصادرات الأمريكية على منتجات تحتاج كثافة نسبة في رأس المال و وارداتها من سلع كثيفة العمل، غير أن النتائج المحصل عليها خالفت ما نص عليه نموذج هيكشر أولين - ساموبلسون كون أن الواردات الأمر تحتوي منتجات كثيفة رأس المال و صادرتها سلع كثيفة العمل، و عرفت هذه النتائج بـ " لغز ليونتيف " حيث تنص المفارقة إلى أن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة الخبرة والتنظيم، وإن عنصر العمل المتوفر في الو م. أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا

[1] سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 2014/1980**، مرجع سابق، ص28.

ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل[1]، كما انتقد ليونتيف Leontief السياسات الحمائية كونها تزيل جزئيا متوسط فائض العمل وتراكم رأس المال النسبي النادر كونه يؤدي إلى إضعاف القدرة التعاقدية التفاوضية للعمال الأمريكيين وإعادة تعزيز أصحاب رأس المال.

وقد وجهت انتقادات كبيرة لـ ليونتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله فهو يقوم بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود إختلافات نوعية لعنصر العمل ما بين مختلف الدول، كما ركز الاهتمام على دراسة نوعية و مهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى.

3. نظرية عوامل الإنتاج الجديدة : لقد تبنت هذه النظرية إختلاف عوامل الإنتاج تتعلق هذه النظرية بدور رأس المال البشري في تفسير المبادلات التجارية على أساس الميزة النسبية، التي كانت تعتمد من قبل على تحديد العوامل الإنتاج على أنها متجانسة تماما في نموذج ثابت، وقد تعدد رواد هذه النظرية التي هي بمثابة اختبارات تجريبية لما لاحظه Leontief في الاقتصاد الأمريكي، حول أن العامل الأمريكي يمثل ثلاث أضعاف العمل الأجنبي ، نذكر منهم : Krav 1956 ، كانت نتيجة دراسته أن متوسط الأجور في قطاع التصدير الأمريكي كان أعلى بكثير مما كان عليه في قطاع الواردات المنافسة ، ثم Kenen 1965 من خلال استخدامه للنتيجة السابقة و إسقاطها على سعر الفائدة الموجود في السوق كمقياس لرأسمال المتجسد في عملية التصدير مقارنة بسلع الواردات المنافسة ، ليتم تأكيد ذلك من طرف Waehrer 1968، أن سبب ارتفاع الأجور في قطاع التصدير؛ يعكس واقع مهارات عالية المقدرة، مباشرة للعامل الأمريكي، فبالإضافة إلى رأسمال المادي المتمثل في الآلات و المعدات هناك رأسمال البشري ناتج عن التعلم والمعرفة ، بالتالي التمييز بين نوعين من العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة ، ليتم تأكيد على ذلك من طرف Keesing 1966 وBaldwin 1971 ، في تأثير رأسمال البشري المتعلق بالعمالة الماهرة التي تشرح التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الصناعية الأخرى و عليه فان الانفتاح التجاري ناتج عن الاختلاف النسبي للكثافة استخدام العمالة الماهرة.

ثالثا: النظريات الحديثة:

لقد اهتم الاقتصادون في ميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك و النيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق إليها المدارس السابقة فمنهم من إعتمد على دور الطلب و منهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي ميزة نسبية للبلدان المخترعة في إحتكار المبادلات الدولية لصالحها ، و أعطوا تفسيرا حديث للتجارة الدولية مركزين على درجة تأهيل اليد العاملة و هذا ما تتطرق إليه فيما يلي:

1. نظرية ليندر– دور الطلب: قام ليندر بدراسته سنة1961 واستند إلى فكرة توافر عوامل الإنتاج يحدد تبادلات المواد الأولية (الخام) وفقًا لنظرية هيكشر. أوليين ـ ساموبلسون، فان الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة وهو العامل الأكثر أهمية في المبادلات الدولية الحالية، فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجما؛ وبما أن السوق الدولية هو امتداد للسوق المحلية فلا يمكن تصدير أي منتج إذا لم يكن هناك طلب محلي قوي عليه ،أما العنصر الثاني الذي ركز عليه

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 208.

ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية و إعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة فان صادرات البعض هي واردات البعض الأخر، ويصبح حجم المبادلات أكثر أهمية ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها تختلف فقط من حيث جودتها و نوعيتها أو درجة تعقدها ،أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر مجموعة من العوامل:

- ✓ الميزة في إمكانيات إستغلال المواد الأولية.
- ✓ التنافس بين المتعاملين.
- ✓ إقتصاديات الحجم (وفرات الحجم) والتوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة
- ✓ التنافس الاحتكاري.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري و المتمثل في وجود طلب داخلي يخلف التبادل ما يلاحظ على مساهمة ليندر هو إنتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل إهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على أسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتوج و إعتمد على السياسة التسويقية و دورها الفعال في إدراك و تنشيط حاجيات المستهلكين بخلق الطلب على المنتوجات.

2. نظرية دورة حياة المنتج : يوضح " فرنون **vernon1966**" في هذه النظرية أن العديد من المنتجات ثم بعدة مراحل تصف حياة المنتج خلال عملية التبادل التجاري في الأسواق الدولية وقدم تفسير لمبررات التجارة الخارجية و أسباب انتشار طاهرة الإستثمارات الأجنبية . أما بالنسبة للتقسيم الديناميكي لنشأة الإستثمارات الأجنبية المباشرة فهو بسبب الإختلافات التكنولوجية بين الدول ، كما تفترض النظرية إن حياة المنتج تمر بأربعة مراحل أساسية:

أ. مرحلة التقييم: تبدأ هذه المرحلة بتحول الشركات إلى شركات تحتكر منتج جديد و تطرحه في السوق وتتوقف هذه العملية عند نجاح المنتج و استمراره و تكون في هذه المرحلة معدلات الأرباح ضئيلة و التكاليف عالية.

ب. مرحلة النمو: تعتبر من أبرز مراحل المنتج ففيه تكون زيادة في حجم التعامل ومقدارا الأرباح المحققة والناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية و الخارجية مما يتيح الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم و إنخفاض التكاليف إلى أدني مستوى ممكن.

جـ. مرحلة النضج و الانتشار: تعمل الشركة في هذه المرحلة على تعزيز مكانتها في السوق داخليا وخارجيا و المحافظة على مبيعاتها و إعادة توطين لمواجهة المنافسين و تقوم بتطوير إستراتيجية المزيج التسويقي للمحافظة على ميزتها و مركزتها في السوق و التقرب أكثر من المستهلك الأجنبي بتخفيض السعر و تنشيط المبيعات.

د. مرحلة الانحدار والتدهور: و تتميز بإنخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلع لظهور منافسين جدد و هنا تنتهي المؤسسة إلى حالتين إما الإنسحاب من السوق أو تمديد إستراتيجيها (تطور منتجات جديدة) .

ومن الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر مايلي:

- ✓ هناك بعض المنتجات غير قابلة للتبادل و لايمكن تطبيقها على السلع التفاخرية.
- ✓ لم يتم تحديد حدود كل مرحلة زمنيا و العوامل المؤثرة و المتحكمة فيها.
- ✓ لا تصلح النظرية على الإستثمار في قطاع البترول و السياحة لأنه يتطلب العمل من داخل الدولة الأم.

✓ بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي لا تكون بنفس المراحل للنظرية فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة مع ظهورها في الأسواق النامية.

3. نظريـة الفجـوة التكنولوجيـة : تعود هذه النظرية الإقتصادي" بوسنر bosner " خلال شرحه لقيام التجارة الدولية في السلع المصنعة بين الدول المتقدمة على إمكانية الحصول على أسلوب متقدم في الإنتاج مما يسمع بإنتاج منتوجات جديدة و بجودة عالية و تكلفة أقل فيؤدي هذا إلى قيام التجارة الدولية و قيام الإستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي فان المنتج الأول للمنتج يحتفظ بحق الاحتكار و السيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكفلها له حقوق الإبداع و الابتكار و هو ما يعتبر إحدى المحفزات الأساسية على التجديد و الإبداع للمستثمرين.

و من بين الانتقادات الموجهة لهذه النموذج :

عدم وضوح الفجوات التكنولوجيا القائمة بين البلدين المختلفين من حيث الحجم، وعدم التعرف على أسباب ظهورها ولا على كيفية التخلص منها عبر الزمن.

4. نظريـة عدم كمـال الأسواق: وقد ظهرت هذه النظرية لقلة المعلومات التي تحول دون قيام التجارة الدولية كفنية في الأصول المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج، ومن ثم تقوم الشركات متعدد الجنسيات (المالكة غالبا لهذه المزايا) بتدويل عملياتها داخليا، بمعنى تمارس نشاطات البحث والتطوير والاختراع داخل الشركة بدلا من ممارستها في الأسواق لتخطي القيود المفروضة على الأسواق التي تؤثر على حرية التجارة والاستثمار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة، وحسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة يعتمد على العوامل التالية:

✓ تفوق الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا، مع وجود اختلافات جوهرية بين الشركات المحلية والأجنبية.

✓ تسهيلات من الدولة المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي.

✓ امتلاك المهارات الإدارية والتسويقية للشركات الأجنبية أفضل من الدولة المضيفة.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي كالتالي:

✓ إن هذه النظرية تفترض إدارك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

✓ لم تقدم أي تفسير مقبول حول رغبة الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية الشركة، في حين انه يمكن تحقيق ذلك في أشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس و تقيم الانفتاح التجاري:

تتنوع طرق قياس الإنفتاح بتحديد أنواع الدراسات و تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى إنفتاح الدول إقتصاديا بصفة عامة و تجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض ومن يمكن أن نقسم مؤشرات الإنفتاح التجاري إلى ثلاثة مجموعات ، الأولى تركز على قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح المطلق،

والثانية تركز على قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح النسبي، والثالثة علي قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

أولا: قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح المطلق:

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم مباشرة درجة إنفتاح إقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الإستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الإنفتاح و إما بتقييم مباشرة القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية، وتشمل هذه الفئة من المؤشرات ما يلي:

1. مؤشر درجة الانفتاح الإقتصادي : يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري ، فهو يبين الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ويتم حسابها من خلال مجموع قيمة التجارة الخارجية (الصادرة و الواردات) بنسبة إلى الناتج الداخلي الخام ، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للإقتصاد الوطني(e) ويبين أيضا درجة إنكشاف الإقتصاد على العالم الخارجي و مدى إرتباطه به أو درجة إنفتاحه عليه ويعبر عنه رياضيا كما يلي [1]: $e = \frac{(X+M)i}{PIB}$

e: مؤشر درجة الإنفتاح التجاري للدولة i PIB: الناتج الداخلي الخام.

M: الواردات X: الصادرات

تبرز أهمية هذا المؤشر في انه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية (صادرات ، واردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي أنه يوضح مدى إعتماد النشاط الإقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في الأسوق الإستراد و التصدير لهذه الدولة ،وعلية فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على إعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي مما يجعل إقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الإقتصادية العالمية و يجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي، و يشير أيضا إلى عمق إعتماد الاقتصادي على الأسواق الخارجية ، ومن ثم إلى مدى حساسية الإقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية و الإقتصادية التجارية للشركاء التجاريين و الإتفاقيات و التكتلات الإقتصادية و الأحداث السياسية العالمية[2].

2. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية : يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، و يستخدم هذا مؤشر في قياس التبعية الإقتصادية، فعند بلوغ نسبة هذا المؤشر في الدولة اكثر من 60% يعني أن الدولة تخضع لقيود و عراقيل من الدولة المستوردة ، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على المعاملات الصعبة، وإنخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري و يعبر عنه باستخدام معامل جيني هيرشمان على النحو التالي [3]:

$$cc = \left[\sum_{i=1}^{i=n} 1 \left(\frac{xit}{xt}\right)^2\right]^{1/2}$$

---

[1] عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول** ، مرجع سابق، ص68.

[2] محمد أبو القاسم عبد الرحمان ، **أثر الإنفتاح التجاري على فعاليات السياسات النقدية و المالية في السودان دراسة قياسة 1980-2015** ، أطروحة دكتورة ، جامعة السودان، 2018، ص 39.

[3] محمد خالد السواعي ، **التجارة الدولية – النظرية و تطبيقاتها** ، عالم الكتاب الحديث ، الأردن، ط1، 2010، ص 282.

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات. Xit: صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t.

Xt: مجموعة الصادرات الوطنية خلال السنة t.

3. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات : يعبر مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات عن مدى إعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وإرتفاع نسبة هذا المؤشر يجعل الدولة المعينة عرضة للتقلبات الإقتصادية و السياسية في الدول المستوردة، و يعتبر هذا المؤشر كسابقة حيث من المفروض ان لايزيد على 60% و إلا أعتبر هذا الإقتصاد تابع تبعيه كاملة للإقتصاد المستورد و يتم قياسه أيضا بإستخدام معامل "جيني هيرشمان" مع إبدال متغير البلد مكان متغير السلعة على النحو التالي[1] : $CGm\left[\sum_{i=1}^{i=n} 1\left(\frac{xit}{xt}\right)^2\right]$

CGm: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

4. الميل المتوسط الاستراد: يمكن الكشف عن مدى إنفتاح أو إنطلاق إقتصاديا إذا ما قيست درجة إنفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو مايعرف بالميل المتوسط الاستيراد[2]، و يوضع هذا المؤشر مدى أعضاء الدولة على دول العالم الخارجي في استراد احتياجاتها السلعة أي انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعضاء الدولة على العالم الخارجي وذلك مما يشدد من قبضة التبعة التي تقع فيها و العكس صحيح .

5. مؤشر التبادل التجاري: يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسن معدل التبادل التجاري و انخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع دراجة انفتاحه في فترة معينة ويعبر عنه رياضا كما يلي:[3] $\left(\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{حجم الصادرات}}{\text{حجم الواردات}} \times 100\right)$

ويسمح المؤشر بالمقارنة بين الدول أو قطاع الأنشطة و حساب الصادرات و الواردات بالأسعار الثابتة تسمح بالمقارنة أفضل للحجم الحقيقي للمبادلات.

ثانيا: قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح النسبي:

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الإنفتاح التجاري لبلد ما على أساس إستخدام مقاييس مركبة ، ويقاس الإنفتاح عن الفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد، وتشمل هذه المؤشرات الأتي:

1. مؤشرات التعريفات لجمركية و الغير جمركية: تعتبر مسالة التعريفات الجمركية والغير جمركية أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق و أساليب قياس الإنفتاح التجاري ، فقد تمت العديد من الدراسات التي سعت إلى تقييم

[1] عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول** ، مرجع سابق2011 ، ص 73.

[2] محمد عثمان مصطفى ، **إقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المختار للنشر،1984،ص 114.

[3] محمد خالد السواعي ، **التجارة والتنمية** ، دار المناهج ، الأردن، 2006 ، ص 51.

الإنفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية مثل رخص الإستراد أو حصص التصدير أو الإعانات ..... إلخ.

2. معدل التعريفة الغير موزون[1]: يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدل التعريفة الجمركية.

مثال: يستورد بلد ثلاث سلع و تفرض عليها ثلاث معدلات التعريفة الجمركية، السلعة (أ) 15% السلعة (ب) 20% السلعة (ج) 25% فيصبح معدل التعريفة الغير موزون: (15%+ 20 %+ 25%)/3= 20%

ولا يعكس هذا المؤشرات مستوي الانفتاح الحقيقي لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبة للسلع.

3/ معدل التعريفة الموزون[2]: يقوم هذا المعدل على أساس ترجيح أهمية السلعة وفق معدلها المخصص إلى مجموع قيمة السلعة المستوردة . فإذا إفترضنا أن قيمة الإستيراد السلعة (أ) بلغت 700 و حدة نقدية و السلعة (ب) بلغت 400 و ن ، السلعة (ج) بلغت 200 ون

فيصبح معدل التعريفة الموزون: $\left[100 \times \left(\frac{(0.25\times200)+(0.2\times400)+(0.15\times700)}{200+400+700}\right)\right] = \%\ 18.1$

لكن ما يواجه هذه الطريقة يكمن في طريقة تقييم هذا المتغير، فلا يمكن الوصول إلى السعر المرجعي إلا في نهاية عملية التحرير ، إلا أن العديد من التحليلات تفترض أن أسعار العوامل يجب أن تكون هي نفسها للبلدان المفتوحة مع نفس التكنولوجيا ، ولذلك تشير بعض المؤشرات إلى قياس مستوى القيود التجارية عن طرق مقارنة مستوى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية فكلما كان مقياس متوسط التعريفة الجمركية مرتفعا كليا أعتبر البلد أقل إنفتاحا و في هذا المجال يمكن إستعمال الإيرادات الجمركية كمؤشر على الإنفتاح التجاري.

ثالثا. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي :

إقترح كل من" Guilleremount"1984 "و"Syruine Chenery "1989" طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية ، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين الحجم المشاهد و المتوقع للتجارة الدولية بالاستعانة بنموذج مرجعي يصبح كمؤشر إنفتاح ، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب فيعتبر البلد منفتحا و العكس صحيح و هذا المؤشر يطرح مشكل الباقي الغير عشوائي أي أن هناك مجموعة من المتغيرات الغير هيكلية ، إلا أنه تعرض لإنتقادات حادة أبرزها إعتماده على متغيرات هيكلية وأخرى غير هيكلية مما ستحل إجتماعها في بلد واحد ، بالإضافة إلى تحقيقه إرتباط ضعيف جدا بين النتائج المحصل عليها بالإعتماد على هذه المتغيرات[3].

رابعا. قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج :

1. قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج (Sachs-Warner 1999): يعتبر هذا النموذج من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الإقتصادين وذلك لاعطائه تغيرات أكثر واقعية و منطقية لسياسات

[1] أبو شرار علي عبد الفتاح ، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، دار المسيرة ، الأردن، ط1 ، 2006 ، ص 282

[2] أبو شرار علي عبد الفتاح ، نفس المرجع السابق ، ص 283

[3] عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول** ، مرجع سابق، ص79.

الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة؛ و يقوم هذا المؤشر على تصنيف الدول إلى مجموعتين :البلدان المنفتحة و البلدان المنغلقة على التجارة الخارجية إعتمادا على المعايير التالية :

- ✓ معيار الحواجز التعريفية و الغير التعريفية إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج.
- ✓ معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20%.
- ✓ معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون النظام إشتراكي.
- ✓ معيار تدخل الدولة إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

و يقاس إنفتاح أو إنغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير إذ أن الدول لا تستطيع توفير هذه الشروط تصنف ضمن الإقتصاديات المغلقة بينما الدول التي تحقق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على النجارة الخارجية.[1]

2. قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب "(Edwards 1998)" يعتبر من أحدث المؤشرات وقد لاحظ إدوارد أن بعض عوائق التبادل التجاري لا تتعلق بالإدارة السياسية بل تتعلق بالخصائص الطبيعية للدول و إعتمد على إستعمال مجموعة من المؤشرات تشكل مقياسا مركبا يتكون من تسع مؤشرات فرعية تتعلق الثلاث الأولى بوجود سياسات الإنفتاح ، بينما تقيس الست الأخرى مستوى التفاوتات التجارية و هي موزعة كالآتي :

- ✓ مؤشر Sachs- Warner.
- ✓ مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987.
- ✓ مؤشر البواقي لـ Leame 1988.
- ✓ مؤشر علاوة الصرف la prime de change للسوق السوداء.
- ✓ التعريفة المتوسطة على الواردات.
- ✓ المستوى المتوسط لحواجز الغير جمركية.
- ✓ مؤشر التفاوت للمؤسسات (قياس التفاوت الخاضع لوجود الدولة).
- ✓ معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.
- ✓ مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف" Wolf 1993".

ما يمكن قوله هو صعوبة قياس وتقدير مدى الإنفتاح التجاري بشكل دقيق بسبب وجود عوامل تؤثر على سياسة الإنفتاح بطرق غير مباشرة، وبسبب صعوبة إعطاء قيم رقمية لبعض السياسات التعريفية الغير جمركية. لذلك، فإن هذه المؤشرات غير قادرة على تمثيل مدى الإنفتاح الفعلي.

[1] عبدوس عبد العزيز ، نفس المرجع السابق، ص27

المبحث الثاني : سوق العمل.

يشكل سوق العمل أحد الأركان المهمة في الاقتصاد والنظرية الاقتصادية ، لذا حضي باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين بغرض فهم الآليات التي تسيره والبحث عن السبل الكفيلة لمعالجة الإختلالات التي تصيبه، لذا لابد من تبيان بعض المفاهيم والتعاريف الأساسية التي لها علاقة بسوق العمل و تحليل العرض و الطلب الخاص بعنصر العمل، مع إبراز أهم الخصائص والمؤشرات المرتبطة بسوق العمل.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لسوق العمل .

يحظى عنصر العمل باهتمام كبير في علم الاقتصاد وذلك لتأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي في مختلف الدول، وهذا ما جعل الاقتصاديين والباحثين يولون إهتماما كبيرا سوق العمل ، هذا الأخير يعتبر نقطة التقاء بين عرض خدمات العمل والطلب عليها، كما يتم فيه تحديد مستوى الأجور ونسبة التوظيف.

أولا: تعريف العمل:

من المنظور الإقتصادي هناك عدة تعاريف نذكر منها:

العمل هو المجهود الإنساني و الفكري والجسدي الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها .

العمل هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع و الخدمات لإشباع حاجياته.

كما نجد تعريفا آخر من منظور الإقتصاد الإسلامي ، فالعمل هو كل جهد بدني أو ذهني يقصد به الإنسان إيجاد أو زيادة منفعة اقتصادية مقبولة شرعا ، العمل من منظور الشريعة الإسلامية هي كل الأعمال المباحة شرعا، باستثناء النشاطات التي لا يبيحها الإسلام والتي نهى عنها حتى ولو كانت هذه النشاطات تحقق أرباح طائلة[1].

ثانيا: مفهوم سوق العمل:

1. تعريف السوق:

السوق بصفة عامة هو عبارة عن الإطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه قوى العرض وقوى الطلب، أو بمعنى آخر هو الإطار أو الحيز الذي تتجمع فيه المنتجات المختلفة من سلع وخدمات و يتم فيه تحديد سعر السلعة و تحويل ملكيتها بين البائعين و المشتريين.

2. تعريف سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه الإطار أو الحيز أو المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف ، أي المكان الذي يبحث فيه أرباب العمل عن العمال و العمال عن العمل ، وهو المجال العام الذي

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمن العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد– حالة الجزائر** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص 14.

تتوفر من خلاله العلاقات المختلفة للعمل كحالات عرض العمل و الطلب عليه و الإختلافات المهنية في الأجور وساعات العمل و غير ذلك من ظروف تشغيل العمال[1].

وعرفت منظمة العمل الدولية سوق العمل بأنه هو الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة و التي

تتأثر بإتجاهات سوق العمل، ولا يتسم سوق العمل و مؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الإقتصاد و المجتمع عموما [2].

فمفهوم سوق العمل يشير إلى دائرة التبادل الإقتصادي، أين يبحث الأفراد الراغبين في العمل عن الوظائف و يبحث أرباب العمل و المؤسسات عن الأفراد المؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة ؛ فهو بذلك يتكون من عنصرين مهمين هما: **الباحث عن العمل** و **عروض العمل** ، فعندما تفوق فرص العمل المتاحة عدد الباحثين عن العمل يطلق على سوق العمل مصطلح " **سوق العمل المحكم** "، و إذا كان عدد الباحثين عن العمل يفوق فرص العمل المتاحة يسمى ذلك بـ "**سوق العمل الراكد** "، و يتأثر سوق العمل بعدة عوامل تؤثر على أطرافه وهي الأجور و أماكن العمل و الخبرة العلمية و العملية و عدد ساعات العمل و واحد من هذه العوامل تحدد العلاقة بين العرض و الطلب في السوق .

3. مميزات سوق العمل:

يتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بخصائص أهمها:[3]

أ. غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، لنقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية؛ وعدم رغبة بعض العمال في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية؛

ب. سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب نوعية كالسن أو الثقافة...؛

جـ. تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة)؛

د. تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس أثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل بأحد المظهرين التاليين:

- ✓ يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛ عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة.
- ✓ تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة أو مستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من أثار البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال؛

---

[1] حازم بلاوي، **سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية** ، صندوق النقد العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص 22.

[2] منظمة العمل العربية ، **التقرير الثاني حول التشغيل و البطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)** ، مصر ، 2010 ، ص11

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997 ، ص11– 15.

هـ. سوق العمل كأي سوق أخر: حيث يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي؛

4. أنواع سوق العمل:

ينقسم سوق العمل إلى سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي.

أ. سوق العمل الرسمي : هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة أي القطاعات التابعة للدولة أي المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصة في ضوء أوضاع لائحية أو تعاقدية توفر إستقرارا كبيرا في العمل و ثبات الدخل كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية و تمتاز بنظام التأمين الإجتماعي و التنظيمات النقابية ، و يعتبر هذا السوق عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة عمل بالإعتماد على نظام المعلومات السائد و الذي يحصي حجم القوى العاملة الراغبة في العمل و المستعدة له خلال فترة زمنية معينة [1].

ب. سوق العمل الغير الرسمي: يعرف القطاع غير الرسمي على أنه ذلك القطاع الذي يتكون من الوحدات الاقتصادية غير الزراعية على شكل مؤسسات فردية في إطار مؤسسات عائلية، والتي لا يضبطها أي تنظيم قانوني أو محاسبي وغير مسجلة لدى المصالح المركزية، أي أنه ذلك الاقتصاد الموازي الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، كما أنه لا يعترف بالتشريعات الصادرة .و يعرف التشغيل الغير رسمي بثلاث معايير وهي:[2]

- ✓ عدم التصريح بالوظيفة و سهولة انتشار هذا النشاط داخل السوق، انتشار المنافسة غير القانونية في السوق؛
- ✓ عدم الإنضمام إلى صندوق الحماية الإجتماعية (بالنسبة للأجراء المبتدئين، ومساعدوا الأسر؛)
- ✓ صغر حجم المؤسسة، ملكية عائلية للمؤسسة الخاصة بالنشاط؛

ثالثا: قوة العمل

مفهوم قوة العمل: تعرف القوة العاملة بأنها: " تشمل عدد السكان القادرين على العمل و الراغبين فيه، و ينتمون لفئات عمرية معينة تختلف بإختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول ، فهي بذلك تمثل العناصر البشرية العاملة في قطاعات الإنتاج و الخدمات وهي تشير إلى مجموع القوى البشرية الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن و التخصصات المختلفة في النشاط الإقتصادي ؛ وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما: العاملون و البطالون.

1. العاملون (المشتغلون): أو القوة العاملة المستخدمة التي يمارس أفرادها العمل فعلا بأجر عيني أو نقدي (أجر، راتب، ربح، حصة في الإنتاج) ، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير و الذين يعملون لحسابهم الخاص (أصحاب الحرف و المهن المستقلة)

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 24.

[2] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد**، من خلال حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 58 .

2. البطالون: يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص مستعد و راغب في العمل قادر عليه وباحث عنه ولم يجده ؛ وعليه فإنه من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل". و العاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل وعاطلون لم يسبق لهم العمل.

المطلب الثاني: محددات و مؤشرات سوق العمل.

أولا: مؤشرات سوق العمل

تُستخدم مؤشرات سوق العمل لرصد المتغيرات في الظواهر التي تنتمي لسوق العمل، وهي أدوات تُلخص حالة سوق العمل و تستخدم لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل؛

1. معدل العمالة:[1] " هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل ، و يعطي بالعلاقة الرياضية التالية:

معدل العمالة (التشغيل)= عدد السكان المشتغلين /عدد السكان في سن العمل100x

يظهر هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على إستخدام اليد العاملة المتوفرة ، حيث كلما كانت قيمة هذا المعدل ضعيفة كلما دل ذلك على هدر عنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

2. معدل النشاط : و يحسب عن طريق قسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي ، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن ، و يعكس هذا المعدل درجة العمل بين السكان و إلى حد ما حالة النشاط الإقتصادي من ركود أو إنتعاش و يحسب و فق العلاقة الرياضية التالية :

معدل النشاط = عدد السكان النشطين / عدد السكان الإجمالي 100x

و يتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في حجم السكان النشطين و حجم السكان في سن العمل.

3. معدل البطالة:

يتم قياسها من الجهات المختصة لذلك، حيث يحسب كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشيطة) في المجتمع خلال وقت معين، و نحصل بذلك على نسبة العاطلين من الفئة النشيطة وفقا للعلاقة الرياضية التالية: معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / عدد أفراد الفئة النشيطة 100x

إذا كان هناك إرتفاع في معدل البطالة دل ذلك على سوء في الأوضاع الإقتصادية أي أن سوق العمل في حالة إختلال و عدم إستقرار ، بمعنى وجود أفراد بدون عمل و هذا يؤدي إلى ضياع قوى عمل معتبرة.

إذا كان معدل البطالة منخفضا دل ذلك على أن سوق العمل قريب أو يتجه إلى وضعية التشغيل الكامل.

ثانيا: محددات سوق العمل

سوق العمل كأي سوق آخر، نجد فيه عاملين أو عنصرين أساسيين هما عرض العمل والطلب عليه.

1. عرض العمل: يعتبر عرض العمل أحد العناصر المكونة لسوق العمل، وفيما يلي سنتطرق لمفهومه و أهم محدداته

[1] Boulahbal Bachir**, Emploi Chômage, S**alaires Et Productivité Du Travail Fondation Frriedrich Ebert, Alger, 2008,P05.

أ. مفهوم عرض العمل: إن مفهوم عرض العمل يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين؛ ويشير تعبير "عرض العمالة" إلى عدد الساعات التي يرغب الناس عملها في أنشطة مربحة في المصانع، المزارع ، قطاعات الأعمال الأخرى، في الحكومة، وفي المؤسسات التي لا تستهدف الربح.[1]

ب. محددات عرض العمل: يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية، والتي نستطيع أن نوجزها فيما يلي:

حجم السكان: فكلما إزداد معدل نمو السكان إزداد عدد الأشخاص القادرين على العمل؛

ساعات العمل: حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل؛

نسبة السكان في سن العمل: يتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما إزدادت هذه النسبة إزداد عرض العمل؛

حرية اختيار العمل: وتتمثل في ظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل، والعوامل المؤثرة فيه، التعليم المهني، تقسيم العمل، الظروف المعيشة؛

التركيب النوعي للسكان: من حيث الجنس والعمل، إن مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية من حيث الجنس والعمر تتخذ إتجاهات مختلفة،

ففي البلدان النامية يبدو أن سن العمل مبكرا، كما أن مساهمة المرأة في قوة العمل تكون منخفضة، إضافة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الجهل والمرض والحروب على عكس ما يحصل في الدول المتقدمة؛

صافي الهجرة: إن صافي الهجرة يعني الفرق بين ما يدخل للبلد من هجرات وما يخرج منها، فإذا كان صافي الهجرة موجبا فإن عدد السكان يزداد وبالتالي تزداد كمية العمل المعروضة، أغلب الأشخاص المهاجرين هم من الفئة القادرة على العمل.

2. الطلب على العمل: فيما يلي سنتطرق لمفهوم الطلب على العمل بالإضافة إلى أهم محدداته.

أ. مفهوم الطلب على العمل: يعتبر الطلب على العمل طلب مشتق، حيث يتم توظيف العمال للمساهمة التي يمكن أن يقدمها نحو إنتاج بعض السلع أو الخدمات من أجل بيعها؛ فالطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين.

ب. محددات الطلب على العمل: من أهم العوامل المؤثرة والمحددة للطلب على العمل ما يلي:

✓ **معدل النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة المحققة في الناتج القومي الإجمالي، فكلما إرتفع معدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل؛

✓ **الإستثمار:** يزداد الطلب على العمل كلما إزداد حجم الإستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الإستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على اليد العاملة؛

[1] بول آ . ساموﻻسون ووليام د .نورد هاوس ،" **الاقتصاد**"، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية ، ط 15 ، عمان، الأردن، 2006 ، ص 2.

✓ **التطور التكنولوجي:** إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على طلب لليد العاملة حسب نوع التطور المحقق؛ فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى إستخدام تكنولوجيا كثيفة فإن رأس المال يحل محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية وبالتالي ينخفض الطلب على العمل والعكس صحيح ؛

✓ **التغير في الأجر:** كلما ينخفض الأجر الحقيقي كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل، وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات التغير في الأجر على حجم طلب العمل تنتج من عاملين هما:

- **تأثير الحجم أو السلعة:** زيادة مستوى الأجور يعني زيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة في أسعار المنتجات أي انخفاض في حجم الإنتاج وهذا يؤدي إلى مستويات منخفضة من العمل؛
- **تأثير الإحلال:** الزيادة في مستوى الأجر (بفرض ثبات سعر رأس المال) يولد حافزا لدى صاحب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني أسلوب إنتاج يعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من إعتماده على عنصر العمل، وهذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمل.

كما توجد عوامل أخرى تؤثر على طلب العمل نذكر منها:

- نوع النشاط الذي يعمل فيه؛
- زيادة أو إنخفاض معدلات نمو السكان؛
- درجة التطور أو التخلق الاقتصادي السائد في المجتمع؛
- التغيرات التي تطرأ على حجم الدخل ومعدلات الأسعار، والسياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل.

ينظر الفكر الإقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة، تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، وفيما يلي عرض لتلك لأهم تلك النظريات:

أولا: سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية:

إهتم الفكر الإقتصادي الكلاسيكي بتحليل و دراسة خاصة لجانب سوق العمل و البطالة و البحث عن الآليات التي تمكن من تحقيق التوازن بين الطلب و العرض و الذي يتحدد حسبهم عند تحقيق ما يعرف بالتشغيل الكامل ، الذي يشكل الوضعية الطبيعية للنموذج الكلاسيكي ، كما قاموا أيضا بتحديد عوامل الإنتاج ؛ والتي تعتبر عنصر العمل أحد عناصرها الأساسية ، و يعتمد النموذج الكلاسيكي على أربعة مقترحات :

✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، مع حرية حركة آلية السوق التي تؤدي إلى الإستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة .

✓ حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لأن التحليل يكون في الآجال القصيرة.

✓ لايوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض.

✓ العمل متجانس ، وحدات العمل من نوعية واحدة .

✓ يتحدد حجم الإستخدام في سوق العمل من خلال تفاعل الطلب على العمل (L_D) و عرض العمل (L_S).

1.عرض العمل: يصدر عرض العمل من العائلات ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند معدل الأجر الحقيقي السائدة في السوق. وبالتالي يرتبط عرض العمل إيجابا بمعدل الأجر الحقيقي، فإذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغيرت بها الأجور فإن قرارات الأفراد بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة، فنستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور و علاقتها بالإنتاج[1]، وتكلفة الفرصة البديلة للعمل و تفضيلات الأفراد أو العمال بالنسبة للعمل. كما أن العرض العمل يخلق الطلب الكلي المساوي له و الذي يعرف بقانون المنافذ ؛ و عرض العمل الفائض في السوق يعني و جود بطالين و عدم إستخدامهم من طرف المنتجين، و تكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو التالي[2]:

$L_s = f(w)$ ، $w=W/P$ ، $L_s= \alpha+\beta w$

الشكل (01- 01):منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

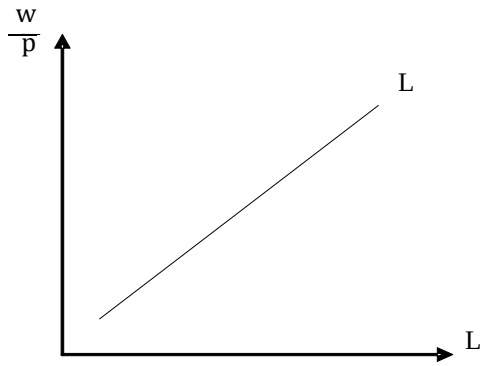

Ls: الكمية المعروضة من العمل.
w: الأجر الحقيقي المتوقع.
W: الأجر النقدي .
P: المستوى العام للأسعار

Sourse : Eugene A Diulie , **Macro Economie**, Edition M C Graw-Hill , Paris 1989, P 179

2. الطلب على العمل: يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها ، و يتحدد الطلب على العمل بمحددات عدة من ضمنها مستوى الأجر الحقيقي و أسلوب التقنية المستخدم في الإنتاج و الطلب على السلع التي يدخل في إنتاجها و أسعار هذه السلع و مستوى إستخدام عناصر الإنتاج الأخرى و مهارات و كفاءات العاملين أي أنه "دال متناقصة في الأجر الحقيقي " فكلما إرتفع الأجر إنخفض الطلب على العمل ، وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجر الحقيقي و الذي يمثل نسبة الأجر الإسمي إلى المستوى العام للأسعار، ومنه دالة الطلب على العمل تكون كما يلي[3]:

$LD = f(w)$, $w = W/P$

[1] محمد شريف ألمان ، **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2003، ص 97.

[2] رفاه شهاب الحمداني ، **نظرية الإقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2014، ص 277

[3] رفاه شهاب الحمداني ، **نفس المرجع السابق**، ص 275.

الشكل (01-02): دالة الطلب على العمل

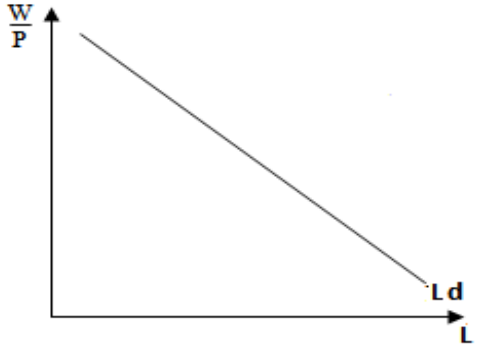

Ld: الكمية المعروضة من العمل.

w: الأجر الحقيقي.

W: الأجر النقدي .

P: المستوى العام للأسعار

Sourse : Eugene A Diulie **, Macro Economie**, Edition M C Graw-Hill , Paris 1989, P 177

يمثل الشكل (01-01) منحنى الطلب على العمل و الذي يتطابق مع منحنى الإنتاجية الحدية للعمل (ذو ميل سالب)، حيث أن : $W/P= \Delta Y/\Delta l$ =PML أي يتم إشتقاقه من دالة الإنتاج ، و بما أن النموذج الكلاسيكي يقوم على أساس المنافسة التامة فإن المؤسسات وأرباب العمل لا يستطيعون التحكم في المستوى العام للأسعار لذلك هم يحاولون دائما تعظيم الأرباح و التقليل ما أمكن من التكاليف (الأجر الحقيقي الذي تعطيه المؤسسة للعامل الإضافي) فهي بذلك لاتشغل وحدة إضافية من العمل إلا إذا كان مردود هذه الوحدة يساوي على الاقل تكلفته بمعنى المساواة بين الإنتاجية الحدية للعمل و معدل الأجر الحقيقي.

3. توازن سوق العمل[1]:

يتحقق توازن سوق العمل عندما يتساوي عرض العمل مع الطلب عليه ($L_S=L_D$) أين يتحدد حجم العمالة و الأجر الحقيقي عند الإستخدام التام.

الشكل (01-03): منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك

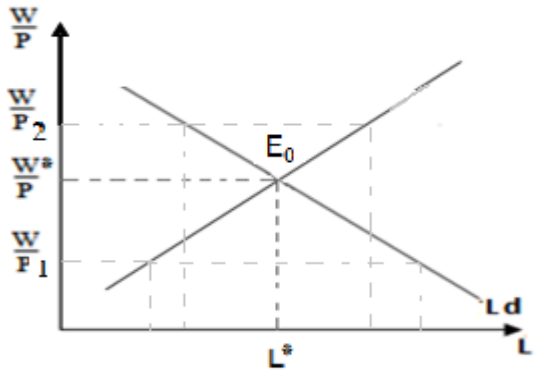

المصدر : محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،2006، ص5.

من الشكل نلاحظ أنه يتم توازن سوق العمل في النقطة (E_0) التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل أين يتحدد الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{w}{p}\right)^*$ و مستوى التوظيف التوازني (L*) ومستوى الناتج التوازني (L*) ، فعند إنخفاض الأجر الحقيقي إلى $(w/p)_1$ فإن سوق العمل يصبح في حالة إختلال ($Ld > Ls$) الأمر الذي يؤدي بزيادة الطلب على العمل و في ظل فرضية مرونة الأجور فإن الفائض في

[1] محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،2006، ص ص5-7

الطلب على العمل سيخلق ضغوطا تصاعدية على الأجر الإسمي بسبب مقاومة العمال لتخفيض الأجور و ضغط النقابات العمالية ، وبذلك يعود الأجر الحقيقي إلى مستواه الأصلي و يعود التوازن من جديد إلى سوق العمل بعد أن تكيفت الأجور الإسمية.

أما إذا إرتفعت الأجور الحقيقية عن ذلك الأجر الذي يحقق التشغيل التام $(w/p)_2$ فإننا نكون أمام الحالة العكسية ، أي أن سوق العمل يصبح في حالة فائض في عرض العمل $(Ld > Ls)$ أي وجود بطالة إجبارية ومن ثم لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، ومن ثم يتنافس العمال على العدد المحدود من الوظائف، وفي ظل دائما فرضية مرونة الأجور الإسمية فإنها ستنخفض حتى يستعاد الأجر الحقيقي عند العمالة الكاملة $\left(\frac{w}{p}\right)^*$ [1].

ثانيا: سوق العمل حسب النظرية الكينزية :

بمجيء كينز بعد حدوث أزمة الكساد العالمي ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، حيث قدم مجموعة من الانتقادات للمدرسة الكلاسيكية، فقد هاجم كينز قانون المنافذ و فكرته أن العرض يخلق الطلب المساوي له ، ودعى إلى ضرورة الإهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي من أجل الوصول إلى حالة التوازن أي أن العرض يجب أ يكون خاضعا للطلب و ليس العكس ، فحسب نظرة كينز فإن السوق يعاني من مشكلتين أساسيتين لا يمكن معالجتهما بشكل تلقائي و هما:[2]

إحتمال و قوع الإقتصاد في حالة كساد لفترة طويلة كما حدث في الثلاثينيات؛ لا يرى أن الإقتصاد غير مستقر وقد يحدث من خلاله حالة توازن تحقق الإستخدام التام، وقد ينتقل إلى حالة توازن أخرى دون الإقتران بالإستخدام التام؛ ويقوم النموذج الكينزي على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار؛
- ✓ وجود التشغيل الناقص؛
- ✓ النظرية الكينزية صالحة في المدى القصير.
- ✓ الإهتمام بجانب الطلب الكلي الفعال.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لإعادته لوضعه الصحيح.

إنطلاقا من هذه الفرضيات إستطاع كينز إعطاء صورة وفكرة جديدة عن سوق العمل تختلف عن المدرسة الكلاسيكية من حيث عرض العمل و تتفق معها في الطلب على العمل.

1.عرض العمل: اختلف التحليل الكينزي لعرض العمل عن التحليل الكلاسيكي، حيث يقوم على نقطتين أساسيتين هما:[3]

---

[1] مايكل أبدجمان، **الإقتصاد الكلي، النظرية و السياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 199، ص 304.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار الثقافة الدار العلمية الدولية، عمان، 2001، ص 219.

[3] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي–نظريات– نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 198.

✓ إن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي وليس على معدل الأجر الحقيقي كما جاء به الكلاسيك، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم؛

✓ معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض، وهذا بسبب أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق، بحيث أن هناك حد أدنى من الأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، فعند هذا الأجر تنكسر دالة عرض العمل الكينزية، ويؤدي هذا بالطبع إلى انكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية ، وعليه تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي ارتباطا طرديا: $L^s = f(W)$

الشكل (01-04): دالة عرض على العمل

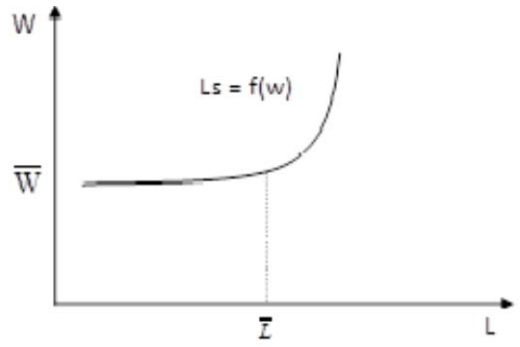

المصدر: أحمد توفيق محمد ، **الإقتصاد التجاري الكلي** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1 ، 2019، ص 253 .

2.الطلب على العمل: لا يوجد اختلاف بين الكلاسيك و كينز في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وبالتالي يأخذ منحنى الطلب على العمل عند كينز نفس منحنى الطلب عند الكلاسيك، حيث[1]: $L^d = L^d(w) = L^d(W/P)$

الشكل (01-05): دالة الطلب على العمل

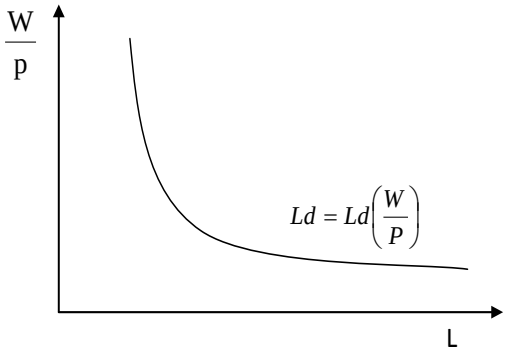

المصدر: أحمد توفيق محمد، **الإقتصاد التجاري الكلي**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1 ،2019 ، ص 255 .

[1] عمر صخري ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص273.

3/ التوازن في سوق العمل: يقع التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه كما هو مبين في الشكل أدناه[1].

الشكل (01-06): منحى توازن سوق العمل حسب النظرية الكينزية

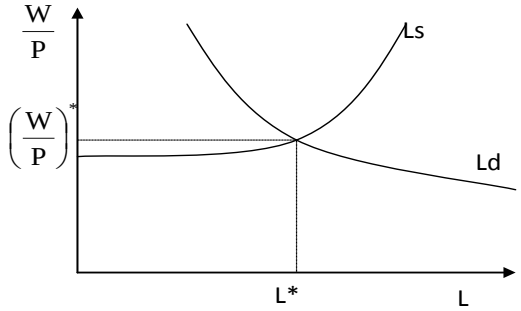

المصدر: أحمد توفيق محمد ، **الإقتصاد التجاري الكلي** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1 ،2019 ، ص 256 .

يتحدد معدل الأجر الحقيقي و حجم العمالة عند الوضع التوازني نتيجة لانتقال منحنى العرض أو الطلب على العمل، عند انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى فائض في سوق السلعة و هذا ما يجر إلى انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأجر الحقيقي و هذا بارتفاع الأجر النقدي (خداع النقود) و بالتالي تنتقل دالة الطلب على العمل الى اليسار و ينخفض حجم الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية لان مفهوم البطالة عند كينز يرتبط بانخفاض الطلب الكلي فهي تحصل عند ارتفاع الأسعار مع ثبات معدل الأجر النقدي[2]، و بالتالي نخلص إلى أن سوق العمل الكينزي لم تخلوا من البطالة التي يطلق عليها البطالة الإجبارية وعادة تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم [3].

ثالثا: سوق العمل حسب النظريات الحديثة:

لقد ظهرت عدد من النظريات الحديثة لسوق العمل تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل لتفسير الاختلال في سوق العمل اعتماد على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية السوق الداخلي، من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل، نذكر من أهمها :

1. نظرية البحث عن العمل[4]: ظهرت هذه النظرية في السبعينيات لتؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل ، وتنطلق هذه النظرية من الفرضيات التالية:

---

[1] أحمد توفيق محمد، **الإقتصاد التجاري الكلي**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2019، ص 256 .

[2] ضياء مجيد الموساوي، **النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص330-331.

[3] ضياء مجيد الموساوي، نفس المرجع السابق ، ص 343 .

[4] مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، 2009، ص ص244-245.

- ✓ ان الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- ✓ التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- ✓ و جود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم ويتفرغون للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم حسب هيكل الأجور، وبالتالي

فالبطالة في هذه الحالة هي بطالة اختيارية، كما أن هذه البطالة تعتبر ضرورية من أجل الحصول على التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة.

ورغم أنها ساعدت في تفسير المشكل المتعمق بمدة البطالة إلا أنها عانت من أوجه قصور أهمها:

- ✓ عدم تطابقها مع الواقع الاقتصادي في تفسيرها للبطالة لأن سبب البطالة يعود بالأساس إلى تسريح العمال، خاصة في فترا ت الركود الاقتصادي؛
- ✓ أثبتت غالبية الدارسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛
- ✓ عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

2/ نظرية رأس المال البشري: تتعلق هذه النظرية بقرار الاستثمار في رأس المال البشري ويعود تأسيسها إلى الاقتصادي بيكر سنوات الستينات، و ترتكز هذه النظرية على مجموعة المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته نشاطا ما، ومثلها يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية ؛ و تعتمد نظرية رأس المال البشري في تحليل سوق العمل على الفرضيات التالية:

- ✓ كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد؛
- ✓ كل استثمار في رأس المال البشري يلزم له نفقات ومنه فإن الاستثمار لا يتحق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه عن نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا؛
- ✓ الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات مع ترك التنظيم والضبط للتسوق؛

غير أن هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات من بينها:

- ✓ لم تعطي تفسيرا لغياب الدور الذي يمكن أن يلعبه عرض العمل في تحديد مستوى الأجور.
- ✓ افتراض كمال السوق، وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية؛
- ✓ افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصية للعامل؛
- ✓ عدم قدرة رأس المال البشري كالتعليم والخبرة على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض؛
- ✓ اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة؛
- ✓ وجود أهداف أخرى غير اقتصادية للتعليم.

3. سوق العمل التعاقدية في الفكر الكينزي الجديد: يرتكز سوق العمل التعاقدي على الاتفاقيات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل. إذ تتحدد على مستوى هذا السوق معدلا الأجر الطويل الأجل. نميز في سوق العمل

التعاقدي نظريتان أساسيتان ركز عليهما التحليل الكينزي الجديد لتفسير ظاهرة الجمود الحقيقي للأجور في سوق العمل وهما:

أ. نظرية الأجور الكفؤة : تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي وتنص على أن هناك علاقة بين معدلات الأجور ومستوى المهارات المطلوبة للعمل ويتم تحديد مستوى الأجور وفقًا لما يسمى بـ "الأجر الكفؤ"، حيث يعتبر

Leibenstein [1]أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لأصحاب العمل هي:

- ✓ الرغبة في جلب العمال ذي المهارات (الكفاءات) العالية.
- ✓ تشجيع العمال على البقاء.
- ✓ زيادة إنتاجية العمل، و هذا بإعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال إلى عدم تضييع الوقت وعدم التغيب وبذل جهود كبيرة لزيادة الإنتاج.

لقد إستطاعت هذه النظرية تفسير بعض جوانب سلوكات أسواق العمل في الاقتصاد خصوصا تلك المتعلقة بحركة العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، إلا أنه يمكن انتقاد هذه النظرية من جانب أن ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار يمكن المؤسسات من الإبقاء على جهود العمال عن طريق دفع الأجر الأمثل وفي نفس الوقت الإبقاء على معدل أجر نقدي مرن.

ب. نظرية العقود الضمنية: تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية ، معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى مايلي[2]:

- ✓ الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- ✓ عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من الإيراد المؤمن.
- ✓ للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات.

تفترض هذه النظرية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن :

---

[1] Anne Perrot, **Les Nouvelles Théories Du Marché Du Travail**, Édition La Découverte, Paris, 1992, P 51

[2] David Marsden**, Marche Du Travail**, Édition Économica, Paris, 1989 ,P9

- ✓ عجزها عن تفسير البطالة الكينزية ، بل إكتفت بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة
- ✓ لم تستطع تفسير أسباب إنهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات 1929 –1933 بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي.
- ✓ هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

4. نظرية تجزئة سوق العمل: ظهرت هذه النظرية سنوات الستينات على يد كل من الباحثين دومبار وبيور، حيث قاما بإجراء دراسة ميدانية إحصائية لسوق العمل الأمريكية سنة 1971، ولاحظا أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي ، كما أنهما أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل، فحسب هذه النظرية فإنه يوجد نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منها وذلك وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل، وترجع أسباب هذا التقسيم إلى التغيرات التقنية والتكنولوجية التي عرفها سوق العمل ، و تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، وتفترض هذه النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والحركة داخل كل سوق وتغيب هذه الحركية بين السوقين وهما كالتالي:

أ. السوق الرئيسي (سوق أولي/سوق حديث): هو سوق المنشآت كبيرة الحجم ، والتي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة ذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة ، و يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل و أجور أعلى تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار[1]، فهو يضم وحدات القطاع الحكومي والقطاع العام، **السوق الرئيسي العالي:** يتميز بمناصب شغل تتطلب تكوينا ذو مستوى عالي وحركية عالية من عمل لآخر ومن مؤسسة لأخرى؛

السوق الرئيسي المتدني: مشكل من هيكل أجور تقليدي، نظام ترقية داخلي متطور، استقرار قوي في الشغل وتكوين أساسي وتقني ناقص؛

ومنشآت القطاع الخاص المنظم؛ كما أضاف بيور على أن هناك تفرقة داخل السوق الرئيسي بين : [2]

ب. السوق الثانوي (سوق تقليدي) :هو سوق المنشآت صغيرة الحجم والتي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة كثيفة لعنصر العمل و ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل ، فضلاً عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي ، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة ، خاصة فى ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق [3]، ويمكن تقسيم سوق العمل إلى نوعين اثنين كالتالي:

- ✓ **سوق عمل داخلية:** يتميز بالقوى العاملة الموجودة داخل المؤسسة وبين مواردها ولها علاقة بسلم الأجور؛

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 56.

[2] شلالي فارس، **سوق العمل و تخطيط القوى العاملة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016 ، ص37.

[3] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، مرجع سابق ، ص 56.

✓ **سوق عمل خارجية:** يجري فيها البحث على العمالة خارج محيط المؤسسة لعدم توافر الشروط الضرورية للمنصب المطلوب مع إمكانية الترقية.

يلاحظ أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي تكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة ، والوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي تكون أكبر في الدول النامية [1] ، ومنه فإن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين يخضع سوق العمل فيها إلى التقلبات الاقتصادية ، مع العلم بأن البطالة تمس السوق الأولي أثناء فترة الركود الاقتصادي المستمر لكن معدلاتها تكون ضعيفة نوعا ما ، وخلاصة الكلام أنه بطريقة غير مباشرة يمكن أن تظهر البطالة نتيجة تقسيم سوق العمل إلى سوقين اثنين اللذان يختلفان في آلية السير لكل منهما.

5. نظرية اختلال التوازن: ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud ترفض فكرة فرض مرونة الأجور والأسعار في الأسواق، وذلك لأنها تتميز بالجمود في الأجال القصيرة وبالتالي إستحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث أن تغيرات الأسعار يمكن أن تؤدي إلى عدم توازن العرض والطلب، مما يؤدي إلى البطالة الإجبارية. ومع ذلك، يمكن تطبيق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التحكم في الكميات بدلاً من الأسعار والأجور، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة. بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة[2].

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، (بطالة كينزية)

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، (بطالة الكلاسيكية).

رغم القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلاّ أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها[3]:

تقتصر على تحليل البطالة في الأجل القصير ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.

فرضية تجانس العمل لا تعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، فيمكن وجود نوعي البطالة معا (الكلاسيكية و الكينزية)، و بالتالي هذه النظرية لا تقدم الحلول اللازمة و السياسات اقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة معا.

---

1 علي عبد الوهاب نجا، **نفس المرجع السابق**، ص 57.

2 مدني بن شهرة ، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل** ، مرجع سابق، ص ص246- 248.

3 علي نجا، **مشكلة البطالة**، مرجع سابق، ص 54.

6. التفسير التكنولوجي للبطالة : يرى من كوندراتيف وشومبتر عند تحليلهما للدورات الاقتصادية أن التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع من أجل تحقيق تقدمه الاقتصادي فالعامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما ينجر عنه تسريح العمال بسبب أن المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وكذلك لعنصر العمل كما تساهم في رفع مستوى إنتاجية العمل إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج[1]؛ حيث تم افتراض أن الاقتصاد القومي في حالة توزان مستقر يعمل عند التشغيل الكامل مع ثبات في حجم العمالة ورأس المال وحجم الإنتاج، ومن هنا ظهرت فكرة الابتكار والاختراع وإدخال التكنولوجيا في عملية الإنتاج بهدف تحقيق أرباح مرتفعة، مما يؤدي إلى تشجع عملية التنافس والتقليد بين المنتجين و أرباب الأعمال من أجل الدخول في عملية الإنتاج، وهكذا تظهر موجة من الانتعاش الاقتصادي بسبب هذه الابتكارات والاختراعات عن طري إنتاج سلاسل عديدة من السلع والخدمات، ويرافق هذا الإنتعاش تزايد في الاستثمار والإنفاق الكلي ويتجه الناتج المحلي الإجمالي للصعود ومنه ستعرف البطالة انخفاض إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم يتعرض السوق للازدحام بالسلع الجديدة وتبدأ الأسعار في الإنخفاض، في حين تزال التكاليف مرتفعة، وهنا ينخفض الاستثمار لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية مما يخلق أثار انكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة، وتبدأ مرحلة الركود حيث تتعرض الأسعار والأجور والأرباح إلى تدهور كبير وانخفاض مستمر، وترتفع معها معدلات البطالة ويحدث التراكم في النشاط الاقتصادي إلى أن تتم استعادة التوازن بعد أن تبدأ موجة جديدة من الانتعاش الاقتصادي في الظهور، عن طري إدخال مبتكرات جديدة في مجال الإنتاج لتحدث دورة اقتصادية من جديد.

يتأثر سوق العمل بشكل كبير جداً بالإنفتاح التجاري، فبالرغم من أنه يمكن أن يحفز نمو الاقتصادات وتوفير الوظائف وتعزيز الإنتاجية، فإنه يزيد أيضاً من اللامساواة في الدخل ويؤدي إلى التغيير التكنولوجي.

[1] ناصر دادي عدوان، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، مرجع سابق، ص31.

المبحث الثالث : إنعكاسات الإنفتاح التجاري على سوق العمل

يؤثر الإنفتاح التجاري سوق العمل بشكل كبير، فبالرغم من أنه يحفز نمو الاقتصادات وتوفير الوظائف وتعزيز الإنتاجية، فإنه يزيد أيضاً من اللامساواة في الدخل و يفضي إلى التغيير التكنولوجي والتطور، وهو ما يعني تغييراً في الطلب على المهن والخبرات.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والإنتاجية والنمو:

يرتبط الإنفتاح التجاري والعمالة ارتباطا قويا بنمو الإنتاجية، ويكتسب نمو الإنتاجية أهمية بالغة خاصة في الدول النامية حيث تساهم في رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الأجور وتحسين المعيشة، ويتحقق ذلك بالتخصص الأمثل للعمالة في المجالات التي تساهم في زيادة الإنتاجية، والتنافسية الخارجية مهمة أيضًا لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل من خلال "إعادة توزيع" عوامل الإنتاج وبالتالي تقسيم العمل ، وإن عملية إعادة توزيع الموارد تساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتخفيض أسعار المنتجات، كما يمكن أن تؤثر على عناصر الإنتاج وتفتح المجال لظهور شركات جديدة وتوفير فرص عمل في بعض القطاعات وفقدانها في قطاعات أخرى؛ وبالتالي تحرير التجارة يؤثر على توزيع فرص العمل بين القطاعات المختلفة، وتختلف صافي تأثيرات تحرير التجارة (إيجابيا كان او سلبيا) على العمالة على المدى القصير بشكل كبير على هيكل اقتصاد البلد، مثل فعالية أداء سوق العمل، إلا أنه على المدى الطويل من المتوقع أن يكون لمكاسب الكفاءة الناتجة عن تحرير التجارة آثار إيجابية على نمو العمالة سواء من حيث كمية مناصب العمل أو من حيث نوعية العمالة أو الاثنين معا[1]، وحسب نظرية عامل الإنتاج المحدد فإن ارتفاع معدلات التخصيص الناتجة عن الانفتاح المتزايد سيؤدي في البداية إلى زيادة معدلات البطالة في القطاعات المتضررة بسبب انخفاض الإنتاجية وتسريح العمال، وأن تكاليف تعديل تحرير التجارة صغيرة بالمقارنة مع المكاسب المحتملة؛ علاوة على ذلك فإن العمالة في قطاع التصنيع عادة ما تزداد مع تحرير التجارة.

وأوضحت نظرية السويديين هيكشر وأولين بأن فتح حركة السلع ورؤوس الأموال يحفز النمو الاقتصادي، ويمكّن الدول من استغلال ميزاتها النسبية لرفع فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل، حيث توزع رؤوس الأموال على الدول بفعل الإنتاجية الحديثة لرأس المال، ويسمى هذا النوع من الاقتصاد بالاقتصاد الأمثل، وتشير النظرية إلى أن الانفتاح التجاري والتعامل مع التجارة الخارجية يعتبران ضروريين لتحقيق النمو الاقتصادي للدول في ظل الاقتصاد السوق والعملية الاقتصادية، ولا يوجد أيضا أن بلد ما نما بالكامل من خلال فتح الأبواب التجارة الخارجية والاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة هو قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف

[1] بلحضري عبدالرزاق و شريفي إبراهيم، **دراسة تأثير الإنفتاح التجاري على إنتاجية العمالة الماهرة و العمالة الغير ماهرة في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة**، الجزائر، العدد 2، 2021، ص ص 265- 282.

تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه لا يوجد دليل قاطع على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم.[1]

إن التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو، قد يفضي إلى زيادة العمالة نظرا لزيادة إنتاج السلع و الخدمات، إلا أنه هناك من يرى أن الإنفتاح التجاري له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، و أن التقييد التجاري يؤدي إلى نمو أفضل، لأن إزالة الحواجز و القيود الجمركية تؤدي إلى عدم استقرار الإقتصاد المحلي بسبب زيادة الإعتماد على الاسوق الخارجية، و انخفاض إنتاجية الشركات المحلية، بالنظر إلى المستوى العالي من المنافسة في ظل الانفتاح التجاري، مما يعزز الأثر الإيجابي للتعريفة على أداء النمو، من حيث حماية التشغيل و تأمين تنافسية الشركات المحلية؛

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري واللامساواة في الدخل

يعتبر الانفتاح التجاري من العوامل التي تسهم في تفاوت الأجور (عدم المساواة في الدخل) حيث إن الانفتاح التجاري يعود بالفائدة على العمالة غير الماهرة في الدول النامية، وذلك لزيادة إنتاج السلع الوسيطة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، غير أن إعادة تخصيص إنتاج السلع الوسيطة والتي تتميز بكثافة العمالة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الأجور في كلتا المنطقتين ، ويمكن تفسير هذا بأن إنتاج السلع الوسيطة التي انتقل إنتاجها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يتطلب عمالة ماهرة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تحتاج عمالة غير ماهرة ، فالعمالة الماهرة المتواجدة في الدول النامية لا تتميز بنفس المهارات العمالة الماهرة في الدول المتقدمة، فإنتاج السلع الوسيطة يلعب دورا هاما من خلال رفع مستوى الجودة والانتقال إلى إنتاج سلع ذو مهارات عالية مما يزيد الطلب على العمال المهرة ، ويمكن تفسير ذلك عن طريق مرحلتين :

- ✓ محاولة اللحاق بالركب التكنولوجي والذي يتم عن طريق تحويل حصص التصدير من منتجات منخفضة المهارة إلى منتجات أكثر احتياجا للمهارات في الدول النامية؛
- ✓ عدم المساواة في الأجور تحصل بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة حصص الصادرات من السلع التي تتطلب مهارات عالية في الدول النامية.

يؤثر الانفتاح التجاري بطريقة غير مباشرة على عدم المساواة في الأجور من خلال نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الجنوب إلى المشاريع الصغيرة في البلدان النامية والتي تزيد من الطلب على المهارات؛

التجارة المنحازة للمهارات" لتفسير الصلة بين الانفتاح التجاري وعدم المساواة في الأجور في البلدان النامية، التي تتوقع أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تسرع استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية الجديدة إلى الدول النامية ، وهذا بدوره سيزيد من حجم الطلب على العمالة الماهرة في الدول النامية وبالتالي يوسع الفجوة في الأجور بين العمال غير المهرة.

---

[1] – فيصل سعيدة و ناجي سعيدة، **إنعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر2016/2000**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 ، ص 20.

فالتجارة مع الدول المتقدمة تزيد من توسع عدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة النامية، وهذا راجع إلى نقل التكنولوجيا المنحازة للمهارات من خلال الاستيراد والتصدير، وهناك العديد من الأدبيات التي تؤيد المنطق القائل بأن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الأجور عن طريق استيراد المعدات والآلات والتي ينجر عنها زيادة الطلب على إلى د العاملة الماهرة التي لديها القدرة على استخدام هذه التقنيات، وبالتالي زيادة من إنتاجية العمال المهرة وتغير تكنولوجي منحازا نحو المهارات.

وهناك نقطة أخرى يجب أن لا نتغافل عنها هي أن التفاوت في توزيع الدخل سببه أيضا الحكومات نفسها، فإن إعتماد الدول على تطويها الإقتصادي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية هي إحلال الواردات في البعض منها أو على إستراتجية تنمية و وترقية الصادرات في البعض الآخر ، مما يترتب عليه التركيز على قطاعات معينة و إهمال بقية القطاعات الأخرى ، إذ تم تحديث المشاريع الموجهة للتصدير كمشاريع السياحة و الفندقة و البنوك و المناطق الحرة ، في حين أهملت المشاريع التي تنتج السلع الأساسية كالزراعة و الصناعة ، و أهملت أيضا الخدمات الأساسية كالنقل و المواصلات و الإسكان ، وعلى إثر هذه الظاهرة إرتفعت مداخيل الشرائح الإجتماعية التي تعمل في القطاعات الإقتصادية الحديثة المرتبطة بمشاريع الإنفتاح الإقتصادي (المشاريع الموجهة للتصدير و مشاريع الشركات المتعددة الجنسيات)، أما بقية الشرائح الإجتماعية الأخرى ظلت تعيش بدخول منخفضة في مستوى فقر منخفض[1].

المطلب الثالث : الإنفتاح التجاري و التغير التكنولوجي

لقد شهدت العديد من الدول المتقدمة ومنذ الثمانينات القرن الماضي تراجع في الطلب على العمال غير المهرة وزيادة في الطلب على العمال المهرة، وتوسع الفجوة ، وهذا راجع إلى ما يعرف بالعولمة الاقتصادية وتقدم التكنولوجيا ، و التي كان لها دور مهما في انخفاض الطلب على العمالة وبالأخص غير الماهر ة والتحيز للعمالة الماهرة ، فتستفيد هذه الدول من إدخال و إستخدام التكنولوجيا عن طريق إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجيا متقدمة إلى الأسواق الدولية ، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها لأنها لا تمتلك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه السلع ، و بالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ هذه الدولة المخترعة تفوقها النسبي ، فالدول صاحبة الإختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة[2].

وتعتبر الدول النامية من الدول التي سارعت إلى تحرير إقتصاداتها خلال الآونة الأخيرة، لتسهيل التدفقات التجارية واللحاق بركب الدول المتقدمة، مما زاد من تدفق الآلات والمعدات والسلع الوسيطة والتي من شأنها

[1] عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول** ،مرجع سابق، ص27

[2] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع ، وهران، 2006، ص 240.

تسهيل عملية الإنتاج وزيادة إنتاجية الشركات، وكذا نقل التكنولوجيا التي من الممكن أن تحدث تعديل هيكلي في الطلب على نوعية العمالة في هذه الدول[1].

أولا: تقديم حول التغير التكنولوجي المنحاز للمهارات:

يؤدي التغير التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية والطلب على العمالة الماهرة، مما يؤدي بدوره إلى توسيع الفجوة في الأجور، ويمكن تفسير التغيرات الحاصلة في سوق العمل بالتغير التكنولوجي المنحاز للمهارات، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المهارات في الدول النامية التي تستورد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، ويؤكد هذا الارتباط التكاملي بين التغير التكنولوجي والطلب على العمالة الماهرة.

يشير التغيير التكنولوجي المنحاز للمهارات إلى التحول السريع في استخدام التكنولوجيا وتأثيرها على المهارات المطلوبة للعمل، هذا التحول يجعل المهارات التقليدية قديمة الطراز ويزيد الحاجة للمهارات الجديدة في مجالات التكنولوجيا. يجب على القوى العاملة التكيف مع هذا التحول من خلال تعلم المهارات الحديثة لزيادة فرص العمل والانخراط في اقتصاد جديد ومتطور.

ثانيا: التغيير التكنولوجي الناجم عن التجارة قد يؤدي إلى زيادة الطلب النسبي على المهارات

تعتبر الدول النامية من الدول التي لازالت تعاني من نقص الإمكانيات التكنولوجية والذي انعكس على قدرتها الإنتاجية والتنافسية بين الدول ، واكتفائها بنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة واستخدامها بمستويات إنتاجية قريبة من تلك البلدان الصناعية ، والتي يتم نقلها عن طريق التصدير والاستيراد:

1. **نقل التكنولوجيا من خلال الاستيراد:** تعتبر عملية استيراد السلع الوسيطة تعد عنصرا حاسما للدول النامية في الالتحاق بركب التكنولوجيا، حيث تساهم في عملية تركيب وتجميع المنتجات النهائية، مما يزيد الطلب على العمالة الماهرة في الدول النامية؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار في السلع الوسيطة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة المهرة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ويرجع هذا إلى حقيقة أن الأنشطة المنقولة إلى البلدان النامية تكون أكثر كثافة في العمالة الماهرة؛ ومن مكاسب التجارة في السلع الوسيطة هو التنوع الواسع في المنتجات الوسيطة والذي يكسب المنتجين المحليين زيادة في الخبرة والكفاءة في استخدام الموارد، ويجعلهم قادرين على إنشاء خطوط إنتاج جديدة تتميز بنمو الطلب العالمي القوي وزيادة مكاسب الإنتاجية المحتملة ، إلا أن الفوائد التي تستمدها الدول النامية من مشاركتها في تقاسم الإنتاج الدولي قد تكون أصغر مقارنة بالدول المتقدمة ، بحيث تنتشر المكاسب بشكل غير متكافئ بين الشركات المشاركة في سلسلة القيمة المضافة ، إضافة إلى أن المشاركة في مراحل الإنتاج كثيفة العمالة لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على تكنولوجيا اللازمة لتحريك سلسلة الإنتاج وضمان تحقيق مسار مستدام للتنمية الاقتصادية.

إن زيادة منافسة الواردات على المنتجات المحلية يزيد من الضغط على الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة، ولمواجهة هذه المنافسة وجب على هته الشركات التوجه إلى الاستثمار في الابتكار والذي يجعلها قادرة على المنافسة من خلال زيادة إنتاجية أو جودة المنتج أو الإثنين معا ، أو تمييز منتجاتها عن منافسيها ،

[1] بلحضري عبد الرزاق، **الانفتاح التجاري وعلاقته بسوق العمل في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، ص41.

بحيث لابد للشركات بالعمل على تكوين عمالة ماهرة تختلف عن غيرها و تكون قادرة على الابتكار والإبداع ، ويسمى هذا النوع "بالابتكار المنحاز للمهارات" لتجنب التقليد، كما يعرف هذا النوع من الابتكار بزيادة المعرفة الضمنية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية الإنتاج ويصعب تقليدها، مما يعطي الشركة ميزة تنافسية ويزيد من الطلب على العمال المهرة؛ ومنه فإن التغيير التكنولوجي المستورد دافعا هاما للطلب على المهارات في البلدان النامية التي تعتمد على الواردات في أغلب معداتها الرأسمالية[1].

2. نقل التكنولوجيا من خلال التصدير: تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال التصدير بحصول المصدرين على المزيد من الحوافز لتطوير تقنيتهم عند إنخفاض تكاليف التجارة ويرجع ذلك إلى أن مبيعاتهم الأسواق الخارجية تصبح أكثر ربحية ، وهو ما يشجعهم على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الأكثر تقدما لزيادة إنتاجيتهم. وبما أن التكنولوجيا الأكثر تقدما كثيرا ما تحل محل العمال ذوي المهارات المنخفضة، فإن الشركات تحتاج إلى تشغيل عمال ذوي المهارات العالية نسبيا، فقد يزداد الطلب النسبي على المهارات من جانب المصدرين ، ومن جهة أخرى يكون لمصدري الدول النامية حافزا لتحسين نوعية منتجاتهم عندما يحصلون على فرص أفضل للوصول إلى الأسواق الدول المتقدمة إستنادا على أن الشركات قادرة على إنتاج منتجات متنوعة ، إلا أن التصدير إلى الدول المتقدمة يتطلب منتجات أعلى جودة من السوق المحلية ، ومع انخفاض تكاليف التجارة يصبح بوسع المزيد من الشركات دخول سوق التصدير، ويمكن للمصدرين الحاليين بيع المزيد للمستهلكين الأجانب ، ولأنها لن تبيع سوى منتجات عالية الجودة للمستهلكين الأجانب ، فإن التوسع في إنتاج الصادرات للأسواق الدول المتقدمة يحتاج إلى تعزيز وتطوير في التقنيات الإنتاج المستخدمة [2].

[1] بلحضري عبد الرزاق، **الانفتاح التجاري وعلاقته بسوق العمل في دول شمال إفريقيا** ، نفس المرجع السابق ، ص 50.

[2] بلحضري عبد الرزاق، نفس المرجع السابق ، ص 51.

خاتمة الفصل الأول:

يتبين لنا من خلال هذا الفصل مدى الارتباط النظري بين الانفتاح التجاري و سوق العمل ، حيث يوجد عدة محددات تدخل في عملية الإنتاج الداخلي الإجمالي لبلد ما، وما يتبقى عن الحاجة المطلوبة أو تنويعها يكون بواسطة عبور الحدود الوطنية، في ظل سياسات مؤسساتية سواء دولية أو حكومية، فتتم التبادلات التجارية للسلع سواء ما بين القطاعات، أو داخل نفس القطاع، بمدخلات انتاجية، مباشرة مثل العمل ورأسمال المادي، أو مدخلات غير مباشرة، كالخبرة والابتكار خلال فترة زمنية محددة تؤدي إلى تجديد وإحلال سلع أخرى، مما يسمح بزيادة الإنتاج بالتالي النمو الاقتصادي حيث يتضح ذلك جليا في نظريات الإنفتاح التجاري، إضافة إلى ما تقدم، نجد أن الجدل لا يزال قائم حول أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل فهل هو أثر ايجابي أم سلبي؛ و يعتمد ذلك على الظروف المحيطة وطبيعة اقتصاد كل بلد.

فقد أشارت العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن الإنفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي ، فهو يوسع من فرص التجارة الدولية و يزيد من حجم التدفقات التجارية بين الدول ويتيح الحصول على السلع والخدمات بأقل تكلفة والوصول إلى أسواق جديدة.، و بالتالي يساعد في توسيع نطاق الأعمال وتحسين الديناميكيات الاقتصادية العامة، مما يؤدي إلى زيادة العرض والطلب على القوى العاملة؛ فمن خلال زيادة حركة الصادرات والواردات و نقل التكنولوجيا والمعدات الحديثة ، يمكن للشركات توسيع نطاق أعمالها وتوظيف المزيد من العاملين بشكل مباشر وغير مباشر، وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل تأثير الانفتاح التجاري في زيادة المنافسة في سوق العمل، حيث يتم تأهيل العاملين وتطوير مهاراتهم لتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفر هذه الفرص المتاحة مزيدًا من الاحتمالات للعاملين، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل في القطاعات التجارية المرتبطة بالتحويلات النقدية وبالتالي المساهمة في النمو والتطوير الاقتصادي.

ومع ذلك، هناك بعض الأدبيات التي تشير إلى الآثار السلبية المحتملة للإنفتاح التجاري على المجتمعات المحلية، حيث يمكن لتدفق السلع الرخيصة من الخارج أن يؤدي إلى إغلاق المصانع داخل الدولة و تدمير الصناعات المحلية مما يؤدي ذلك إلى عدم قدرة بعض الشركات على المنافسة والاستمرار في العمل و بالتالي زيادة معدلات البطالة ، وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات المختلفة ، ولكن يجب الانتباه إلى أن هذه التأثيرات تختلف حسب النوع الخاص للإنفتاح التجاري وحسب الاقتصادات المتضررة والمستفيدة منه.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

من المسلم به على نطاق واسع أن الإنفتاح التجاري وجاذبية التدفقات التجارية لرؤوس الأموال من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص عمل لائق من خلال تحسين الإنتاجية والأجور والحد من عدم التكافؤ في الدخل، بشرط أن يتمكن الطلب الخارجي الموجه إلى الدولة من تحفيز النسيج الإنتاجي الموجه للتصدير، أو من خلال تأثير سلبي يترجم بشكل أساسي من خلال تدمير مواطن الشغل عندما تحل الواردات محل الإنتاج المحلي ذات قدرة تنافسية متدنية ، فالهيكل الإقتصادي والاجتماعي لكل بلد هو شرط لتكون التجارة الدولية مصدرا لخلق فرص الشغل ولزيادة الإنتاجية، إذ في الواقع لو استخدمت الدولة إستراتيجية نمو فعالة موجهة نحو التصدير ستكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادي ملائم لخلق المزيد من فرص العمل وتحسين الدخل .

تهدف دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022 إلى تحليل تطورات التجارة وواقع سوق العمل في الجزائر، بداية بالتطرق إلى الدوافع التي أدت بالجزائر نحو سياسات الإنفتاح التجاري ، ثم التركيز على مراحل و إجراءات الإنفتاح التجاري، و تقييم سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدولة، وتحليل نمو الصادرات والواردات، وسنتحدث عن الهيكل الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، سنحلل تركيبة الصادرات والواردات حسب القطاعات، وسنعرف مدى مساهمة القطاعات في التصدير ودور المهارات والتكنولوجيا فيها، بالإضافة إلى القطاعات التي تعتمد على الواردات وأغراضها، وكذلك طبيعة ونوع العمالة في سوق العمل في ظلال انفتاح التجاري في الجزائر. وسنعرض مدى مساهمة هذه العمالة في خلق القيمة المضافة، بمعنى معرفة مدى مساهمة التوظيف في خلق القيمة المضافة، ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: واقع الإنفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر.
- المبحث الثاني: تقييم سياسات الانفتاح التجاري في الجزائر.
- المبحث الثالث: تقييم سوق العمل في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الإنفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر2012-2022.

يعد الإنفتاح التجاري من العوامل المؤثرة بشكل كبير على سوق العمل في الجزائر، لذلك و منذ نهاية الثمانينات قامت الحكومة بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، معتقدة أن ذلك يفتح آفاقا ويوفر فرصا للتنمية والنمو؛ فأصبح تحرير التجارة ضرورة لا مفر منها للاقتصاد، مما يتطلب وضع استراتيجية يمكن من خلالها السيطرة على الإنفتاح للاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته، فقد تأثرت إصلاحات تحرير التجارة بشكل كبير على سوق التشغيل ، بحيث يمكن للشركات المحلية والأجنبية توفير فرص العمل للسكان المحليين وتنمية الاقتصاد الوطني، وتقديم حلول إضافية للتحديات الاقتصادية الهائلة التي تعاني منها الجزائر؛ ومع ذلك، ينبغي أن يتم التحكم بشكل جيد في هذا الإنفتاح التجاري وتوفير الضمانات اللازمة لتجنب التأثير السلبي على العمالة المحلية. من أجل الحد من التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر، من خلال تعزيز التدريب المهني وتطوير المؤهلات لتأهيل العمالة للوظائف الجديدة؛ وعندما يتم تنفيذ هذه السياسات بشكل صحيح، سيتم تعزيز التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي في الجزائر؛ تعاني الجزائر من تحديات كبيرة في سوق العمل، حيث يعاني الكثيرون من البطالة و تحديات اقتصادية متعددة، ومع ذلك تعمل الجزائر على زيادة الانفتاح التجاري بهدف تحسين الوضع الاقتصادي و تعزيز فرص العمل في البلاد، ويسعى القطاع الخاص والعام إلى تهيئة البيئة الملائمة للأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويعتبر التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتنمية الصادرات من بين الاستراتيجيات التي تعتمدها الجزائر لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

المطلب الأول: واقع الإنفتاح التجاري في الجزائر

شهدت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن الماضي الإنطلاق في سياسات التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، حيث تم تنفيذ سلسلة إصلاحات ضرورية لتنشيط و إنعاش الاقتصاد الوطني، فبعد عقود طويلة من تبني سياسة الإقتصاد الموجه، وفي سعيها للخروج من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي والاستفادة من فوائد التحرير التجاري، انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بما في ذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، بهدف إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر، كما بذلت الجزائر جهودًا كبيرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بالاتفاقيات الإقليمية مع الدول العربية، حيث انضمت إلى الاتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى الدخول إلى اتفاقيات ثنائية مع الأردن وتونس.

أولا: دوافع الإنفتاح التجاري في الجزائر:

يوجد العديد من الدوافع التي أدت بالجزائر إلى الإنفتاح التجاري، فمن بين أهم هذه الدوافع نجد :

1. **الدوافع الخارجية:** من بين أهم الدوافع الخارجية، نذكر ما يلي:

✓ التحولات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛

✓ انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989 الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، وقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، مما أدى بالعالم إلى السير اضطراريا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الو.م.أ باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم؛ إستلزمت عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج تسمى بالمرحلة الانتقالية، و ذلك من أجل بناء ميكانيزمات اقتصاد السوق .

✓ الأزمة البترولية لسنة 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، ومساهمتها في إيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية التي فاقت 60 % مما أحدث أزمة حقيقية نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986، و قد بات من الضروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.[1]

2. الدوافع الداخلية: من بين أهم الدوافع الداخلية نذكر:

✓ فشل سياسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث عانى الميزان التجاري من عجز كبير وذلك رغم تكفل الدولة المتزايد بالتجارة الخارجية من خلال هياكل الدولة المختلفة في هذه الفترة، بسبب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، كما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسيطرة على قطاع التجارة الخارجية، والمتمثلة أساسا في ترقية المبادلات التجارية، وبالتالي كان لابد من إدخال تعديلات جذرية على قطاع التجارة الخارجية و التحول إلى اقتصاد السوق.

✓ تفاقم أزمة المديونية و تراكم الديون وزيادة الضغط المالي على الدولة، وتكبد المزيد من الفوائد والأعباء المالية للقروض؛ فقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية) إلى فرض قيود مالية على الجزائر.

✓ سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث توفر هذه المنظمة الفرصة للدخول إلى أسواق جديدة، بالإضافة إلى تفعيل دور الجزائر كشريك تجاري دولي مهم.

✓ القيود الهيكلية التي ترتبت عن نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986؛ والتي تعتبر سببا في لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي،

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص263.

ثانيا: مراحل و إجراءات الإنفتاح التجاري في الجزائر :

تطورت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال وفقا للنظام الاقتصادي والاستراتيجية التنموية المنتهجة، وقد شهد التاريخ الاقتصادي للجزائر مرحلتين بارزتين: من الاستقلال حتى سنة 1989 فترة بناء السوق الوطنية وتنفيذ نموذج التنمية الاشتراكي المبني على الحماية حيث كانت الرسوم الجمركية في أعلى مستوى لها، ومن سنة 1990 إلى وقتنا الراهن بتبني نموذج التنمية الرأسمالية المبني على العولمة.

1. مرحلة الحماية:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية والخروج من منطقة الفرنك وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا، منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية بما أتيح لها من موارد مادية وبشرية، وذلك بتبني السياسة الاشتراكية وتنفيذ سياسة حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية، وتعزيز صناعة التحويلة، واختيار التصنيع لسد الفجوة التكنولوجية، وتحسين مستوى المعيشة.

أ. مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية:

خلال فترة السيطرة على التجارة الخارجية بين عامي 1962 و1970، كانت الحكومة المركزية لديها السلطة الكاملة في تحديد قواعد وإجراءات النشاط التجاري الخارجي تجهزت الحكومة الجزائرية لإدارة المسائل الاقتصادية الصعبة بطريقة محكمة ومنهجية ، فقد رأت الحكومة أنه من الأفضل تقييد النشاط التجاري بدلاً من فرض الاحتكار عليه، وذلك باستخدام الرسوم الجمركية والتحكم في الصرف، وتنفيذ اتفاقيات كمية على الواردات، والتحكم في المشتريات من خلال جمعيات شراء مهنية (GPA) التي تعمل كوسيط بين الدولة وأعضاء الشركة المختلفين.

ب. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1989):

بدءًا من سنة 1971، أعلنت الدولة حظرا إداريا وتنظيميا على قطاع التجارة الخارجية، من خلال إنشاء مؤسسات حكومية حيث تم التركيز على تأميم التجارة الخارجية وتطبيق سياسات نقدية وقواعد صرف عملات العملات الأجنبية خلال هذه الفترة ، وتم تطوير التشريعات لتنظيم التجارة الخارجية ، مما إستدعى بعد ذلك إصدار قانون رقم 29/88 لسنة 1988 لتحقيق مزيد من المرونة في مجال التجارة مع الخارج و وضع حد لاحتكار الدولة[1].

2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

شهد القطاع التجاري تغيرات تدريجية لمعالجة تبعات الأزمة النفطية لسنة 1986 والمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة في الفترة 1990 وما نتج عنها من تراجع في الإيرادات وتصاعد في المديونية الخارجية ،

[1] خديجة بورقبة ومحمد رمضاني، **دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على التشغيل حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، **مجلة الإقتصاد و البيئة**، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022، ص ص 504-521.

فاتخذت السلطات الجزائرية مبادرة المصالحة ولجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أسفر عن حزمة من الإصلاحات متوافقة مع سياسة التثبيت والتكيف التدريجي؛ وبصفة عامة، كان التوجه نحو اقتصاد السوق، وتم التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية،

أ. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990 – 1993):

تميزت هذه المرحلة بتنفيذ التوصيات الأولية لصندوق النقد الدولي واتصفت بتقلبات و ترددات في تطبيق هذه التوصيات ؛ فقد شهدت الخطوات الأولى نحو الإنفتاح التجاري في الجزائر مع صدور قانون النقد والائتمان، والذي يعتبر نقطة انطلاق في الإعتراف القانوني للتحرير في الجزائر، وقد تعرضت الجزائر مرة أخرى لأزمات عميقة بدءًا من عام 1992، بما في ذلك الدين الخارجي والعجز في الميزانية والتضخم وإفلاس العديد من الشركات. وهذا دفع الجزائر إلى الشروع في إصلاح شامل لمختلف القطاعات، بما في ذلك التجارة الخارجية، فصدرت التعليمة 625 في 18 أغسطس 1992، بهدف إعادة هيكلة التجارة الخارجية دون الرجوع عن الجهد المبذول لتحريرها؛ وقد شددت السلطات القيود على صرف العملات الأجنبية نظرًا لندرة موارد العملات الأجنبية، ووسّعت نطاق حظر الاستيراد. و تم إنشاء لجنة AD-HOC في عام 1992 لجنة وزارية مسؤولة عن مراقبة عمليات التجارة الخارجية وطبيعة الالتزامات التجارية الخارجية، بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء و الإختلالات المتعلقة بنظام البنوك وأسعار الصرف لتيسير الوصول إلى العملات الأجنبية والإئتمانات للمستوردين المحليين.[1]

ب. إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

بدءا من سنة 1994، ترافقت هذه المرحلة مع تخلي الجزائر عن الاقتصاد المخطط والتحول نحو الاقتصاد السوق من خلال إصلاحات شاملة تجسدت في برنامج التكييف الهيكلي (1994–1998) المنفذ وفقًا لشروط صندوق النقد الدولي؛ والذي كان من أهم محاوره تحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود المتعلقة بالواردات في أفريل 1994 و ذلك على مراحل، و إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل المواد الإستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة ، وكذا تم رفع القيود المتعلقة بالمعدات الصناعية، فضلاً عن إلغاء الحدود الدنيا للمواعيد المفروضة على سداد القروض الاستيرادية، و تخفيض الحماية الجمركية، وكذا الحد الأقصى للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، كل السلع مسموح بإدخالها ما عدا تلك المحظورة تم تقليل القائمة المحظورة على موارد الاستيراد إلى ثلاثة عناصر فقط (العناصر المحظورة دينيًا، والعناصر المحظورة للأغراض الصحية والاجتماعية، والعناصر المحظورة مؤقتًا أو العناصر المدعومة من قبل الدولة)، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية من 19معدل إلى 7معدلات، وهي (0، 3، 7، 15، 25، 40، 60٪) بعد تطبيق الإصلاح الجمركي، والتي كان قد بلغ المعدل الأعلى قبل الإصلاح 120٪، و استمر تراجع معدلات الرسوم الجمركية حيث تم

[1] نور الهدى بوحيثم ، مسعودي جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال(1990–2017)**، **مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، جامعة باتنة، العدد 2، 2020،.ص. ص 169–192.

تخفيض الحد الأقصى من 60٪ إلى 45٪ في عام 1997، ومع ذلك بقي معدل الرسم الجمركي مرتفعًا مقارنة مع التزامات الجزائر بمنظمة التجارة العالمية التي تتطلب تخفيض عام لمعدلات الرسوم الجمركية، فضلا عن التزاماتها مع الإتحاد الأوروبي، الذي أدى إلى تقليل عدد معدلات الرسوم الجمركية إلى ثلاثة مستويات بالإضافة إلى الإعفاءات، وهي 5٪، 25٪ و 40٪؛ واستمر الإصلاح سنة 2002 من خلال تقليصه إلى ثلاث مجموعات وفقًا لدرجة تصنيع المنتج، وهي المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، بمعدلات 5٪ و 15٪ و 30٪ بالإضافة إلى الإعفاءات.

ثالثا: الإتفاقيات التجارية :

لقد وقعت الجزائر اتفاقيات إقليمي ثنائية ومتعددة بالإضافة إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك المعاهدة المغاربية التي دخلت حيز التنفيذ في جويلية 1993، و الاتفاقية التجارية مع موريتانيا سنة 1996 ، كما تقدّمت الجزائر بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في جوان 1996، حيث تم التصريح بأن الجزائر تملك إمكانيات لتكون عضو في المنظمة؛ وانضمت الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى في أوت 2004 كجزء من اتفاقية عام 1981 لتعزيز التجارة بين الدول العربية، دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في عام 2009 استمراراً لمسيرة الجزائر نحو الانفتاح ، تم توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والذي تم التوقيع عليه لأول مرة في ديسمبر 2001 في بروكسل ، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وقد شهدت السنوات الأولى من تنفيذ هذا الاتفاق عدم توازن في المبادلات التجارية مما دفع الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث كان من المفترض إزالة الرسوم الجمركية في النهاية سنة 2017 ، لكن تم تمديد المهلة إلى سنة 2020:.

الجدول رقم (2-1): قائمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية المبرمة من طرف الجزائر

أطراف الاتفاقية	تاريخ تنفيذ الاتفاقية	مجال الاتفاقية
الجزائر – الإتحاد الأوروبي	2005.09.01	السلع
منطق التجارة الحرة العربية الكبرى	2009.09.01	السلع
الجزائر – الأردن	1999.01.31	السلع
الجزائر –تونس	2014.03.01	السلع
إتحاد المغرب العربي	غير مفعل	السلع

المصدر: وزارة التجارة و ترقية الصادرات، **الإتفاقيات التجارية ، تاريخ زيارة الموقع** 08/05/23 https://www commerce gov.dz/rubriques/accords-commerciaux page 1

1. اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية: ترددت الحكومة الجزائرية في البداية في التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكنها فيما بعد أعربت عن نيتها في توقيعها في مؤتمر برشلونة عام 1995، شهدت هذه الشراكة عدة مراحل:

أ. المرحلة التمهيدية للمفاوضات: شهدت تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث أبلغ المفاوض الجزائري المفوضية الأوروبية بموافقة حكومته على توقيع الاتفاقية في 13 أكتوبر 1993 ، ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية تم بدء المرحلة التالية وهي مرحلة المفاوضات التي دامت من جوان 1994 حتى فبراير 1996، والتي هدفت إلى توضيح المكاسب والتكاليف الناتجة عن اتخاذ هذه الإجراءات من قبل كل طرف.

ب. المرحلة الرسمية للمفاوضات 1997-2001: إتسمت جلسة المفاوضات بطابع الرسمية في 4-5 مارس 1997 ببروكسل بعد أن كانت مجرد لقاء، قدم وفد الجزائر مطالبه المتمثلة في:

- ✓ الانفتاح التدريجي للاقتصاد الجزائري نظرا للخصوصية التي تميزه،
- ✓ تكثيف وتوسيع التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وانعقدت العديد من الجلسات لإرضاء الطرفين، ونتج عن ذلك اتفاق على إنشاء 4 مجموعات تهتم بالتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الاجتماعي والثقافي، والزراعة والخدمات. وبسبب عدم مراعاة المجموعة الأوروبية لخصوصية الاقتصاد الجزائري كونه إقتصاد ريعي وتجاهل مسائل هامة مثل المديونية والأوضاع الأمنية المتردية آنذاك، تم توقيف المسار المفاوضات؛ لتستأنف بعد ذلك بتاريخ 17 أفريل 2000

مقابل شرطين حددتهما الحكومة الجزائرية:

- ✓ تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد عام 2002 لحماية التنوع الوطني.
- ✓ مراعات خصوصية القطاع الزراعي.

وإنعقدت في 12 -13 فبراير 2001 جولة تمحورت حول المجال القضائي والأمني وحرية تنقل الأشخاص ، ثم تبعها جولة أخرى في 15-16 مارس حول حركة رؤوس الأموال ، لتليها جولة أخرى في 03-05 ماي من نفس السنة ناقشت مواضيع القطاعات الخدمية والزراعية.

جـ. التوقيع على إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية : تم توقيع اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي – الجزائر بعد إستكمال 17 جولة من المفاوضات، في 19 ديسمبر 2001 في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، وتلا ذلك التوقيع الرسمي في 22 أبريل 2002 في فالنسيا بإسبانيا؛ لا تنحصر هذه الإتفاقية على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ،تعاون اقتصادي و مالي ،تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.، تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية ؛ تمهيدًا لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ أنشأت الجزائر لجنة وزارية دائمة لضمان تنفيذها السليم. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بشكل رسمي في 01 سبتمبر 2005.

د . **مراجعة إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :** بعد 15 سنة من دخوله حيز التطبيق بين الطرفين، وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الإقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات، طالب الرئيس الجزائري في أوت 2020 بتقييم الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولاسيما إتفاق الشراكة مع الإتحاد

الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة ، ولهذا طالب وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر من نفس السنة بمراجعة إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، قبل هذا كانت أبدت دول التكتل الأوروبي انزعاجها الكبير من الإجراءات التي إتخذتها الجزائر فيما يتعلق بكبح الواردات، حيث أخضعت بعض السلع إلى نظام الحصص وتراخيص الإستراد سنة 2018، والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا و إيطاليا و إسبانيا، وأكيد أن مثل الطلب سيكون مصدر إزعاج جديد وإن أبدت بعض الدول تفهمها له.[1]

2. الإنضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر: قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004 ، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الإقتصادية و الإجتماعية بالرياض الإنضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية و كوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة ، و قدمت الجزائر ملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008. بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة , المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية الأعضاء في المنطقة ، بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي 2009؛ تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير و متابعة البرنامج التنفيذي , التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة و كذا الأمانة العامة للجامعة العربية.

تتولى " لجنة التقييم و المتابعة" التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (و التي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.

3. الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

في سنة 1987، أعلنت الجزائر عن نيتها الانضمام إلى نظام التجارة متعدد الأطراف الممثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية وابتداء من سنة 1995 في منظمة التجارة العالمية؛ وقد تم تشكيل مجموعة عمل لتسهيل انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للرسوم والتجارة في 17 جوان 1987؛ تم تحويل هذه المجموعة العاملة إلى مجموعة عمل منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن انضمام الجزائر عام 1995،

انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية, و أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول و هي: الو م أ 170 سؤال, دول الإتحاد الأوروبي 124 سؤال, سويسرا 33 سؤال, اليابان 09 أسئلة, أستراليا 08 أسئلة ؛

[1] مفتاح حكيم ، **السياسة التجارية الجزائرية و أزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الإبداع**، جامعة البليدة ،العدد A01، 2021 ، ص ص 310-327.

تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات و من خلال الأسئلة التي تلقتها و الملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها في المنظمة.

✓ جوان 2001: قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها.

✓ جانفي 2002: تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة و كانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية, و قد قامت الجزائر بالرد على هذه الأسئلة.

✓ فيفري 2002: استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير و أخصائيين يترأسهم وزير التجارة و وجهت عدة انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

✓ خلال شهري أفريل و ماي 2002: بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف و هذه المفاوضات عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الإتحاد الأوروبي و الو م أ و كندا واليابان و سويسرا و خلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية بأنها ذات مصداقية و تستحق التفاوض بشأنها و من جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات و أسئلة أخرى تتعلق بالنظام الجمركي و نظام الجباية و الخدمات بصفة عامة، توقفت المفاوضات بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أبريل 2002، ثم تجددت في نوفمبر2003 ، حيث أجريت محادثات متعددة الأطراف حول الفلاحة و تأهيل الإطار التشريعي للتجارة الخارجية ، عقدت دورة المفاوضات في فبراير 2005 وتم مناقشة مسألة الحصص والتعريفات الجمركية و المساعدات ، في يونيو 2006، قدمت الجزائر مختلف التعديلات التي أدخلت على بعض القوانين لتتماشى مع شروط المنظمة، وشاركت في هذه المفاوضات أكثر من 40 دولة ، تم عقد 10 اجتماعات رسمية و2 غير رسمية حتى 30 مارس 2013، وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات جديدة التي عقدت في جنيف في 13 أبريل 2013 ، ووزير التجارة الجزائري يؤكد أن دراسة نظام الرخص المتعلقة بالاستيراد وعمليات الخصخصة والإعانات وحماية الملكية الفكرية لا تزال مستمرة في الجانب الجزائري ، وتم دراسة الإصلاحات التشريعية و التنظيمية في اجتماع في جنيف في 31 مارس 2014 ، وحسب وزير التجارة الجزائري في الثلاثي الأول من عام 2015 يعتبر الاجتماع نقطة حاسمة لتحديد موعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، ويرجع طول المفاوضات إلى الملفات العالقة التي لم يتم الإتفاق عليها من بين ها قاعدة 51/49 ، إذ أن إمكانية إنضمام الجزائر إلى المنظمة يرجع إلى مدى قدرة المفاوضين ومدى تحكمهم في تقنيات التفاوض والتمكن من الحصول على شروط إنضمام متوازنة.

لم تبدي الجزائر نيتها الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على الهامش, خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة أهمها:

أ. إنعاش الإقتصاد الوطني: قد يترتب على هذا الانضمام ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الجزائري إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من أجل البقاء في السوق، و من جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج هذا ما يساهم في بث و إنعاش الاقتصاد الجزائري.

ب. تحفيز وتشجيع الاستثمارات، يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت أواخر لثمانينات و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين الأجانب و المحليين كالنسا وات بينهما في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتم إلى الهدف المنشود و بالتالي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يفتح لها المجال ويمنح لها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال استهدافها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر

جـ. مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية و عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية حاجاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع و بالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا فعال في الإقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على إستلزاماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

رابعا: تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر:

تسمح دراسة تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2012 – 2022، بالتعرف على تطور وهيكلة الصادرات و الواردات وكذا تحديد وضعية الميزان التجاري.

1. تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2022:

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تبين الوفرة في موارد العملة الأجنبية للدولة وبالتالي فهو يعبر عن رصيد الدولة من العملة الصعبة.

جدول (2-2) حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2012 الى غاية 2022 (الوحدة مليار دولار).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الرصيد الجاري الخارجي	/	1,152	-9,278	-27,295	-26,551	-22,331	-16,914	-16,955	-18,711	-4,790
الصادرات	71,860	64,867	60,129	34,565	29,309	34,569	41,115	35,312	21,926	38,558
الهيدروكربونات	/	63,816	58,462	33,081	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058
أخرى	/	1,051	1,667	1,485	1,391	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500
الواردات	073,0-5	-54,987	-59,670	-52,649	-49,437	-48,981	-48,573	-44,632	-35,547	-37,464
الميزان التجاري	049,21	9,880	0,459	-18,083	-20,128	-14,412	-7,458	-9,320	-13,622	1,094

المصدر: الإحصائيات السنوية للميزان التجاري من 2013 إلى 2021 .

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/Balance-Paie-Annuelle-2013-2021

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا خلال العشرية الماضية وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف اساسا على قطاع المحروقات و بالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه الى حد بعيد اسعار المحروقات هذه الأخيرة عرفت عدم إستقرار في السنوات الماضية اذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال سنة 2017 إلى54.10 دولار للبرميل ليرتفع سنة 2018 الى غاية 71.2 دولار للبرميل ثم إنخفض سنة 2020 ليصل الى غاية 41.5 دولار للبرميل ما ترتب عنه عجز في الميزان التجاري سنة 2015 قدر بـ 18.083- مليار دولار خصوصا وإن تراجع الواردات لم يرقى إلى المستوى المطلوب الذي كانت تطمح إليه السلطة السياسة في الجزائر وفي سنة 2016 إرتفع العجز ليصل الى 20.128 مليار دولار أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك الإنخفاض الى الإنخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2% مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بالرغم من ان الكميات المصدرة من المحروقات سنة 2016 ارتفعت بحوالي10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية الى 29.309 مليار دولار اضافة الى انخفاض حجم الواردات الى 49.437 مليار دولار وفي عام 2017، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للجزائر بشكل متواضع بنسبة 17.3% لتصل إلى 34.569 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت بضاعتها وانخفضت الواردات بشكل طفيف بنسبة 2.2 % لتصل إلى 48.981 مليار دولار أمريكي وتواصل العجز في الميزان التجاري للسنوات 2019 و2020 ليصل الى غاية 13.622 مليار دولار خلال سنة 2020 نتيجة الإنخفاض اسعار البترول التي وصلت الى مايقارب 41 دولار للبرميل وكذا تأثير الجائحة الى ألمت بالإقتصاد العالمي ككل، وسجل الرصيد الإجمالي للميزان التجاري خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2022 فائضا "معتبرا " ب .5.68 مليار دولارا مقابل عجز بـ 1.34 مليار دولارا لنفس الفترة من سنة 2021 ، ويعكس هذا الارتفاع وضعية الاقتصاد الكلي للبلد خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2022، التي "تحسنت بشكل ملحوظ "، ويرجع هذا الانتعاش إلى ارتفاع صادرات المحروقات وتطور صادرات السلع خارج المحروقات رغم زيادة طفيفة في واردات السلع حيث إنتقلت من 18.82 مليار دولار إلى 20.22 مليار دولار . وسجلت صادرات الجزائر سنة 2022 ارتفاعا بـ

8.44 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث انتقلت من 17.48 مليار دولار إلى 25.92 مليار دولار؛ واصل الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ماقبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة وذلك بعد أن حقق نسبة نمو بلغت59 % خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 وبلغ ذروته في شهر جوان، كما كان للارتفاع الملحوظ في صادرات البلاد من المنتجات غير الهيدروكربونية أثرها لإيجابي أيضا على موازينها الخارجية ، و قاد الارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو إلى التحسن في معدلات التبادل التجاري للجزائر ؛ ومع ذلك ، ظل معدل التضخم مرتفعا ، حيث سجل 9.4% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، لاسيما بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية (زادت بنسبة 13.6% في الجزائر)، وكانت الأسر الأفقر هي الأكثر تضررا . واستجابت السلطات الجزائرية لهذا الأمر حيث قامت بتكثيف التدابير الموجهة لحماية القوة الشرائية، كان على رأسها زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، واستحداث إعانات بطالة للشباب من طالبي الشغل لأول مرة، فضلا عن تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية.

ومع ذلك يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله ، حيث لا يزال النفط والغاز يشكلان 94.5٪ من صادرات البلاد. وهذا يتطلب تطوير قطاعات أخرى وتعزيز التجارة الخارجية لتحقيق التوازن في رصيد التجارة في الجزائر.

2. تطور هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية:

بما أن الجزائر لا تصدر السلع المصنعة أو المنتجات الزراعية بشكل كبير، وتقتصر صادراتها الرئيسية على قطاع المحروقات، و في المقابل تستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية والمواد الخام والسلع شبه المصنعة والمعدات. لذلك، فإن دراسة اتجاهات استيرادها وتصديرها كما يلي:

أ. تطور هيكل الصادرات حسب المجموعات السلعية:

الجدول (2-3) تطور الصادرات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	315	404	323	238	328	350	373	408	437	576
الطاقة	70584	63663	58362	33081	27918	33202	38897	33244	20016	34058
المواد الأولية	168	109	110	107	84	73	93	96	71	182
المواد 2/1 مصنعة	618	492	1173	1111	909	845	1626	1445	1287	3490
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-
تجهيزات صناعية	32	29	16	18	53	78	90	83	77	171
سلع إستهلاكية	19	16	11	11	18	20	34	36	37	79
المجموع	71736	64713	59996	34566	29311	34569	41115	35312	21925	38558
منها ص خارج المحروقات	1153	1050	1634	1485	1393	1367	2218	2068	1909	4500
صادرات خارج محروقات%	1.6	1.6	2.7	4.3	4.8	4.0	5.4	5.9	8.7	11.7

المصدر: **بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021** ص119، تاريخ التصفح 2023/05/08.

بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2016**، ص 122، تاريخ التصفح 2023/05/08.

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2-3) أن هيكل الصادرات يطغى عليه سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات ، خاصة وأن الجزائر من البلدان التي تصدر تقريبا منتوجا واحدا (المحروقات) ، حيث هو المصدر – الوحيد الذي يوفر العملات الأجنبية بنسبة أكبر، وتغطي صادرات المحروقات نسبة متوسطة تقدر بـ 94.5% من إجمالي الصادرات وقد وصلت نسبتها سنة 2013 إلى 98.4% من مجموع الصادرات، لتنخفض إلى 95.2% سنة 2016 نظرا لانخفاض أسعار النفط في تلك الفترة وقد عادت نسبة صادرات المحروقات للارتفاع لتصل سنة 2017 نسبتها إلى 96.0% وقد شهدت صادرات المحروقات انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات الأخرى لتصل سنة 2021 نسبتها إلى 88.3%،

وتغطي الصادرات خارج المحروقات نسبة متوسطة تقدر بـ 5.5% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسبة صادرات المحروقات.

إلا أن هذه الصادرات سجلت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمته 4,5 مليار دولار سنة 2020 ، وتظهر هذه المعطيات التطور الذي تشهده هذه الصادرات من سنة لأخرى وهذا يدل على سعي الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمصدرين.

الشكل رقم (2-1): تطور الصادرات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)

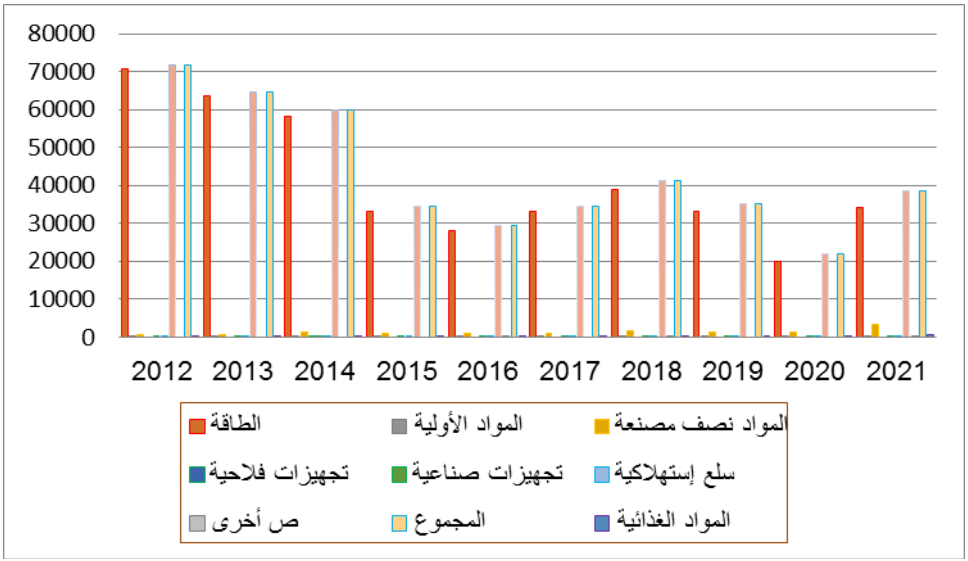

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3)

وتشكل منتجات نصف المصنعة أهم الصادرات خارج المحروقات حيث تراوحت نسبتها بين 0.8% و 9.0% في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022، أما بالنسبة لمواد التجهيز سواء كانت زراعية أو صناعية فإن نسبتها ضئيلة لا تتجاوز 0.5 % من إجمالي الصادرات، لتبقى باقي المواد (مواد غذائية، منتجات خامة، مواد استهلاكية) تشكل نسبة محدودة لا تتعدى 0.8 % من مجموع الصادرات.

2/ تطور هيكل الواردات الجزائرية:

الجدول رقم (2-4): تطور الواردات حسب المجموعات السلعية للفترة 2012 – 2022(مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877
الطاقة	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513
المواد الأولية	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401
المواد نصف مصنعة	9994	10642	12301	11482	10972	10486	10468	9840	7614	7313
تجهيزات فلاحية	310	477	629	638	479	585	537	437	198	247
تجهيزات صناعية	12793	15233	18115	18369	14709	13368	12824	10845	8697	9158
سلع إستهلاكية	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498
واردات أخرى	3682	2686	2998	2672	4239	4086	3459	3766	2523	1398
المجموع	51050	54461	59019	52086	48882	48076	47589	43806	35421	37405

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021 ص119، تاريخ التصفح 2023/05/08.

بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2016**، ص 122، تاريخ التصفح 2023/05/08.

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf

إستنادا إلى الجدول رقم (2-4) أعلاه يمكن تقسيم الواردات حسب أهم المجموعات السلعية التالية:

أ. سلع التجهيز الصناعية :احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه الفترة. إذ وصلت نسبتها سنة 2012 إلى 25.1 % من إجمالي الواردات 12793 مليون دولار لترتفع قيمتها سنة 2015 إلى 18369 مليون دولار أي بنسبة بلغت 31.4% وهي أعلى نسبة لها في هذه الفترة نظرا لزيادة النشاط الصناعي والاستثمار وارتفاع الإنتاج الوطني من المواد الاستهلاكية تبعا لسياسة الخوصصة وتقديم جملة من التسهيلات أدت إلى دفع وتحريك المؤسسات الوطنية إلى درجة ما، ثم لتنخفض تدريجيا بمنحنى تنازلي لتصل إلى 24.5% في سنة 2021 بقيمة بلغت 9158 الأمر الذي يعود إلى الأوضاع الإقتصادية من جراء أزمة إنخفاض النفط سنة 2014 و الأزمة الصحية التي ضربت العالم.

ب. المواد الغذائية : كانت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الواردات بنسب متزايدة تراوحت بين 16.6% سنة 2012 بقيمة قدرت ب 8483 مليون دولار إلى 24.5% من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 8877 مليون دولار سنة 2021 وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

- ضعف الجهاز الإنتاجي في قطاع الصناعات الغذائية.
- ضعف الإنتاج الزراعي.
- الظروف الطبيعية و الإقتصادية و الصحية السائدة.

ج. المنتجات نصف مصنعة: احتلت المركز الثالث من إجمالي الواردات والتي عرفت تذبذبا في حجم وارداتها من سنة إلى أخرى فتراوحت حيث بلغت نسبتها 19.5% سنة 2012 بقيمة 9994 مليون دولار لترتفع نسبتها إلى 20.8% كأقصى حد سنة 2014 بقيمة إجمالية بلغت 12301 مليون دولار ثم لتسجل نسب متذبذبة بلغت نسبتها 19.6% من إجمالي الواردات سنة 2021 بقيمة بلغت 7313 مليون دولار.

د. السلع الإستهلاكية: تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات وتأتي في الرتبة الرابعة، حيث وصلت نسبتها سنة 2012 إلى 18.4% بقيمة بلغت 9400 مليون دولار لترتفع نسبتها 19.3% وهذا راجع إلى رواج هذه السلع في السوق الوطنية ومنافستها للإنتاج المحلي بينما انخفضت نسبة الواردات من هذه السلع خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 1.7% سنة 2020 لتبلغ قيمتها 5577 مليون دولار.

المطلب الثاني: واقع تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

يعتبر التشغيل من بين التحديات الكبرى التي تواجهها معظم دول العالم والجزائر من بينها، حيث عرف سوق العمل إختلالات كبيرة أدت الى تقليص فرص العمل المتاحة وفتح المجال لوجود البطالة مست مختلف القطاعات والفئات العمرية، حيث عملت الجزائر على جملة من الإصلاحات الإقتصادية بإتباع برامج إصلاحات هيكلية للحد من ظاهرة البطالة و توفير مناصب الشغل، حيث مر سوق العمل بالمراحل التالية:

أولا : تطور سوق العمل (لمحة تارخية):

إن مشكل التشغيل يظهر كحاجز صعب التخطي ويشق على الاقتصاد الجزائري مواجهته خاصة عندما يتعلق الأمر ببطالة مكثفة طويلة الأجل، منحصرة على فئة شبابية لم يتعدى متوسط عمرها العقد الثالث، بطالة

حضرية جعلت من سوق العمل سوقا عاجزا على كبح تناميها، فبين هذا وذاك يضاف إلى هذا الوضع ارتدادات فشل التجارب التنموية المنتهجة وتأثيرات معدل النمو الديمغرافي الذي انتقلت نسبه من 4,7% مابين 1980-1990 إلى 2,6% ما بين 1990-2000، ويواصل معدل النمو الطبيعي انخفاضه حيث سجل نسبة 1.7% سنة 2020, غير أنه هذه المرة جاء في بوتيرة هي "الاسرع"، بشكل رئيسي الى الارتفاع "المحسوس" في عدد الوفيات المسجلة اضافة الى تراجع حجم الولادات و عزوف الشباب عن الزواج ، هذه النسبة التي تفضي إلى الاستقرار أحيانا والتزايد تارة أخرى وتسبّبت في توافد كتلة معتبرة من الفئة النشطة إلى سوق العمل الذي لم تمكّنه نسب نموّه الضعيفة من تحقيق التنمية المرجوّة ومن ثمّ توفير المزيد من مناصب العمل للوقوف أمام تزايد الطلب السنوي المتصاعد أحد أعمدة الاختلال في سوق العمل والمتمثل في الفارق بين العرض المنحدر والطلب المتصاعد، هذا التفاعل بين العرض والطلب على العمالة يدل على أن الخلل في سوق العمل ، ويعزى ذلك جزئيا إلى فائض العرض ، وإلى حد أقل إلى عدم التمكين من تلبية الطلب، وأن البطالة الهيكلية تؤثر على جميع الفئات من القوى العاملة؛ فالفارق يعتبر مصدرا لتنامي البطالة خاصة الحضرية للعديد من النساء والشباب وخريجي الجامعات.

1. سوق العمل قبل برامج الإنعاش الوطني: يمكن أن نميزه على مرحلتين:

أ. **مرحلة (1963-1989)** : عرفت إنخفاض تدريجي في معدلات البطالة بعد خلق 150000 منصب عمل في المتوسط سنويا، ولكن بعد الأزمة البترولية التي مست الجزائر سنة 1986 تزايدت البطالة بشكل حاد حيث، تعدت نسبتها21% سنة 1987، وكان الهدف من السياسة التنموية في بداية الستينات هو العمل على تلبية احتياجات السكان فيما يخص التشغيل و الأجور و الاستهلاك مع تحسين الوضعية الإجتماعية للمجتمع، ومنح المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الإقتصادية.

فقد إنتقال معدل التشغيل من 75.5% سنة 1967 إلى 79.7% سنة 1979، حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000 منصب شغل، نتيجة للنشاطات على مستوى الإستثمار من خلال زيادة عدد المشاريع، توزيع الإرادات بوتيرة ثابتة مما ساعد على تحسين استهلاك الأسر، كما أن هناك تحسن لكن بوتيرة متباطئة من 81.1% سنة 1980 إلى 82.6% سنة 1984 وهذا نتيجة لتباطؤ وتيرة الاستثمارات التي ميزت هذه الفترة، كما شهد عقد الثمانينات توهجا جديدا إعتمد على إعادة هيكل المؤسسات الكبيرة، فترتب عنه إنشاء 720000 منصب شغل إضافي خلال مرحلة 1980-1985 وتزامن هذا مع المخطط الخماسي الأول الذي كان من بين أهدافه العمل على استقرار اليد العاملة المستخدمة وفيما يخص الأجور فقد أقر القانون الأساسي العامل لعمل الذي وضع في 1978 ضمنيا مبدأ التحديد المركزي للأجور في إطار معايير موحدة غير مرنة، والنتائج السلبية التي أفرزها هذا القانون كثيرة ومتعددة، من أهمها تطور الأجور الموزعة في المؤسسات العمومية بشكل لايتوافق وتطور مستوى الإنتاج.

ب. مرحلة(1990-2000) : إستمرت معدلات البطالة بالإرتفاع لتبلغ أعلى معدل لها سنة 1995، بعدما وصل عدد العاطلين عن العمل لمليوني شخص و وصلت البطالة إلى نسبة 30% سنة 1998، مما نتج عنها سياسات التعديل الهيكلي الذي نتج عنها تسريح آلاف العمال.

بعدما تفاقمت نسب البطالة التي مست المقبلين الجدد على العمل والعمال المسرحين من عملهم، أعدت الحكومة العديد من البرامج والإجراءات لتخفيف حدة الوضع بإستحداث أجهزة جديدة لإدماج الشباب ودعم العمال المسرحين من عملهم، وتشجيع الاستثمار العمومي والأجنبي، والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. واقع سوق العمل في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي: شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة منذ بداية القرن الحالي، إختلفت تماما عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في:[1]

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) : تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ، فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة ، وقد جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي و ضبط الإختلالات الاجتماعية و الجهوية بهدف خلق مناصب الشغل ، وذلك من خلال دعم النشاطات التي تشغل اليد العاملة ك: المؤسسات المتوسطة و المصغرة ، الزراعات الصغيرة ، و إعادة تنشيط الهياكل القاعدية، خاصة التي تسمح بانبعاث الأنشطة الاقتصادية الأخرى . فعمليات الإنشاء و التحسين لهذه المنشآت يعتمد على تشغيل المزيد من اليد العاملة، حيث يستهدف البرنامج استحداث850000 منصب شغل خلال الفترة (2001-2004).

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2]؛ وتركز توزيع الغلاف المالي في السنتين الأولى و الثانية (2001و 2002) ، و هذا يدل على رغبة الحكومة في تسريع وتيرة المشروع لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل ، حيث ركزت في البداية على قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لأنه المرشح لتوفير 148800 منصب شغل منها 102800 دائم ، يليه قطاع التنمية المحلية و البشرية الذي تطمح من خلاله إلى خلق 50750 منصب شغل منها 9900 دائم . وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان

---

[1] العالية مناد و مزريق عاشور، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة من2001 إلى غاية 2019**، **مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد 22،2020 ، ص ص207-222.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص ص 147-160

ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.[1]

كعامل ذي أهمية إستراتيجية، فإن تدخلات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تضمن تعزيز فرص العمل وتحسين سوق العمل في البلاد والتخفيض من نسبة البطالة التي كانت تبلغ 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، و يهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو، و من ثم تخفيض معدلات البطالة ، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات. و تزيد قيمته الإجمالية عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 8 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة، حيث قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (أي 114مليار دولار) ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية .أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (أي حوالي 130 مليار دولار) ، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2].

جـ. برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014): أطلق على هذا البرنامج عنوان "برنامج الاستثمارات العمومية "، ويندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني، خصص له قوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار)، وقد سخرت السلطات مبلغ 360 مليار دينار من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، مع دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل؛ حيث يستهدف البرنامج توفير 3 ملايين منصب

[1] نبيل بوفليح ، **دراسة تقييم لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، جامعة الشلف، الجزائر، العدد9، 2013، ص ص46

[2] مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، **مجلة الباحث** ، جامعة ورقلة ، الجزائر العدد 10، 2012، ص ص 147-160.

شغل من خلال مكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل بالاعتماد على برامج مدعمة للتشغيل و استحداث مناصب شغل كما يلي i :

✓ 150 مليار دينار موجهة لإدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني في إطار برامج التكوين و التأهيل.

✓ 80 مليار دينار موجهة لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

✓ 130 مليار دينار موجهة للتشغيل المؤقت

تم تنفيذ خطة التنمية الخماسية بين عامي 2010 و 2014 في الجزائر، ولكن واقع سوق العمل لم يشهد تحسنا كبيرا في ذلك الوقت رغم تخصيص الدولة لغلاف مالي قدره 360 مليار دج ، حيث بقي معدل البطالة عاليا و تراجعت فرص العمل ففي عام 2012 كان معدل البطالة يبلغ 10%، ثم تراجع إلى 9.9% في عام 2013، وانخفض إلى 9.8% في عام 2014؛ وتعد الأزمة الاقتصادية التي واجهتها البلاد بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول والغاز، والتي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، أحد الأسباب الرئيسية لتدهور سوق العمل في الجزائر؛ ومع ذلك، يواجه سوق العمل في الجزائر بعض التحديات، بما في ذلك نقص الوظائف وارتفاع معدل البطالة، ولتحسين وضع سوق العمل، تهدف خطة التنمية الجوارية إلى التركيز على تطوير الصناعات غير النفطية والزراعة، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتدعيم التعليم والتكوين المهني ورفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير.

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 و تم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019)، وتتمثل أهدافه فيما يلي:

✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات المحرومة العاملة؛

✓ بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019 ؛

✓ إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛

✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل؛

✓ إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015 ، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل

حساب هذا البرنامج في تاريخ 31ديسمبر2016، وفتح حساب آخر بعنوان : "برامج الاستثمارات العمومية " قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017–2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابعا لأولوية القصوى، وهذا ماأدى إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو و التشغيل.

ثانيا : خصائص سوق العمل في الجزائر:

يتميز سوق العمل في الجزائر بمجموعة من السمات ، سواء كانت ديموغرافية أو تتعلق بمعدلات البطالة، أو مرتبطة بالعمل غير الرسمي المعروف باسم النشاط الموازي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ملاءمة مخرجات التعليم العالي والتعليم المهني والتدريب لمتطلبات الوظيفة، وكذلك لاحتياجات سوق العمل، تزيد من هذه السمات. لتلخيص ما سبق بعض التفاصيل، سيتم التركيز على النقاط التالية:

1. تجزؤ سوق العمل: يمكن التمييز بين جزئين رئيسيين يشكلان سوق العمل الجزائري، يختلفان من حيث الأجور أو ظروف العمل؛

أ. سوق العمل الرسمي : وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة او القطاع الخاص بالنسبة للقطاع الرسمي، فإنه يعد سوقًا مستقرًا ضمن وظائف الحكومة، أي القطاعات التي تلعب دورًا كبيرًا في استيعاب القوى العاملة. حيث بلغ عدد المشتغلين سنة 2019 حسب إحصائيات الديوان الوطني 112820000 مشتغل، 62.2 % منهم يشتغلون في القطاع الخاص بينما إنخفضت نسبة المشتغلين في القطاع العام إلى 37.8 % ، وهذا بسبب التقاعد المبكر والتقاعد في سن الخدمة دون معاش لتوظيف موظفين جدد، تغير دور القطاع العام، يشتغلون أغلبهم قطاع التجارة و الخدمات و الإدارة بنسبة بلغت 60.8% خلال نفس السنة ثم يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 16.8% و القطاع الصناعي بـ 12.9% ، و أخيرا القطاع الفلاحي بـ 9.6 % .

ب. سوق العمل غير الرسمي : هو سوق لا يضبطه أي تنظيم قانوني من الصعب تحليله، وهذا بسبب غياب البيانات والمعلومات حول هذه الظاهرة بحكم أنها ممارسات غير مقننة تحدث في الخفاء يهدف من ورائها أصحاب العمل تخفيض التكاليف واستغلال الفرص لتعظيم الأرباح أو إخفاء أنشطتهم عن الأنظار التي عادة ما تكون غير مشروعة، يحدده مستوى البطالة في السوق الرسمي، وقد توسع القطاع غير الرسمي في الجزائر لعدة أسباب، منها جمود سوق العمل الرسمية، وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية و العمومية على استيعاب القوى العاملة العاطلة الطالبة للشغل، وبحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الأنشطة غير الرسمية تحظى بتفضيل كبير من قِبل الفئة النشطة الغير المشتغلة ، وذلك نظرا لعدم قدرة القطاع الإنتاجي على استيعاب القوى العاملة العاطلة، ويكزن العمل في القطاع غير الرسمي، إما جزئيا أو كليا، دون تغطية الضمان الاجتماعي.

2. تطور حصة القطاع غير الرسمي: لقد شهد قطاع العمل غير الرسمي تطوراً سريعاً وديناميكياً، والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الجزائري، نظراً لسيطرة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وهذا يشكل تحدياً

أمام السلطات على كيفية جعل العمل غير الرسمي يسقط تحت الإطار القانوني الذي ينظم النشاط الاقتصادي والتجاري، يعد القطاع الزراعي مثالاً بارزاً، حيث لا يتم تسجيل العمال لدى الجهات المختصة بالضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى فقدان حقوق العمال مثل الحماية الاجتماعية.

3. النمو الديموغرافي: تم تقدير عدد سكان الجزائر بنحو 45.7 مليون نسمة سنة 2021، خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل؛ ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء، فإن عدد السكان كل عام يتزايد بنسب متفاوتة ، ففي عام 2015، تم تقدير عدد السكان بنحو 39.9 مليون نسمة ، أي زيادة بنحو 6 ملايين

لن تتم عملية زيادة معدلات النمو السكاني الطبيعي بسلاسة على جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الحكومة وجميع موظفيها دون التسبب في صدمات وضغوط هائلة، سواء في قطاع التعليم من ناحية زيادة عدد الطلاب والحاجة إلى تحقيق الكفاءة الداخلية والخارجية بالرد على عدد المدخلات من ناحية وزيادة عدد المخرجات التي يجب أن تتوافق مع احتياجات التنمية في المجتمع من ناحية أخرى، ويؤثر كل ذلك في سوق العمل من ناحية زيادة الطلب على العمل ومعدلات البطالة المرتفعة، وكل ما سبق يفرض على الاقتصاد الحاجة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لمواجهة تلك التحديات المذكورة.

4. سيطرت القطاع الخاص و الإرتفاع المتزايد لعدد المناصب المؤقتة: يسود القطاع الخاص على القوى العاملة في الجزائر ويعد أكبر مصدرا للتشغيل متجاوزا القطاع العام، ففي سنة 1997 كان القطاع العام يوظف 50.6% من القوى العاملة النشطة، في حين انخفضت حصته إلى حوالي 35.9% سنة 2012 ، وهذا يعني أن حصة القطاع الخاص في القوى العاملة تضاعفت لتصل إلى 64.1%. ومع ذلك، يتمتع قطاع الخدمات العامة غير التجارية بنسبة أعلى من الموظفين، ويقدر عددهم بنسبة 77%. بالمقابل، تبلغ نسبة الموظفين في المؤسسات الاقتصادية العامة حوالي 11%. ويعمل معظم الموظفين في القطاع الخاص كعمال مؤقتين، ويمثلون أعلى نسبة من الموظفين غير الدائمين، بنسبة حوالي 79.5% والموظفون الدائمون يتم تركيزهم بشكل أساسي في القطاع العام.

5. تقليل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي: يتميز سوق العمل الجزائري بهيمنة الذكور في الحصة الأساسية من النشاط الاقتصادي، مما ينتج عنه تقليل في مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي يتم استخدامها في الدراسة، يمكن تفسير ذلك بواسطة العديد من العوامل الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع العربي–الإسلامي، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالمستوى التعليمي والشهادات المحصلة، حيث أنه بلغت نسبة الإناث سنة2012 17.5% من المشتغلين ، لتصل سنة 2019 غلى 18.3% منها 62.2 % في القطاع الخاص.

6. ضعف منظومة الإنتاج : يتميز الاقتصاد الجزائري بسيطرة وهيمنة قطاع الخدمات ، الذي يعتبر أكبر مستخدم للعمالة واستيعابًا للقوى العاملة ، حيث بلغ عدد الموظفين في هذا القطاع 6858 ألفا أي بنسبة 60.8% سنة 2019، ثم يأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية ب16.8% ، تليه القطاع الصناعي بعدد

من العمال يقدر بحوالي 1451 ألفا. أما القطاع الفلاحي فيعد الأضعف في جذب واستيعاب القوى العاملة ، حيث بلغ عدد العمال في هذا القطاع حوالي 1083 ألفا، أي ما نسبته 9.6 من إجمالي المشتغلين.

بالإضافة إلى :

ولقد كان للاطار المؤسسي في الجزائر الأثر البالغ في عرقلة سوق العمل، حيث يميل بشكل لافت الى حماية عنصر العمل وليس توفير الظروف الملائمة لكي يتطور سوق العمل بكفاءة، ويمكن تلخيص أهم هذه العراقيل في :[1]

- ✓ عدم مرونة علاقات العمل يؤدي الى تضاؤل قدرة المؤسسات على تعديل مستوى العمالة مع مستوى النشاط الذي توجد عليه، ويؤدي ذلك الى تقليص اللجوء الى التوظيف الجديد وتجديد القوى العاملة؛
- ✓ عدم مرونة علاقة العمل يؤدي الى جمود سوق العمل وهو الجمود الذي تتضاءل معه حركة العمل توظيفا وتسريحا الأمر الذي يفاقم من مشكلة البطالة لا سيما بين الوافدين الجدد الى سوق العمل؛
- ✓ الضغط الكبير على القطاع العام أو الحكومي باعتباره الخيار المفضل في سوق العمل بسبب المزايا التي يمنحها في الاستخدام، ساعات العمل؛ نظام التقاعد؛ الضمان الاجتماعي؛ السكن الوظيفي...الخ
- ✓ ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- ✓ عدم توفر شبكة وطنية لجمع معلومات حول التشغيل؛ عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة؛

[1] رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013، ص ص 87-88.

المبحث الثاني: تقييم سياسات الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012–2022

إن سياسات الإنفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر تهدف إلى تحقيق نمو وتنوع اقتصادي وتحسين الإنتاجية، وتوفير دخول أكبر و تحقيق مزيد من فرص العمل ؛ وذلك عبر إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع عدد من الدول لذا سنحاول من خلال هذا المبحث رصد وتحليل التطورات و التغيرات التي طرأت على المبادلات الخارجية ؛ محاولة تقييم هذه السياسات، والتعرّف على الاتجاهات التجارية نحو أهم المناطق الاقتصادية والجغرافية، التي يحددها التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

المطلب الأول :تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد عرفت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال عدَّة إصلاحات، ساهمت في تحرير القطاع تدريجيًا، في إطار الانفتاح التجاري والتحوُّل من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث سعت الجزائر إلى خوض العديد من التجارب والمحاولات، وذلك لتكييف سياستها التجارية بناءً على ركائز النظام الاقتصادي العالمي المبني على التبادل والانفتاح التجاري، والتي اتخذت أشواطًا طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية والحد من دور الدولة في التحكم في المبادلات على اختلاف الفترات الزمنية و الإجراءات المرافقة لسياسات التحرير التجاري.

أولا: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

يعزى العجز في الميزان التجاري منذ عام 2014 بشكل كبير إلى انخفاض أسعار المحروقات و إنخفاض الصادرات خارج المحروقات النفطية ، بالإضافة إلى المستوى المرتفع بشكل كبير من الواردات التي زادت بنسبة تزيد عن 40٪ بين عامي 2010 و 2014، وبعد الخروج من الأزمة الصحية العالمية سنة 2021 أدى إرتفاع أسعار المحروقات إلى جانب زيادة الكميات المصدرة وعلى الرغم من زيادة الواردات، إلى فائض في الميزان التجاري وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات؛

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (2–3) أدناه ، والذي يبين التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات بين الدول والمجموعات، أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للجزائر في مبادلاتها التجارية

ودول آسيا شركاء تجاريين لا غنى عنهم إذ يسيطروا على ما يقارب نصف التجارة الخارجية التي تشهدها الجزائر، ويمكن إرجاع العلاقة التجارية القوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى قربهم الجغرافي وعلاقاتهم الجيدة والوجود التاريخي لفرنسا و إسبانيا في الجزائر، والذي نتج عنه إبرام علاقات تعاون وشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، كما يظهر أن فرنسا و إيطاليا من أكبر الشركاء التجاريين في أوروبا، حيث تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، حيث قدرت ب 58.14 % من الحجم الاجمالي للمبادلات،

الشكل رقم (2-2) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية سنة 2019:

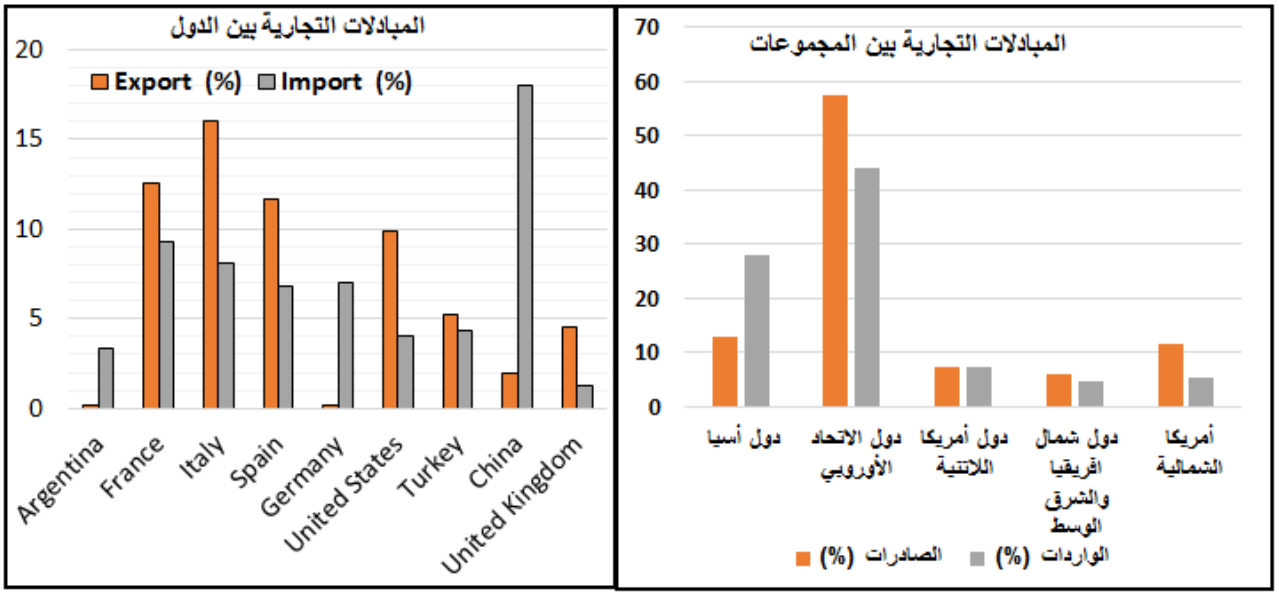

المصدر: المديرية العامة للجمارك، تقرير إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2019.

https://douane.gov.dz/IMG/pdf/_2019-3.pdf

حسب المعطيات الاحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45.21 مليار دولار خلال سنة مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018 اي بانخفاض يقدر ب 13- %. و بذلك, تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69 % من الصادرات الجزائرية و 53.40 % من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الإتحاد الأوروبي, وبلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الاوروبية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار, مسجلة بذلك انخفاضا ب 14.08-%. من جهتها , إستوردت الجزائر من بلدان اوروبا ما قيمته 22.39 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار, أي ما يمثل انخفاضا بـ 11.87- % ، و تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في اوروبا و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92 % من القيمة الاجمالية لتبلغ 18.60 مليار دولار مقابل 19.06 مليار دولار, مسجلة بذلك تراجعا طفيفا بـ 2.44 -%، واقدمت الدول الاسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 6.42 مليار دولار مقابل 5.77 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدر بـ 11.28 %، و سجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 40.8 % لتبلغ قيمة 17.12 مليار دولار مقابل 29.13 %، و حسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من اهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا ، و من جهة اخرى, فان المبادلات التجارية بين الجزائر و بلدان العالم الاخرى (أمريكا, افريقيا, استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، و احتلت دول القارتين الامريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 51.26% من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 9.52 مليار دولار, مقابل 12.95 مليار دولار, أي بانخفاض قدره 48.26 %، اما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 85.44 % محصلة مجموع 88.3

مليار دولار سنة 2019, مقابل 7.04 مليار دولار سنة 2018، و قامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 5.63 مليار دولار مقابل 5.91 مليار دولار, اي بانخفاض ب 4.66 %, حسب معطيات الجمارك. و تعتبر الارجنتين و الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل و كوبا من اهم شركاء الجزائر في المنطقة الامريكية .

أما فما يخص المبادلات مع دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط فهي محدودة للغاية فهي تمثل 4.46% إجمالي الواردات، وذلك يرجع الى ضعف العلاقات والروابط الاقتصادية العربية، ويمكن تفسير هذا بإرتفاع تكاليف النقل وتبعية هذه الاقتصاديات للدول المتقدمة، ولاتزال الصادرات إلى القارة الأمريكية تتركز في الولايات المتحدة و التي تشكل ما يقارب 10% من مجموع الصادرات ، كما أن حصة الواردات من المعدات والآلات و المركبات تشكل أكثر من40% من حجم واردات السلع، في حين أن المنتجات الغذائية كانت تشكل أكثر من 30% لتنخفض الى 20% خلال السنوات الأخيرة يرجع هذا الى زيادة حجم الواردات من السلع الرأسمالية وتضخيم الفواتير الأمر الذي جعل نسبة المنتجات الغذائية منخفضة مقابل الحجم الكلي للواردات السلع، في حين إنخفضت حصة المعدات الفلاحية خلال السنوات الأخيرة من 2,5% سنة 2012 الى1 % سنة 2019، وحافظت واردات سلع المنتجات الأخرى (كالمنسوجات والملابس....الخ) على نسبة 20% من الواردات الإجمالية.

أما في ما يتعلق بالصادرات الجزائرية، فإن أغلب صادرات الجزائر عبارة عن محروقات، حيث تمثل أكثر من 95% من صادرات الجزائر و5% خارج قطاع المحروقات، من هذا المنطلق نلاحظ أن الجزائر لمتصل بعد مرحلة التنوع الاقتصادي رغم إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية بين العديد من الدول، إلا أن صادرات خارج المحروقات تبقى متدنية، ومن خلال هذا يمكن القول إن الجزائر لم تستفد بعد من فتح أسواقها على العالم الخارجي وبالأخص من حيث نقل التكنولوجيا وتطويرها وتنويع الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تقيم أداء التجارة الخارجية في الجزائر

تبلورت جهود الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1990 و تسارعت سنة 2000، بعد مرحلة تميزت بسلبية معدلات النمو حيث بلغت 1,23-% بالمتوسط ، والتي تميزت بتدهور في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث سجلت هذه المرحلة إنخفاض في حجم الواردات بمعدل متوسط نموها3.02%-، وبقيت الصادرات تحافظ على معدل نمو قدر بـ 4.71% بالمتوسط، وإستطاعت الجزائر تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي والذي بلغ بالمتوسط 11.39% خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010 والتي تميزت بارتفاع أسعار المحروقات والتي تنعكس في زيادة قيمة الصادرات بمعدل متوسط نمو10.18%، وصاحب هذا الارتفاع في الصادرات ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وهذا يرجع إلى:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية من التعريفات الجمركية وغير الجمركية والتسهيلات الممنوحة للمستوردين من قبل مصالح الجمارك،

- ✓ الزيادة في واردات التجهيزات الفلاحية، نظرا لسياسة الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة لتطوير القطاع الفلاحي، زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية، زيادة واردات التجهيزات الصناعية،

ثم يليها تراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 0.67 % والصادرات5.01% والواردات 1,23-% خلال الفترة الممتدة مابين 2010 2021 ويرجع ذلك إلى :

- ✓ الانخفاض الحاد في أسعار البترول2014 التي شهدها العالم بسبب زيادة العرض وإنخفاض الطلب من الدول المستوردة وسياسة الأوبك في رفض خفض الإنتاج.
- ✓ تبعيات الأزمة الصحية التي مست العالم بسبب وباء كورونا .

الجدول رقم (2-5): متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والواردات والصادرات بالدولار الأمريكي.

	2000-1990	2010-2000	2021-2010
الناتج الإجمالي	%-1,23	%11,39	%0.67
الصادرات	%4,71	%10,18	%5.01
الواردات	%-3,02	%16,10	%-1,23

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org

بشكل عام، يمكن القول إن سياسات الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2021 لم تسفر عن نتائج إيجابية كبيرة ولم تحقق الأهداف المرجوة، في الواقع، تميزت هذه الفترة بعدم تنويع الاقتصاد الجزائري والاعتماد بشكل كبير على الصادرات النفطية والغازية ، وتعد هذه الصادرات مصدرا وحيدا للعملة الصعبة وتغطية ميزان المدفوعات ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي وقد أدى ذلك إلى تشكيل عجز تجاري كبير، حيث تتمثل المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الصادرات النفطية والغازية بالأساس، وبالتالي فإن الإجماليات التجارية ذات رصيد إضافي سلبي. علاوة على ذلك، فإن سياسات الإنفتاح التجاري في الجزائر لم تشجع على تطوير الصادرات غير النفطية والغازية ولم تساعد على تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. وفي الواقع، فإن العراقيل الموجودة أمام التجارة في الجزائر، مثل البيروقراطية والفساد وعدم وجود مؤسسات قوية تدعم القطاع الخاص، تعيق ازدهار الاقتصاد وتحد من تحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود مزيج صحيح بين السياسات الضريبية والنقدية والمالية والاستثمارية يعوق استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري ويمنع رفع مستوى تنافسيته في السوق العالمية.

إن تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2022 تستدعي تقسيم المرحلة حسب رصيد الميزان التجاري حيث:

سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا خلال الفترة 2012-2014 حيث اتخذ اتجاهات صاعديا بين سنتي2010 و 2011 بسبب انتعاش السوق البترولية و التي سمحت بزيادة قيمة الصادرات من 57091 مليار

دولار إلى 72888 مليار دولار في الوقت التي اتجهت فيه الواردات إلى الزيادة في نفس الفترة وبلغ الفائض أكبر قيمة له سنة 2011 حيث حقق 961,25 مليار دولار، ولكن سرعان ما بدأ الفائض في الإنخفاض التدريجي إبتداءا من سنة 2012 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات التدريجية وارتفاع قيمة الواردات في نفس السنوات حتى وصل الفائض إلى أدنى قيمة له سنة 2014 والتي شهدت بداية تدهور أسعار البترول والتي انعكست بدورها على قيمة الصادرات؛ سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا خلال الفترة 2015-2020 حيث وصل إلى أكبر قيمة له سنة 2016 بـ 126,20- مليار دولار والناتج عن تدهور قيمة الصادرات الناتجة عن انخفاض سعر البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 45 دولار، كما نلاحظ انتعاش قيمة الصادرات ابتداء من سنة 2017 بسبب الإرتفاع النسبي لأسعار البترول. إن العجز المسجل خلال هذه الفترة تم تغطيته من إحتياطي العملة الصعبة الأمر الذي استنزف جزءا كبيرا منها.

المبحث الثالث: تقيم سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

يعتبر سوق العمل في الجزائر تحت ضغط كبير منذ سنوات، حيث يعاني العديد من الشباب من البطالة وصعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة؛ حيث أنه يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك الوضع الاقتصادي للبلد وتأثير الجائحة العالمية على الاقتصاد، وكذلك تقلبات أسعار النفط والغاز التي تعد من أهم الموارد الاقتصادية للجزائر، وإنخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، والمستويات المرتفعة من البطالة المقنعة ، والتي تتضمن أعلى معدلات بطالة على مستوى العالم والتوظيف الهش حتى في الفترات الأكثر انتعاشا وعدم توفر الوظائف المناسبة للشباب والخريجين الجدد، سنعمل على عرض واقع سوق العمل من أجل تحليل طبيعة ونوع العمالة ، ومعرفة أهم القطاعات التي تسهم في استحداث مناصب الشغل، ومدى مساهمة التوظيف في خلق القيمة المضافة.

المطلب الأول: تطور عرض العمل في الجزائر

سجلت الجزائر منذ ثمينيات القرن الماضي زيادة غير عادية في حجم سكانها و بالتالي زيادة في القوة العاملة، ونتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال فترة التغير الهيكلي في اقتصادها، أصبح من الصعب استيعاب هذا النمو السكاني الذي كان له دور كبير في زيادة القوة العاملة، وبالتالي فإن التطورات الديموغرافية لها بعد أساسي لتطور سوق العمل.

الجدول (2-6) التطور الديمغرافي لعدد السكان وعدد السكان في سن العمل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان (مليون)	37.1	38.3	39.1	39.9	40.8	41.7	42.5	43.4	43.9	45.7
عدد القوى العاملة (مليون)	11.4	11.9	11.4	11.9	12.1	12.2	12.4	12.7	11.8	12.2
معدل مشاركة القوى العاملة%	42	43.2	41.2	41.7	41.9	41.8	41.7	42	40	40
نسبة نمو عدد السكان%	2.12	2.1	2.1	2.1	2.2	2.1	2.6	1.9	1.1	1.8
نسبة نمو عدد السكان في سن العمل	1.9	2.3	2.4	2.3	2.6	2.2	2.2	2.3	2.1	2.4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، البنك الدولي.

تظهر البيانات الموجودة في الجدول رقم (2-6) زيادة عدد سكان الجزائر بشكل مستمر خلال الفترة من 2012 إلى2021. حيث ارتفع عدد السكان من 37.1 مليون في سنة 2012 إلى45.7 مليون في سنة 2021، بنسبة نمو متوسطة قدرها 2.04%؛ أما بالنسبة للقوى العاملة، فقد زادت بشكل مستمر أيضاً، بمعدل

نمو متوسط قدره 1.66%. وارتفع عدد القوى العاملة من 11.42 مليون نسمة في سنة 2012 إلى 12.26 مليون في سنة 2021.

ويبين الجدول تفاوتا في معدل مشاركة القوى العاملة، حيث بلغ معدل المشاركة أعلى نسبيا في سنتي 2017 و 2018 بنسبة 40% وهذا نتيجة تحسن ظروف العمل، وأدنى معدل مشاركة للقوى العاملة كان سنة 2020 بنسبة 38.4% وهذا راجع أساسا للأزمة الصحية التي مست العالم.

كما بيّن الجدول زيادة نسبة نمو عدد السكان في سن العمل بنسبة تتراوح بين 1.98% إلى 2.62% خلال الفترة من 2012 إلى 2021، وهذا يشير إلى زيادة العمالة المتاحة في سوق العمل.

الجدول رقم (2-7) : السكان النشطون، الشغل(بالألف).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السكان النشطون	**11423**	**11964**	**11453**	**11 932**	**12 117**	**12 298**	**12 463**	**12 730**
الفلاحة	912	1141	899	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	10511	10823	10554	11 015	11 252	11 196	11 396	11 647
السكان النشطون فعلا	**10170**	**10788**	**10239**	**10 594**	**10 845**	**10 859**	**11 001**	**11 280**
الفلاحة	912	1141	899	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	9258	9647	9340	9 677	9 980	9 757	9 934	10 197
الصناعة	1335	1407	1290	1 377	1 465	1 493	1 434	1 450
البناء و أشغال عمومية	1663	1791	1826	1 776	1 895	1 847	1 774	1 890
تجارة و خدمات	6260	6449	6224	6 524	6 620	6 417	6 726	6 857
العاطلون عن العمل	**1253**	**1175**	**1214**	**1 338**	**1 272**	**1 440**	**1 462**	**1 449**
%من السكان النشطون	**11.0**	**9.8**	**10.6**	**11.2**	**10.5**	**11.7**	**11.7**	**11.4**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

قد بينت نتائج التعدادات والمسوح المتتالية في الجزائر تطورا في عدد السكان الاجمالي قابله تطور عدد السكان النشطين، حيث بلغ هذا الأخير في سنة 2012 عتبة 11,423مليون نسمة بمعدل إجمالي للنشاط قدر بـ 7,41% ممثلا في 86.8% ذكور أي ما يعادل 9.8 مليون شخص و 14.2% منهم إناث أي 1.82 مليون امرأة، وقد واصل معدل النشاط الإرتفاع تدريجيا ليصل الى 42.2% سنة 2014 ممثلا بـ 11,453 مليون نسمة بمعدل 83.7% للذكور و16.3% للإناث. ليتراجع المعدل بـ 1.4% سنة 2015 ويبقى ثابت تقريبا في سنة 2016 في المجموع مع تغير طفيف حسب الجنس؛ هذا وليعاود الإرتفاع سنة 2017 الى 42% وذلك بمقدار 12,277 مليون ناشط ب 82.6% عند الذكور و17.4% عند الإناث.

وأظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء أنه خلال سنة 2018 بلغ اجمالي عدد الناشطين إقتصاديا حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12,426 مليون شخصا على المستوى الوطني، تمثل الفئة النسوية 19.7% وهو مايمثل حجم 2,453 مليون إمرأة. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغون 15سنة فأكثر 41.9% مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بالمستوى المسجل في سنة 2017، وقدرت حسب الجنس بـ 66.7% عند الذكور و انخفضت الى 16.6% لدى الاناث. كما تميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع حجم السكان الناشطين إقتصاديا بنسبة 1% مقارنة بالسنة السابقة بفارق إيجابي بلغ 128000 شخصا، يعود ذلك الى الارتفاع المعتبر في حجم السكان النشطين (بفارق إيجابي بلغ 190000) والمتزامن مع انخفاض حجم السكان الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (انخفاض مقدر بـ 62000)؛ كما اظهرت بينات الديوان لسنة 2019 أنه قدر حجم السكان الناشطين اقتصاديا بـ 12730000 شخصا على المستوى الوطني بزيادة بلغت 340000 شخص مقارنة بسنة 2018 وبلغ عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2591000 وهو مايمثل 20.4% من إجمالي السكان الناشطين. وتعتبر هذه الأخيرة أكبر نسبة حققها النوع في سوق العمل الجزائرية إلا أن انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الاناث يساوي ربع مثيلاته ببن الذكور وهو معدل اقل من الطموح . وتوضح البيانات أن هذا النمط هو السائد في سوق العمل الجزائري.[1]

المطلب الثاني: تطور الطلب على العمل في الجزائر

من أجل توضيح و تحليل تطور سوق العمل في الجزائر خلال هذه الفترة نعرض تطور مناصب العمل المطلوب و المسلمة خلال الفترة 2012-2022.

جدول رقم (2-8): تطور سوق العمل في الجزائر من 2012 إلى2018.

السنوات	طلبات العمل المتاحة	عروض العمل المسلمة	توظيف كلاسيكي			توظيفات في إطار نشاطات مدمجة	المجموع العام
			توظيف دائم	توظيف مؤقت	توظيف منجزة		
2012	903 134	287 110	23 007	191 805	262 990	241 993	504 983
2013	1 136 477	349 179	26 627	233 527	318 497	138 973	457 470
2014	1 198 088	400 734	25 202	279 181	366 359	113 417	479 776
2015	1 005 506	441 812	19 204	318 917	392 833	95 084	487 917
2016	1 037 095	465 901	10 482	359 662	419 878	68 287	488 165
2017	1 142 669	452 844	9 774	341 093	398 749	64 634	463 383
2018	1 456 753	499 450	9 053	366 367	420 109	83 353	503 462

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالارقام، نشرة رقم 49 لسنة 2021 نشرة رقم 45 لسنة 2015.

[1] محمد السعيد نقايس ، أ د طعبة عمر، **المحددات الديمغرافية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، العدد 04 ،2022 ، ص.ص 1-18.

يعكس الجدول رقم (2-10) تطور عدد طلبات العمل المتاحة والوظائف المستلمة والتوظيفات المنجزة على مدار السنوات من2012 إلى 2018، حيث يظهر الجدول السابق أن هناك زيادة في عدد طلبات العمل المتاحة بمعدلات متزايدة حيث إرتفعت من 134 903 طلب عمل سنة 2012 إلى 753 456 1 طلب عمل سنة 2018، مع العلم أن طلبات كانت في إرتفاع متزايد نتيجة للنمو الديمغرافي الكبير الذي عرفته الجزائر و الذي تجاوز 42.5 مليون نسمة، هذه الزيادة كان لها الأثر الإيجابي في زيادة الفئة النشيطة لتتجاوز سقف 10 مليون ، كما شهدت التوظيفات المجزة زيادة هي الأخرى حيث إرتفع عددها من 990 262 سنة 2012 إلى109 420 سنة 2018؛ في حين شهد المجموع العام للتوظيفات تذبذبا وهذا راجع بالأساس إلى المنحنى التنازلي الذي شهده التوظيف في إطار النشطات المدمجة، حيث إنخفض من 993 241 سنة 2012 إلى 634 64 سنة 2017 ليرتفع نسبيا سنة 2018 إلى353 83 توظيف .

إستمر التحسن في سوق العمل في الجزائر سواء من ناحية الطلب على العمل أو من ناحية المناصب المعروضة، وذلك خلال فترة تنفيذ مخطط التنمية الخماسي ، و بفضل النتيجة الإجابية للسياسة الإنفاقية التوسعية على قطاع الشغل و سوق العمل الوطني التي إستطاعت تحقيق أهداف مقبولة في إستحداث مناصب شغل جديدة ، بالرغم من أن التوظيف المؤقت طغى على عدد التوظيفات المنجزة.

فقد كان الطلب على العمل في سنة 2012 يساوي 134 903 طلب متاح و عروض العمل المقدمة 110 287 منصب شغل تحقق منها 990 262 منصب منها 805 191 منصب مؤقت ، و إستمرت هذه الزيادات في طلبات و عوض العمل المسلمة خلال السنوات الموالية ليصل سنة 2018 الطلب على العمل إلى 753 456 1 طلب عمل متاح ، أي بزيادة قدرها ٪ 57.3عن سنة 2012 و عروض العمل المقدمة بلغت 450 499 منصب بزيادة قدرها 24.4٪ تحقق منها 109 420 منصب شغل حيث بلغ التوظيف المؤقت 366 367 منصب شغل ،

يمكن القول بشكل عام أنه رغم التغييرات العديدة في نوع التوظيف، فإنه تزايد في الإجمالي لعدد الوظائف المتاحة والوظائف المسلمة خلال هذه الفترة تنفيذا لمخطط التنمية الخماسي، مع ملاحظة أن معظم المناصب كانت مناصب شغل مؤقتة و إنخفاض في مناصب الشغل الدائمة والتوظيف في إطار نشاطات مدمجة بمعنى طغيان المناصب المؤقتة على المناصب الدائمة ، وهذا نتيجة سياسة التقشف التي طالت المؤسسات العمومية و الخاصة، إلا أن هذه السياسات تبقى كحلول مؤقتة بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في محاولة فتح مناصب شغل جديدة و الحد من البطالة المتفشية في صفوف الشباب عن طريق برامج تنموية .

المطلب الثالث: واقع البطالة و التشغيل في ظل الانفتاح التجاري في الجزائر

تحظى قضايا التشغيل ومحاربة البطالة بأهمية كبرى وتعد إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات عبر العالم، إذ أصبح نجاح أي حكومة مرتبط على مدى تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من سياسات التشغيل والتي هي جزء من الاقتصادية للدولة، من خلال وضع وطرح الحلول والبدائل

للحد من البطالة، فالاهتمام بهذه القضية اتخذ مجالا واسعا يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، لذلك فمحاربة البطالة تعد اليوم أحد الهداف الأساسية والرهانات السياسية الكبرى للحكومات في مختلف دول العالم. فسياسة التشغيل تتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتخفيض معدلات البطالة والزيادة في نسبة الشغل؛ لذا سنحاول تقيم سياسات التشغيل التي تبنتها الجزائر من اجل استيعاب اليد العاملة العاطلة، والتي كانت من بين الأهداف الرئيسية للإصلاحات في الجزائر، والتي صاحبتها نتائج عكسية بفعل توقف الاستثمارات في القطاع العام ؛ والتسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال في إطار خوصصة المؤسسات، الأمر الذي أدى الى تفاقم الوضع الاجتماعي.

أولا : واقع التشغيل والبطالة في الجزائر:

يعتبر التشغيل من التحديات الكبرى التي تواجهها معظم الدول، حيث عرف سوق العمل في الجزائر إختلالات كبيرة أدت إلى تقليص فرص العمل المتاحة وفتح المجال لوجود ظاهرة البطالة التي يعتبر استمرارها وتفشيها مصدرا لتوترات دائمة، وذلك يعود إلى عدم كفاءة السياسات المتبعة التي غالباً ما تفشل في تحقيق الأهداف المرجوَّة من دعم سوق التشغيل ، مثل خلق فرص عمل دائمة، والتغلُّب على مشكلة البطالة وإيجاد ديناميكية في سوق العمل.

1.**السكان المشتغلون:** شهدت فئة المستغلون في الجزائر تطورات مختلفة وذلك تزامنا مع التغيرات الديموغرافية للبلد وما أنتجته من تغير في الهرم السكاني الذي يعكس التركيبة السكانية التي تميزت بقاعدة كبيرة ما يوفر قوة ديموغرافية يمكن استغلالها في التشغيل أضف إلى ذلك العديد من التطورات التي مست الاقتصاد الجزائري وسوق الشغل أيضا.

جدول رقم : (2-9) تطور حجم المشتغلين و معدل التشغيل خلال الفترة (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم المشتغلين	10170	10788	10566	10594	10845	10858	11001	11281
معدل التشغيل%	90.04	90.17	90.18	88.79	89.5	88.29	88.27	88.62

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

حيث قدر حجم هذه الفئة سنة 2012 نسبة 90% من مجموع السكان النشطين بعدد بلغ 9736000 مشتغل اختلفت كثيرا نسبة تواجدهم حسب منطقة الاقامة حيث تجاوزت في الحضر 65% بقيت الأغلبية فيها للذكور بأكثر من أربعة اضعاف عدد الاناث في حين لم تتعدى 34.67% في الريف حدث فيها تطور طفيف جدا في تواجد عدد الاناث مقابل الذكور، أما من حيث التوزيع حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور المستغلون 84.9% بعدد قدر بـ 8262000 ذكر 63.4% منهم حضر وهي تساوي بالتقريب النسبة الإجمالية حسب المنطقة مقابل 1474000 أنثى تواجدت 23.6% فقط منهن في الريف. بانخفاض 11 نقطة عن النسبة الإجمالية وكذا بأربع نقاط عن 2010، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في معدل النشاط الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو مايشكل عنصرا كاشفا لتطور المجتمع من خلال

مشاركة أوسع للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي 2012 و2014 زادت قوة العمل النسائية بمقدار 534 ألف شخص بزيادة نسبية قدرها 29.3٪ مقابل 19٪ للرجال خلال نفس الفترة تواصل المنحنى التصاعدي لهذه الفئة سنة بعد أخرى مسجلة عددا قدر بـ 10239000 شخص و10594000 سنتي 2014 و2015 على التوالي أي بنسبة 26% ثم 26.4% من اجمالي السكان وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 مشتغلة وهو ما يمثل 16.8% من اجمالي السكان المشتغلين سنة 2014 ليرتفع الى 18.3% مقدرا بـ 1934000 سنة 2015؛ اما فيما يتعلق بمعدل العمالة فقد بلغت 37.1% على المستوى الوطني سنة 2015 مسجلة ارتفاع اقدره 0.7 نقطة مقارنة بسنة 2014 التي كان فيها مساويا لـ 36.4% وتعود هذه الزيادة أساسا الى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1.3 نقطة حيث انتقلت من 12.3% الى 13.6% لتواصل هذه الفئة في المنحى التصاعدي بعد كل سنة مسجلة 10845000 مشتغل سنة 2016 بنسبة 17.63% للإناث وبمعدل تشغيل 13.3% للإناث و61.2% للذكور، لتسجل في سنة 2017 ارتفاعا محتشما مقارنة بسنة 2016 قدرب 13000 مشتغل بتمثيل لليد العاملة النسوية بـ18.1% من إجمالي عدد السكان المشتغلين. وبمعدل تشغيل 13.8% لهذه الأخيرة و59.5% للذكور، يمكن تفسير هذا التزايد في عدد المشتغلين بتحول سوق الشغل الجزائرية من حالة الخمول إلى الانتعاش خلال الفترات السابقة خاصة بعد الارتفاع الملحوظ جدا في أسعار البترول جراء إنتعاش أسواق النفط الشيء الذي انعكس إيجابا على موارد الخزينة العمومية ما دفع بالدولة الى ضخ الأموال في شكل برامج إنمائية بمختلف أشكالها عن طريق أجهزة التشغيل ووسائطها لمختلفة وأ همها : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وغيرها من الصناديق والأجهزة التي خلقت مناصب شغل عديدة ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة. قدر حجم السكان المشتغلين في سنة 2021 بـ 11048000 بارتفاع محسوس في حجم اليد العاملة لدى الذكور مقارنة بسنة 2020 بفارق إيجابي بلغ 180000 بينما عرف حجم فئة المشتغلات استقرار وبلغت بذلك نسبة هذه الفئة 17,9% من إجمالي السكان المشتغلين بعدما كانت 18,1% خلال سنة 2020 ، أما نسبة العمالة فقد بلغت 37.2% على المستوى الوطني وقدرت حسب الجنس بـ 60.7% عند الذكور و 13.4% عند الاناث . أما في نفس السنة فقد اظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء تراجعا بلغ قدره 47000 في حجم الفئة المشتغلة مقارنة بسنة 2019 وقدر حجم النساء المشتغلات بـ 1961000 وهو ما يعادل 17.8% من اجمالي المشتغلين، الانخفاض في عدد المشتغلين أدى بالضرورة الى انخفاض نسبة العمالة بـ 0.4 درجة لتصل بذلك الى 36.8% على المستوى الوطني بالغة 60.1% لدى الذكور و13.2% لدى الاناث؛ في ماي 2019 تجاوز عدد المشتغلات عتبة 02 مليون بنسبة بلغت 18.3% من اجمالي اليد العاملة التي شهدت هي الاخرى ارتفاع قدر بـ 280000 وصل من خلالها عدد المشتغلين الى 11281000 بتزايد نسبي بلغ 2.5% ما أدى الى ارتفاع نسبة التشغيل لتصل الى% 60.7 لدى الذكور و13.8% لدى الاناث ونسبة إجمالية بلغت 37.4% على المستوى الوطني.

أ. تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني: ساد الجزائر النظام الاشتراكي والذي سيطر فيها لقطاع العام على سوق الشغل إلا أنه ومع تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وفي ظل الإصلاحات المنتهجة بدأ القطاع الخاص في التموقع ومع بداية التسعينات أصبح يستحوذ على أعداد متزايدة من المشتغلين ماانعكس على ارتفاع نسبته في سوق التشغيل وقد أظهرت المعطيات الإحصائية والدراسات أن القطاع الخاص والمختلط كان يستحوذ على نسبة 65.6 % سنة 2012 ثم إنخفض إلى 59.8 % سنة 2016 ويواصل الارتفاع بمرور السنوات في حين شهد القطاع العام تذبذب متواصلة بعدما كان يحتل صدارة ويستحوذ على أكثر 54% من المشتغلين في السوق الوطنية و الجدول الموالي يوضح مختلف التطوارت للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2019.

جدول رقم (2-10) : تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس في الجزائر من 2012 إلى2019.

		2012		2014		2016		2018		2019	
		عـــــدد بالألف	%	عـــــدد بالألف	%	عـــــدد بالألف	%	عـــــدد بالألف	%	عـــــدد بالألف	%
القطـــــاع العام	ذكر	2780	33.1	3018	35.4	3167	35.5	2932	32.4	3007	32.6
	أنثى	870	48.9	1081	62.8	1189	62.1	1158	59.1	1260	61.1
	المجموع	3650	35.9	4099	40.0	4356	40.2	4090	37.2	4267	37.8
القطـــــاع الخاص	ذكر	5613	66.8	5498	64.6	5766	64.5	6108	67.6	6212	67.4
	أنثى	907	51.1	641	37.2	724	37.9	803	40.9	803	38.9
	المجموع	6520	64.1	6139	60.0	6490	59.8	6911	62.8	7015	62.2
المجموع	ذكر	8393	82.5	8516	83.2	8933	82.4	9039	82.2	9220	81.7
	أنثى	1777	17.5	1723	16.8	1913	17.6	1962	17.8	2062	18.3
	المجموع	10170	100	10238	100	10846	100	11001	100	11282	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

و يظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أنال قطاع الخاص في سنة 2012 يشغل 64.1% م نإجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 6520 ألف مشتغل بينما يشغل القطاع العام 35.9% في حين تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخاص الذي يشغل 51.1 % من إجالي هذه الفئة بينما نلاحظ هيمنة جنس الذكور على أغلب مناصب العمل بنسبة إجمالية بلغت 82.5% من إجمالي اليد العاملة والتي تجاوزت 10 مليون مشتغل حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة2014 بتفاوت كبير بين الجنسين بنسبة بلغت 83.2% لدى الذكور والذين تمركزوا في القطاع الخاص الذي استحوذ على 64.6% من إجمالي هذه الفئة في حين شهدت نسبة تشغيل القطاع العام ارتفاعا لتصل إلى 40.0% من إجمالي اليد العاملة قابلها إرتفاع في تمركز اليد العالة النسوية بنسبة تشغيل وصلت 62.8% لهذه الفئة بينما لم تكن تتعدى 45.8% في السابق. في سنة 2016 نلاحظ أن القطاع الخاص يشغل 59.8% من إجمالي اليد العاملة وهو مايمثل 6490 ألف مشتغلا. كما

نلاحظ تباينات معتبرة حسب الجنس حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكثر في القطاع العمومي بـ62.1% من إجمالي اليد العاملة لهذه الفئة والتي بلغ عددها 1962 ألف بنسبة 17.6% والتي حققت ارتفاعا بـ 2.5 نقطة في ظرف6 سنوات فقط. بينما في سنة 2018 نلاحظ عودة ارتفاع نسبة التشغيل لدى قطاع الخاص الذي يشغل ما نسبته 62.8% من إجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 6911 ألف مشتغل منهم6108 ألف ذكور بنسبة بلغت 67.6% من إجمالي الذكور المشتغلين، بينما تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع العمومي الذي يشغل 59.1% من إجمالي هذه الفئة، أما في سنة2019 فنلاحظ تواجد 62.2% من إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص بحجم بلغ 7014 ألف يتمركز فيها لمشتغلون الذكور بنسبة تصل إلى 67.4% من إجمالي هذه الفئة، بينما يشغل القطاع العام 61.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية التي بلغت نسبت تشغيلها الإجمالية 18.3% وهي أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالسنوات السابقة هذه النسبة رغم انخفاضها مقارنة بنسبة التشغيل لدى الذكور إلا أن الواقع يظهر الزيادة المعتبرة في عدد المشتغلات و التي فاقت 285 ألف مشتغلة بين 2012 و2019 ارتكز أغلبهن في القطاع الخاص والذي شهد تضاعف لعدد الفئة النسوية المشتغلة به خلال نفس الفترة، هذه الأخيرة أصبحت تشكل 9.8% من فئة المدراء والمسيرين 37.5% من الإطارات المتوسطة و 54.8% من المهن الفكرية هي المهن الممارسة من قبل الإطارات العليا الذين لا يتولون مناصب مدراء أو مسيرين مثل الأطباء و المهندسين والمختصون في العلوم التقنية و الاجتماعية و غيرها، وبلغت 56.9% من إجمالي المستخدمين الإداريين.

ب.تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي: تسعى الدول والبلدان من خلال سياساتها التنموية إلى إحداث توازن في مختلف القطاعات الحيوية بغية توفير مناصب عمل وكذا توفير الخدمات والسلع للأفراد والمؤسسات، فالجزائر و بحكم شساعة مساحتها وتنوع تضاريسها وكثرة إمكانياتها ومواردها الطبيعية جعل سوقها الداخلية قابلة لاستغلال جميع القطاعات إلا أن عديد الظروف حالت دون ذلك، ومن خلال المسوح السنوية والتقارير المتعددة التي يقوم بها ويعدها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر تم تقسيم القطاعات إلى أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول (2-)

تظهر البيانات الخاصة بالقطاع الإقتصادي لعام 2012 أنقطاع التجارة والخدمات يسيطر على أكثر من نصف عدد الموظفين بنسبة 61.6%، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.3%، وقطاع الصناعة بنسبة13.1%، فيما لم يتعدى قطاع الفلاحة نسبة 9.0%. هذا وشهدت سنة 2014 إرتفاعا في نسبة التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا راجع إلى انطلاق عديد الورشات في هذا القطاع بمختلف الصيغ سواء التابعة للقطاع العمومي أو الأشخاص والخواص وهذا كله نتيجة الدعم الموجه له خاصة بعد انتعاش أسعار البترول وبرامج المخططات الخماسية للتنمية، وانخفضت جميع القطاعات الأخرى. كما انخفضت نسبة المشتغلين في قطاع الفلاحة إلى أقل من9% بمجموع مشتغلين لم يصل إلى900 ألف مشتغل، وأظهر التوزيع حسب الجنس أن قطاع التجارة والخدمات يحتفظ بالهيمنة على نسبة العمالة بنسبة 57.8% للذكور و75.6% للإناث؛ أما في سنة 2016 توضح النتائج أن قطاعات التجارة والخدمات والإدارة هي التي تشغل أكثر

الموظفين بنسبة 61%، تليها قطاع البناء بنسبة 17.5% ثم الصناعة بنسبة 13.5% ثم الفلاحة بنسبة 8%. كما يتفاوت التواجد حسب الجنس حيث تشهد القطاعات الصناعية والتجارية والخدمات شبه استقرار في النسب، في حين يشهد قطاع البناء أدنى تواجد للإناث وصل إلى 1.4% ووصل في قطاع الفلاحة إلى 2.7%. كما تظهر النتائج لسنة 2018 أن 16.1% من العاملين يعملون في البناء و9.7% في الفلاحة و61.1% في الخدمات والتجارة، و13% في الصناعة بتباينات حسب الجنس، مع استقرار النسبية ما عدا الارتفاع الطفيف في نسبة الإناث في قطاع الفلاحة التي بلغت4.1%؛

جدول رقم (2-11): تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في الجزائر من 2012 إلى2019

		2012		2014		2016		2018		2019	
		عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%
فلاحة	ذكر	833	9.9	846	9.9	813	9.1	986	10.9	1006	10.9
	أنثى	79	4.4	53	3.1	52	2.7	80	4.1	77	3.7
	المجموع	912	9.0	899	8.8	865	8.0	1066	9.7	1083	9.6
صناعة	ذكر	975	11.7	951	11.2	1074	12.0	1063	11.8	1049	11.4
	أنثى	360	20.3	339	19.7	391	20.4	372	19.0	402	19.5
	المجموع	1335	13.1	1290	12.6	1465	13.5	1435	13.0	1451	12.9
بنـــــاء وأشـــغال عمومية	ذكر	1636	19.5	1797	21.1	1870	20.9	1742	19.3	1862	20.2
	أنثى	27	1.5	29	1.7	26	1.4	32	1.6	28	1.4
	المجموع	1663	16.3	1826	17.8	1896	17.5	1774	16.1	1890	16.8
تجـــارة وخـــدمات وإدارة	ذكر	4949	58.9	4922	57.8	5176	57.9	5248	58.1	5303	57.5
	أنثى	1311	73.8	1302	75.6	1444	75.5	1478	75.3	1555	75.4
	المجموع	6260	61.6	6223	60.8	6620	61.0	6726	61.1	6858	60.8
المجموع	ذكر	8393	82.5	8516	83.2	8933	82.4	9039	82.2	9220	81.7
	أنثى	1777	17.5	1723	16.8	1913	17.6	1962	17.8	2062	18.3
	المجموع	10170	100	10239	100	10846	100	11001	100	11282	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

وتُظهر النتائج لسنة 2019 انخفاضًا في نسب التشغيل في معظم القطاعات، باستثناء قطاع البناء الذي ارتفعت فيه نسبة التشغيل إلى 16.8% من إجمالي العمالة. انخفضت نسبة التشغيل في قطاع التجارة والخدمات إلى 60.8%، وهي الأعلى في المجموع، بلغت نسبة التشغيل في الصناعة 12.9%، وكانت النسبة الأدنى في قطاع الفلاحة حيث لم تتجاوز 9.6%، ويعود السبب إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن واستخدام الآلات بدلا من العمالة البشرية بغية تقليل التكلفة وتسريع الإنتاج كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى عدم فعالية

السياسات المنتهجة بغية النهوض بالقطاع؛ وتبلغ النسبة الإجمالية للعمالة حسب الجنس 18.3% للإناث و 81.7% للذكور، ويوجد تباين كبير بين الجنسين. ففي القطاع التجاري والخدمي، يركز 75.4% من العمالة النسائية بينما يركز 57.5% من العمالة الذكور في نفس القطاع، ويمكن إرجاع الزيادة في نسبة وحجم العمالة النسوية إلى زيادة توظيف هذه الفئة في السنوات الأخيرة خاصة في قطاعات الصحة والضمان الاجتماعي والإدارة العمومية و التعليم التي شهدت سيطرت هذه الفئة على أغلب مناصب التشغيل المفتوحة. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في نسبة التشغيل الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو مايشكل عنصرا كاشفا لتطور المجتمع من خلال مشاركة أوسع للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي2012 و2019 إزدادت قوة العمل النسائية بمقدار 285 ألف مشتغلة بزيادة نسبية قدرها 16.3٪ مقابل 9.58٪ للرجال خلال نفس الفترة.

جـ. تطور المشتغلين حسب الوضعية في المهنة: إن التغيرارت التي شهدتها الجزائر سواءا الاقتصادية أو الديموغرفية أو حتى الأمنية و السياسية ألقت بظلالها و تأثيارتها على سوق الشغل من خلال التأثير على الوضعية المهنية للعديد من الأفارد ويمكن أن نذكر أهم التقسيمات التي وردت في مختلف التعدادات وكذا المسوح السنوية و التقارير المتعددة التي يقوم بها و يعدها الديوان الوطني للإحصاء والتي من خلالها قسمت الوضعية المهنية إلى أربعة أقسام كما هي مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-12) : تطور الوضعية في المهنة للمشتغلين في الجزائر للفترة من2012 إلى2019

	2012		2014		2016		2018		2019	
	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%	عدد بالألف	%
رب عمل (مستقل)	2917	28.7	2811	27.5	3133	28.9	3382	30.7	3473	30.8
الأجراء الدائمون	3548	34.9	3640	35.6	4176	38.5	4184	38.0	4454	39.5
الأجراء الغير دائمون	3231	31.8	3623	35.4	3382	31.2	3223	29.3	3174	28.1
مساعد عائلة	474	4.6	165	1.6	154	1.4	212	1.9	180	1.6
المجموع	**10170**	**100**	**10239**	**100**	**10846**	**100**	**11001**	**100**	**11282**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تظهر النتائج لسنة 2012 أن الأجراء يمثلون النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم 34.9% يليهم الأجراء الغير دائمون بنسبة 31.8 % ثم المشتغلون لحسابهم الخاص بنسبة 28.7% وأخيرا مساعدي العائلة بنسبة 4.6% ، أما بالنسبة لسنة 2014 شهدت مواصلة الأجراء غير الدائمون في الارتفاع لتصل نسبتهم إلى 35.4% في حين واصل مساعدوا العائلة الانخفاض الشديد بنسبة بلغت 1.6 % في حين عاود الأجراء الدائمون الإرتفاع ليبلغوا نسبة 35.6% في حين عاودت نسبة أصحاب العمل لحسابهم الخاص الانخفاض لتبلغ

27.5 %، أما في سنة 2016 فأظهرت النتائج أن الأجراء الدائمون يمثلون النسبة الأعلى بـ 38.5% ثم يليها أرباب الأعمال المستقلون بنسبة تصل إلى 28.9% في حين واصلت نسبة مساعدوا العائلات في الإنخفاض لتصل إلى 1.4%؛في حين تميزت سنة 2018 كذلك بارتفاع في حجم العمل للحساب الخاص ليحقق نسبة 30.7 % و مساعدي العائلة محققا نسبة 1.9%، بينما إنخفض كل من حجم العمل بالنسبة للأجراء الدائمون و الغير دائمون مقارنة بسنة 2016 مسجلا مانسبته 38.0 % و 29.3% على التوالي، في حين سنة2019 تميزت هذه الفترة بزيادة في حجم الأجراء الدائمون بـ 39.5% وكذا المشتغلين للحساب الخاص بنسبة30.8% مقارنة بسنة 2018 بفارق ايجابي قدره 270000 و 91000 على التوالي من جهة أخرى نلاحظ انخفاضا كبيرا في حجم الأجراء غير الدائمين قدر بـ 49000 لتصل نسبته إلى 28.1 %

2. البطالة في الجزائر:

ان النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال كغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث كان من ابرز سماته ارتفاع معدل الولادات ومع تحسن الظروف المعيشية والاوضاع الصحية شهدت كذلك ارتفاعا لأمل الحياة وانخفاض معدل الوفيات بصفة عامة والاهتمام أكثر بالمرأة الحامل والمواليد الجدد و خفض أيضا من وفيات الاطفال والاطفال الرضع ما جعل الجزائر تشهد توسعا في قاعدة هرمها بمرور الزمن، و أصبحت قوة شبابية فكان لابد من استغلالها وذلك بتوفير مناصب عمل لهؤلاء الشباب وهو ما حرصت عليه الدولة إلا أن الواقع المعاش تغير بمرور الزمن مع التزايد المستمر في عدد السكان وعليه فقد شهدت أعداد العاطلين عن العمل في الجزائر اختلافات وتباينات حسب العمر والجنس وكذا المستويات التعليمية وحتى المنطقة السكنية ؛

أ. تطور معدل البطالة والعاطلين عن العمل من 2012 الى 2019

لقد شهد معدل البطالة تطورات مختلفة عبر الزمن حيث كان قد بلغ معدل 29,2% في سنة 1999 ليسجل بذلك أعلى مستوى له ، إلا أنه شهد انخفاضا قارب النصف وصل من خلاله الى 15,3% سنة 2005 ثم الى 10,0% سنة 2010 أما في سنة 2013 فقد بلغ 9.8 %وهو أدنى مستوى مسجل منذ الاستقلال إلا أنه بعد ذلك عاود الارتفاع مجددا لكن بتغير طفيف أين وصل الى 10,6% و11.5 % سنتي 2014 و 2019 على التوالي

جدول رقم (2-13) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عـــدد البطـــالين بالألف	1253	1175	1214	1 338	1 272	1 440	1 462	1 449	1253	/	/
معدل البطالة%	11	9.80	10.60	11.2	10.50	11.7	11.4	11.4	12.6	12.7	12.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf

من خلال الجدول (2-13) نلاحظ تفاوت في معدلات البطالة التي شهدتها الجزائر، حيث تظهر الأرقام أن معدل البطالة في الجزائر لم يتغير كثيراً فقد كان متذبذبًا خلال الفترة من 2012 إلى 2022، ففي سنة 2012 كان معدل البطالة في حدود نسبة 11 ٪ ، ثم إنخفض هذا المعدل في 2013 مسجلا نسبة 9.8٪ ثم ارتفع قليلاً إلى 10.6٪ في 2013 ، وزاد إلى 11.2٪ في 2014. ولكن في 2015 انخفض المعدل إلى 10.5٪ ، ولكنه عاد للارتفاع في 2016 حيث بلغ 11.7٪ ، وظل ثابتًا عند نفس المستوى في 2017 و 2018 بنسبة 11.4٪. ثم ارتفع إلى 12.6٪ في عام 2019 ، وبلغ 12.7٪ في عام 2020 و 2021. ، مما يشير إلى أن التأثيرات الاقتصادية التي تسببها جائحة COVID-19 قد أثرت على سوق العمل في الجزائر كما في العديد من الدول حول العالم.

جـ. تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها:

الجدول رقم (2 - 14) تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة في الجزائر للفترة من 2012 إلى 2019

	2012			2014			2016			2018			2019		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
المستوى التعليمي															
دون مستوى	1,7	2,7	**1,9**	2,7	3,7	**2,7**	2,4	3,8	**2,6**	3,0	3,7	**3,1**	2,5	5,5	**3,0**
ابتدائي	7,5	8,0	**7,6**	6,9	8,2	**7,0**	6,7	7,1	**6,8**	7,1	7,1	**7,1**	6,4	11,3	**6,8**
متوسط	10,5	12,8	**10,7**	11,6	16,1	**12,0**	9,7	19,4	**10,6**	11,6	18,9	**12,2**	11,0	20,3	**11,8**
ثانوي	7,0	17,2	**8,9**	8,3	5,0	**19,7**	7,0	19,0	**9,5**	9,2	18,3	**11,0**	8,4	19,0	**10,6**
تعليم عالي	10,4	33,3	**20,3**	9,9	21,8	**15,4**	9,3	24,5	**16,7**	12,2	23,6	**17,8**	10,7	23,9	**17.4**
الشهادة المتحصل عليها															
لا توجد	7,2	7,7	**7,3**	8,4	10,6	**8,6**	7,1	12,3	**7,7**	8,5	13,3	**9,0**	8,0	14,6	**8.7**
التكـــوين المهني	10,5	20.2	**12,5**	11,4	17,4	**12,7**	10,5	21,3	**13,0**	12,2	19,1	**13,7**	11,5	20,7	**13,5**
التعلـيم العـــالي	11,1	33,6	**21,4**	10.9	22,1	**16,4**	10;2	24,7	**17,7**	13,1	23,5	**18,5**	11,0	23,9	**18,0**
المجموع	**8,1**	**19,1**	**10,0**	**9,2**	**17,1**	**10,6**	**8,1**	**20,0**	**10,5**	**9,9**	**19,4**	**11,7**	**9,1**	**20,4**	**11,4**

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf

تظهر البيانات لسنة 2012 أن معدل البطالة الاجمالي بلغ 11%، و تباين حسب الجنس ، حيث بلغ 8.1% للذكور و11.1% للإناث. وكان هذا الارتفاع في النسبة للإناث أعلى في جميع الفئات التعليمية والمؤهلات، ولكن بنسب مختلفة كما هو موضح في الجدول أعلاه. ويلاحظ أيضًا أن البطالة تؤثر بشكل كبير على الجامعيين، حيث سجلت أعلى نسبة بلغت 20% في مجموع الذكور، وثلاثة أمثالها في الإناث، ثم يأتي أصحاب المؤهلات الثانوية والمتوسطة والابتدائية، وأخيرًا الأفراد الذين لم يحصلوا على أي مؤهلات. وتؤثر البطالة بشكل خاص على أصحاب المؤهلات، حيث بلغ معدل البطالة 7.3% بين الأفراد الذين لم يحصلوا على أي مؤهلات، و12.5% بين خريجي معاهد ومراكز التكوين المهني، وصل إلى 21.4% بين خريجي التعليم العالي (11.1% للذكور و33.6% للإناث)، وهذا يفوق مجموع معدلي البطالة لخريجي المؤهلات المهنية والأفراد بدون مؤهلات.

في سنة 2014، ارتفع معدل البطالة الإجمالي بشكل طفيف، وكان هذا الارتفاع واضحًا في التصنيف حسب مستويات التعليم، حيث ارتفع معدل البطالة لجميع الأفراد بمختلف المستويات التعليمية باستثناء حملة الشهادات الجامعية، حيث انخفض معدل البطالة بنسبة 4.9 نقطة بسبب انخفاض معدل البطالة بشكل كبير بين الإناث. وزادت معدلات البطالة لدى الأفراد الذين لم يحصلوا على شهادة تعليمية وحملة شهادات التكوين المهني. وبعد انخفاض المعدل في الفترة 2013–2010 من 21.4٪ إلى 14.3٪، زادت معدلات البطالة لدى حملة الشهادات الجامعية في أبريل 2014 إلى 13٪، ثم ارتفعت في سبتمبر نفس العام إلى 16.4٪ مع تباينات كبيرة حسب الجنس، حيث بلغت 10.9٪ للذكور و 22.1٪ للإناث.

تم استقرار معدل البطالة في سنة 2016 مقارنة سنة 2014، وتباين البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها. وبلغت نسبة البطالة 7.7% لدى فئة البطالين دون أي شهادة، و44.9% من مجموع البطالين كانوا من هذه الفئة. بينما بلغ معدل البطالة 7.2% لدى أصحاب الشهادات الجامعية، وهذه أعلى نسبة مسجلة بين جميع المستويات، وبلغت 27% لدى حاملي شهادات معاهد التكوين المهني. وحافظ أصحاب التعليم العالي على المعدل الأعلى للبطالة، حيث بلغت 24.5% للإناث و9.3% للذكور. أما أصحاب المتوسط والثانوي فكانت نسبة البطالة لديهم أقل، وبلغت 2.6% لدى الذين دون مستوى.

معدل البطالة الاجمالي ارتفع سنة 2018 بنسبة 11.7% دون تغيير في توزيع البطالة حسب التعليم العالي والجنس وقطاع العمل. ويتجلى الفرق بين المتوسط والثانوي في نسبة البطالة بـ 1.2 نقطة فقط، والإناث بنسبة أعلى في البطالة لحاملي الشهادات العالية. لكن في عام 2019، انخفضت نسبة البطالة الاجمالية للذكور والإناث بشكل طفيف بنسبة 0.4 نقطة وتراجعت جميع معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث يمثل حاملو الشهادات الجامعية 27.8%، فيما يمثل حاملو شهادات التكوين المهني 26.5%. ويعادل 45.8% من البطالين (663000 شخص) لا يحملون أي شهادة.

خاتمة الفصل:

يتضح لنا في هذا الفصل من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية و سق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على عائدات المحروقات حيث تمثل 95% من إجمال الصادرات ، قد يؤدي إلى تحديات على المدى المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية مما يجعلها عرضة للصدمات و الأزمات كما حدث سنة 2014 مع تراجع أسعار النفط، و يعتبر الإتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للجزائر، أي أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد منفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية، مما يمكن أن يواجه منافسة شديدة نتيجة توسع أطماع الإتحاد الأوروبي نحو توسيع أسواقه

أما بخصوص سوق العمل فقد شهد تغير هيكليا خلال فترة تحرير التجارة، حيث لاحظنا من خلال تحليلنا لسوق العمل، فقدان مناصب الشغل في قطاع الفلاحة وزيادة التوظيف في قطاع التجارة و الخدمات بشكل كبير ثم بدرجة اقل في قطاع الصناعة، وهذا ما يوحي الى توجه الجزائر الى الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات، ومن خلال تحليلنا توصلنا أن الزيادة في خلق مناصب الشغل لم يصاحبها زيادة في خلق القيمة، حيث لاحظنا إنخفاض في معدلات نمو القيمة المضافة، هذا يرجع بالدرجة الأولى الى برامج التشغيل التي تبنتها الجزائر والتي تشكل عمالة هشة لا تسهم في خلق القيمة المضافة، بالإضافة الى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على قطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة.

و بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة فيما يخص سوق العمل فإن مستويات البطالة لا زالت مرتفعة و حجم التشغيل لم يصل إلى المستوى المطلوب بعد بسبب سوء التخطيط و التسيير، ومن نتائج الدراسة تبين أن تحرير التجارة بالنسبة للجزائر له تأثير محدود في خلق و زيادة فرص العمل و الذي لم يؤدي الى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد ، و أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أصبح حتمية حتى لا تبقى في عزلة عن شبكة التجارة العالمية مما يسمح لها بالاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح على المدى الطويل كما يستدعي الوضع ضرورة التنويع في الصادرات.

خاتمة

خاتمة عامة:

إن زيادة الاهتمام الدولي بسياسة الإنفتاح التجاري ينبثق من المزايا والأهداف الحقيقية التي توفرها و تحققها هذه السياسات في ظل الأزمات الإقتصادية الراهنة، فالانفتاح التجاري ليس عاملًا فحسب، بل هو أيضا نهج أساسي و أسلوب جوهري تستخدمه الدول سعيا منها للحفاظ على فرصها في الأسوق العالمية و توسيعها؛ كحل أساسي لتحقيق المكاسب وتحفيز النمو الاقتصادي و تنويع القطاعات الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل وترقية تبادل التكنولوجيا؛

الجزائر و كغيرها من الدول لجأت إلى سياسات الإنفتاح التجاري، بعد التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق؛ و ذلك بالخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية، و هو ما تجلى من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية وغير الجمركية، وإبرام العديد من الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، إلا أنه بالرغم من كل هذه الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف الجزائر طوال أكثر من عقدين من الزمن في سبيل انفتاح تجارتها الخارجية إلا أن النتائج المحققة تؤكد أن هذا التوجه نحو الانفتاح بشكل كلي لم يغري الأساليب السائدة التي تبنتها للاندماج في الإقتصاد الدولي، و لم يؤدي أيضا إلى إيجاد سبل لتنمية الإنتاج خارج قطاع المحروقات، و ذلك بسبب الإصلاحات الناقصة و الغير مكتملة، و هذا ما يؤكد أن مكاسب الإنفتاح التجاري تعتبر ضعيفة جدا بالنسبة لجميع المؤشرات الإقتصادية، بل لم تقتصر هذه التأثريات السلبية فقط على المستوى الإقتصادي بل تتعدى ذلك لتمس الجانب الإجتماعي ممثلا في التأثري على الطلب على اليد العاملة و الذي من شأنه أن يؤدي حدوث بطالة حادة في سوق العمل الجزائري.

أما بخصوص سوق العمل فقد شهد تغير هيكليا خلال فترة تحرير التجارة، حيث لاحظنا من خلال تحليلنا لسوق العمل، فقدان مناصب الشغل في قطاع الفلاحة و الصناعة وزيادة التوظيف في قطاع الخدمات بشكل كبير ثم بدرجة اقل في قطاع الصناعة، وهذا ما يوحي الى توجه هذه الدول الى الاستثمار في قطاع الصناعة والخدمات، ومن خلال تحليلنا توصلنا أن الزيادة في خلق مناصب الشغل لم يصاحبها زيادة في خلق القيمة، حيث لاحظنا إنخفاض في معدلات نمو القيمة المضافة، هذا يرجع بالدرجة الأولى الى برامج التشغيل التي تبنتها الجزائر والتي تشكل عمالة هشة لا تسهم في خلق القيمة المضافة.

وكتقييم لحال هذه لسياسة الانفتاح في الجزائر يظهر لنا أن الجزائر سارعت لتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي، دون النظر في طبيعة الاقتصاد واتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من هذا الانفتاح لمواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة(إختلالات سوق العمل ونقص في الإنتاجية وعدم القدرة على المنافسة مع الدول الأخرى) التي تزايدت خلال السنوات الماضية.

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل يمكن الخروج ببعض الإستخلاصات يمكن تقسيمها إلى:

1. نتائج نظرية: في سياق ما تم التطرق إليه في الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

✓يؤثر الإنفتاح التجاري إيجابا في توسيع فرص التجارة الدولية وزيادة حجم التدفقات التجارية بين الدول بأقل التكاليف، و يساهم في نقل التكنولوجيا والمعدات الحديثة والوصول إلى أسواق جديدة، الأمر الذي يساعد في توسيع نطاق الأعمال وتحسين الديناميكيات الاقتصادية العامة، وذلك بزيادة العرض والطلب على القوى العاملة.

✓إن الإنفتاح التجاري يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في الصناعات التنافسية وزيادة الطلب على العمالة، ولكنها في نفس الوقت تؤدي إلى خفض الأجور بشكل عام.

✓هناك بعض الآثار السلبية للإنفتاح التجاري على المجتمعات المحلية، حيث يمكن لتدفق السلع الرخيصة من الخارج أن يؤدي إلى إغلاق المصانع داخل الدولة و تدمير الصناعات المحلية مما يؤدي ذلك إلى عدم قدرة بعض الشركات على المنافسة والاستمرار في العمل و بالتالي زيادة معدلات البطالة.

✓هناك الكثير من التحديات التي تواجه سوق العمل في كل الدول أهمها إختلال التوازن في سوق العمل، سوق العمل غير رسمي، البطالة.

2. نتائج علمية:

✓إن تحرير التجارة بالنسبة للجزائر له تأثير محدود في خلق و زيادة فرص العمل و الذي لم يؤدي الى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد ، و أن إنفتاح الجزائر أصبح حتمية حتى لا تبقى في عزلة عن شبكة التجارة العالمية مما يسمح لها بالاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح على المدى الطويل

✓الإعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات 95%، كمورد أساسي يعرضها لخطورة التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية،

✓تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بعدة عوامل مثل أزمة إنهيار أسعار النفط سنة 2014 و بالجائحة العالمية لفيروس كورونا، حيث لم تنجح الجهود الحكومية في تحسين الوضع الاقتصادي والعمالي، لعدم وجود تخطيط وإدارة فعالة.

✓يبقى إنتشار العمل غير الرسمي من التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر

ثانيا: إختبار الفرضيات:

✓**الفرضية الأولى:** "إن للانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا بارزا وذلك بالتأثير على العرض والطلب على العمل وعلى زيادة في الأجور و على مختلف المتغيرات التي تعبر عن التحديات التي تواجه سوق العمل كالبطالة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا والعمالة غير المؤهلة وانعدام فرص العمل والعمالة ذات الدخل المحدود" ؛ **غير صحيحة،** لأنه من تحرير التجارة له تأثير محدود وأقل من المتوقع على قوى السوق و مختلف المتغيرات؛ ومنه يمكن الحكم بأن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة لسياسات تحرير التجارة .

الفرضية الثانية: "هناك تأثير إيجابي لأنشطة التصدير والاستيراد في زيادة الطلب على العمالة، وزيادة الطلب على العمال المهرة في زيادة الأجور" **غير صحيحة،** لأن مستوى الصادرات السلعية خارج المحروقات يبقى منخفضا جدا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فإن تحرير التجارة لم يؤدي إلى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية ، لذا فالتأثير يكون محدود في زيادة الطلب على العمال المهرة و زيادة الأجور.

الفرضية الثالثة : "يرتبط تحسين وضع سوق العمل في الجزائر بسياسات الإنفتاح التجاري التي تدعم خلق فرص العمل وتشجع المكاسب في سوق التشغيل" ؛ **صحيحة،** لأنه يمكن لسياسات الإنفتاح التجاري أن تدعم خلق فرص العمل في الجزائر عن طريق تحرير التجارة و تحسين بيئة العمل وزيادة الاستثمارات الأجنبية كما يمكن لسياسات الانفتاح التجاري تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي بشكل طبيعي إلى زيادة الطلب على العمل وتوفر المزيد من مناصب العمل.

ثالثا: الإقتراحات والتوصيات

إنطلاقا مما تم إستعراضه في هذه الدراسة، يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

✓العمل على تنويع و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

✓تحسين بيئة الأعمال ومواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي الحكومية، وزيادة الانفتاح على القطاع الخاص، وتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، وهذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين فرص العمل.

✓تحسين مستوى التعليم والتدريب على المهارات الحديثة لتحسين سوق العمل في الجزائر وتمكين العمال من التعامل بفعالية مع التحديات الناشئة من خلال الانفتاح التجاري.

✓وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق لسوق العمل يسهل من اتخاذ سياسات تتماشى وظروف سوق العمل الوطني.

✓ تعزيز القطاعات الاقتصادية الناشئة و تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.

✓اتخاذ تدابير أكثر صرامة ضد سوق العمل الغير رسمي.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد تقديمنا لهذه الدراسة، ندرك تماما أنه لا يمكننا شمول جميع جوانب الموضوع. ولذلك، نود أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تُدرس في المستقبل، ومن المواضيع التي نقترحها:

- ✓ تحليل تأثير التكنولوجيا الحديثة على سوق العمل والوظائف المستقبلية في الجزائر.
- ✓ دراسة العلاقة بين التعليم والتدريب والمهارات المطلوبة في سوق العمل في الجزائر.
- ✓ تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على سوق العمل في الجزائر ومدى تحملها للأزمات الاقتصادية.

وفي نهاية البحث نسأل المولى عز و جل أن نكون ممن عمل فأجاد، وسعى فأصاب، و صلاة ربي وسلامه على خير خلقه النبي الأعظم محمد ابن عبد الله وعلى آله و صحبه ومن والاه و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمت بحمد الله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

ـ أبو شرار علي عبد الفتاح ، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، الأردن، ط1 ، 2006.

ـ أحمد توفيق محمد ، الإقتصاد التجاري الكلي ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2019.

ـ أحمد توفيق محمد ، الإقتصاد التجاري الكلي ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1 ، 2019.

ـ الحويش ياسر ، مبدأ عدم التدخل و إتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2005.

ـ السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي–نظريات– نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ـ بول آ . ساموسلسون ووليام د. نورد هاوس ،" الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية ، ط 15 ، عمان، الأردن، 2006.

ـ حازم بلاوي ، سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، القاهرة ، 2000.

ـ رفاه شهاب الحمداني ، نظرية الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2014.

ـ زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر،1999.

ـ زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع ، وهران، 2006.

ـ ضياء مجيد الموساوي، النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر20

ـ عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.

ـ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية ، مصر، 2005.

ـ فاطمة الزهراء عادل و عبدالقادر قندوز، الاقتصاد الدولي –تطور فكره واشكال تكتلاته، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2021.

ـ قابل محمد صفوت ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2008.

ـ قابل محمد صفوت، نظريات و سياسات التجارة الدولية ، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية ، 2010.

ـ محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،2006.

ـ محمد خالد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج ، الأردن، 2006.

ـ محمد خالد السواعي ، التجارة الدولية – النظرية و تطبيقاتها ، عالم الكتاب الحديث ، الأردن، ط1، 2010.

ـ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001 .

ـ محمد شريف ألمان ، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2003.

ـ محمد عثمان مصطفى ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المختار للنشر،1984.

ـ مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، 2009.

ـ ناجي التواتي ، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001.

ـ ناصر دادي عدون و عبد الرحمن العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد- حالة الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010.

ـ نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الثقافة الدار العلمية الدولية ، عمان ، 2001.

ـ نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.

ـ مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1999.

ـ عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008.

2. الأطروحات الدكتوراه و الرسائل الجامعية

ـ بلحضري عبد الرزاق، الانفتاح التجاري وعلاقته بسوق العمل في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف.

ـ بن طجين محمد عبد الرحمان ، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2008 -1970 ، رسالة ماجيستر، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

ـ برويس منى و خياط هاجر، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية 1990-2018 ، مذكرة ماستر ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، 2020.

ـ رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013، ص ص 87-88

ـ زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقصاد السوق، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

ـ طالب دليلة ، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان 2015.

ـ محمد أبو القاسم عبد الرحمان ، أثر الإنفتاح التجاري على فعاليات السياسات النقدية و المالية في السودان دراسة قياسة 1980-2015 ، أطروحة دكتورة ، جامعة السودان، 2018.

ـ عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دارسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، الجزائر ، ص 261.

ـ عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2011.

ـ فيصل سعيدة و ناجي سعيدة ،إنعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر2016/2000 ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018.

ـ سداوي نورة ، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 2014/1980، أطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة وهران2 ، 2019.

ـ شلالي فارس، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

3. المجلات العلمية

ـ زعيتري سارة و شويكات محمد ، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980/2017 ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الجزائر ، العدد 02 ، 2019

ـ العالية مناد و مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة من2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد 22، 2020،

ـ بلحضري عبدالرزاق و شريفي إبراهيم ، دراسة تأثير الإنفتاح التجاري على إنتاجية العمالة الماهرة و العمالة الغير ماهرة في الجزائر ، مجلة مجاميع المعرفة ، الجزائر ، العدد 2،2021.

ـ بونوة سمية، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد19، 2018 .

ـ كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001–2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد7، 2010.

ـ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد2012،10،

ـ نبيل بوفليح ، دراسة تقييم لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشلف، الجزائر، العدد9،2013.

ـ فتاح حكيم ، السياسة التجارية الجزائرية و أزمات تراجع أسعار المحروقات ، مجلة الإبداع، جامعة البليدة ،العدد A01، 2021.

ـ مفتاح حكيم ، السياسة التجارية الجزائرية و أزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الإبداع، جامعة البليدة ،العددA01 ، 2021

ـ مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر العدد 10،2012

ـ محمد السعيد نقايس ، أ د طعبة عمر، المحددات الديمغرافية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000–2019 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، العدد 04 ،2022

ـ خديجة بورقبة ومحمد رمضاني، دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على التشغيل حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020، مجلة الإقتصاد و البيئة، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022

ـ نور الهدى بوحيثم ، مسعودي جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال(1990–2017(، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة باتنة، العدد 2،2020،

ـ كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001–2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد7، 2010،

ـ منظمة العمل العربية ، التقرير الثاني حول التشغيل و البطالة في الدول العربية (قضايا ملحة) ، مصر ، 2010.

4. المراجع باللغة الأجنبية

-Anne Perrot, Les Nouvelles Théories Du Marché Du Travail, Édition La Découverte, Paris, 1992.

-David Marsden, Marche Du Travail, Édition Économica, Paris, 1989 .

-Eugene A Diulie , Macro Economie, Edition M C Graw-Hill , Paris 1989, P 177

-Mohammedi Omar T, International Trade And Investment In Algeria : An Overview. Michigan State Journal Of International Law. 2010.

-Nicole Laframboise ; Alonso-Gamo, Patricia ; Feler, Alain ; Bazzoni, Stefania ; Nashashibi, A.Karim ; Paris Horvitz, Sebastian, Algeria: Stabilization and Transition to Market, 1998 ,No.165.

-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Cadre de politique commercial: Algerie,17 Aug 2017.

5. مواقع الإنترنت

- وزارة التجارة و ترقية الصادرات، الإتفاقيات التجارية ، https://www commerce gov.
- بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz
- المديرية العامة للجمارك، https://douane.gov.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz

ملخص:

حظي مفهوم الإنفتاح التجاري باهتمام كبير خصوصا في العقدين الأخيرين، بإعتباره وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص عمل؛ وعليه تتناول هذه الدراسة أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 لتحليل انعكاس الانفتاح التجاري على سوق العمل ومعالجة التوازنات في سوق العمل مع التركيز على فهم مساهمة الانفتاح التجاري والتغييرات التكنولوجية الناجمة عن التجارة في زيادة إنتاجية العمالة في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن للإنفتاح التجاري له تأثير محدود في خلق و زيادة فرص العمل حيث أن تحرير التجارة لم يؤدي إلى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد خارج قطاع المحروقات، الذي لا يعتبر قطاع خالق لفرص العمل كونه يعتمد على التكنولوجيا، وتعد هذه الصادرات مصدرا وحيدا للعملة الصعبة وتغطية ميزان المدفوعات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي وقد أدى ذلك إلى تشكيل عجز تجاري كبير، كما توصلت إلى أن الزيادة في خلق مناصب الشغل لم يصاحبها زيادة في خلق القيمة، هذا يرجع بالدرجة الأولى الى برامج التشغيل التي تبنتها الجزائر والتي تشكل عمالة هشة لا تسهم في خلق القيمة المضافة، بالإضافة الى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على قطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة.

لذا نوصي بالتنويع في الصادرات والإهتمام بقطاعات بالفلاحة و الصناعة و السياحة وذلك لاستقطاب اكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية للاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح.

كلمات مفتاحية : الإنفتاح التجاري ، سوق العمل ، التشغيل ، البطالة

Abstract:

The concept of trade openness has received great attention, especially in the last two decades, as a means to achieve economic development that contributes to supporting economic growth and promoting job creation. Accordingly, this study deals with the impact of trade openness on the labor market in Algeria during the period 2012-2022 to analyze the impact of trade openness on the labor market and address the balances in the labor market, with a focus on understanding the contribution of trade openness and technological changes resulting from trade in increasing labor productivity in Algeria.

The study concluded that trade openness has a limited effect on creating and increasing job opportunities, as trade liberalization did not lead to a noticeable increase in the export capacity of the country outside the hydrocarbon sector, which is not considered a job-creating sector because it depends on technology, and these exports are the only source of hard currency. And coverage of the balance of payments, which makes the Algerian economy vulnerable to fluctuations in oil and gas prices at the global level, and this has led to the formation of a large trade deficit. Algeria adopted it, which constitutes a fragile workforce that does not contribute to the creation of added value, in addition to the nature of the economy that relies on sectors with low productivity.

Therefore, we recommend diversifying exports and paying attention to sectors such as agriculture, industry, and tourism, in order to attract greater foreign investment flows, as well as support labor-intensive export industries to benefit more from the advantages of openness.

Keywords: trade openness, labor market, employment, unemployment.